الدكتور زياد الصائغ

(*)نصّ مداخلة ألقيت في المؤتمر الإقليمي السّادس " الشرق الأوسط في ظلّ النظام العالمي الجديد، وتداعيات الصراع العالمي على المنطقة" - الجلسة الثانية تحت عنوان :
"هل ضاعت فلسطين في خضمّ الصراعات في المنطقة، وما هو مصير حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين على ضوء الإهتمام الإقليمي والدولي بموضوع انتشار النازحين السوريين؟"

فهرس المحتويات

(*) لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية / ٢٠٠٣

مقدّمة

بدايةً لا بُدّ لي من شُكرِ مركز البحوث والدّراسات الاستراتيجيّة في الجيش اللّبناني، ممثلًا بمديره العميد الرُّكن فادي أبي فرّاج، وكافّة ضبّاطه والرُّتباء والعناصر، على توفيرهم الفُرْصة لنا للتّفكير في العُمْق في مسائل استراتيجيّة في زَمَن بات أقْرَب إلى ردّات الفعل المُبَسّطة أكثر منه إلى التعمُّق الرؤيوي لوضع سيناريوهات حُلول لمآزق كيانيّة جيو - استراتيجيّة تُعاني منها منطقة الشرق الأوسط، مع الاعتراف بصراعٍ عالميّ حَوْلَها لم يتوقَّف مُنذُ قرون، وقد أُضيف إلى نكبة اللُّجوء الفلسطيني فيها، نكبة النّزوح السُّوري.

هذه الورقة البحثيّة مُقاربة لبنانيّة في إشكاليّتي اللُّجوء والنزوح وآفاق حلّهما، على عدم جواز المُقارنة بسبب الكثير من المعطيات، إنّما مع إلحاح عودة اللّاجئين إلى فلسطين والنّازحين إلى سوريا، حِرْصًا على فلسطين وسوريا . . . ولبنان.

I. لبنان واللاجئون الفلسطينيّون: الخلفية

لا ريب في أنّه قيل الكثير وكُتب الكثير في علاقة لبنان باللاجئين الفلسطينيّين منذ أن هجَّرتهم

العصابات الإسرائيليَّة في العام ١٩٤٨. كان لبنان حينها في استقلاله طريَّ العود، وما توقَّع أن يستمرّ وجودهم القسريّ على أرضه حتَّى يومنا هذا، ما يُعادل ٦٨ عامًا. ولا ريب أيضًا في أنَّ في الكثير ممَّا قيل أو كُتب وانطبع حتمًا في ذهنيَّة اللبنانيَّة من جهة، واللاجئين الفلسطينيِّين من جهة أخرى، في ذلك الكثير من المغالطات المبنيَّة على مُقاربات إيديولوجيَّة تختلط فيها الدوغماتيَّة السياسيَّة بعُقدٍ طائفيَّة واستنفارات مذهبيَّة، ولا ينتفي فيها أحيانًا بعض الطابَع الشخصيّ.

وتقوم هذه المغالطات على تشوُّه جنينيٍّ في المفاهيم، جعل الصدام حتميًّا بين اللبنانيِّين أنفسهم من ناحيةٍ حول كيفيَّة دعم القضيَّة الفلسطينيَّة، وبعض اللبنانيِّين واللاجئين الفلسطينيِّين بمكوِّناتهم السياسيَّة والعسكريَّة من ناحيةٍ أخرى، حول الكيفيَّة عينها. بطبيعة الحال، التشوُّه الجنينيّ لعلاقة لبنان باللاجئين الفلسطينيِّين على المستوى المفهوميّ، والتصوُّر الاستفزازيّ للاَّجئين الفلسطينيِّين لحقِّهم في استعمال لبنان موقعًا تأسيسيًّا لمقاومتهم يُساندهم بعض اللبنانيِّين، كلٌّ ذلك حال دون التأسيس الإستراتيجيّ لعلاقة لبنانيَّة–فلسطينيَّة سليمة تقودها الشرعيَّة اللبنانيَّة والشرعيَّة الفلسطينيَّة بما يخدم مصالح كلٍّ منهما في مواجهة إسرائيل العدوّ بالاستناد إلى روحيَّة الحقوق والواجبات، وأفسح في المجال أيضًا لتدخُّلات خارجيَّة، استُغلّ فيها اللبنانيُّون واللاجئون الفلسطينيُّون معًا لتصفية حسابات لا تَمتّ إلى مصالحهم بأيّ صلة.

من هنا تنطلق محاور هذه الورقة التحليليَّة التي تبتعد عن التأريخ والتوثيق، مُختارةً مُقاربةً ترميميَّةً استنطاقيَّةً للمفاهيم المشوَّهة، بُغية تصويبها، مع محاولة قراءة موضوعيَّة للتجربة التي حكمت العلاقات اللبنانيَّة–الفلسطينيَّة منذ العام ٢٠٠٥، وصولاً إلى التحدِّيات التي تُواجهها في المرحلة المقبلة، خصوصًا مع ما يجري في المنطقة.

لقد شابت العلاقات اللبنانيَّة–الفلسطينيَّة على مدى ٥٧ عامًا (١٩٤٨–٢٠٠٥) التباساتٌ وتوتُّراتٌ بلغت حدّ الصدام العُنفيّ الدمويّ. حتَّم وفود اللاجئين الفلسطينيِّين إلى لبنان بعد أن هجَّرتهم العصابات الصهيونيَّة عام ١٩٤٨، وقُدِّر عددهم حينها بمئة ألف، حتَّم على لبنان عبئًا ديموغرافيًّا خدماتيًّا، وتُشير كافَّة الوثائق التاريخيَّة إلى أنَّ الاهتمام الأساسيّ بهم وقع على عاتق المواطنين اللبنانيِّين، كلٌّ بحسب إمكاناته، كما على المؤسَّسات الدينيَّة المسيحيَّة والإسلاميَّة، إلى أن برزت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيِّين (الأونروا) لتتولَّى مهامَّها في تقديم الخدمات الإنسانيَّة الأساسيَّة للاَّجئين.

قبل عام ١٩٤٨ حكمت علاقة لبنان بفلسطين والعكس، أواصرُ قُربى التاريخ والجغرافيا لتتوَّج بالمصاهرة والتعاون الاقتصاديّ–التجاريّ، والتفاعُل الثقافيّ–الإعلاميّ، ناهيك عن وجود ثلاث قنصليَّات للبنان في فلسطين. وتؤكِّد كافَّة الوثائق التاريخيَّة أيضًا، إلى أنَّه عاد من فلسطين إلى لبنان عام ١٩٤٨، مئة ألفِ لبنانيٍّ كانوا يقطنون أو يعملون في فلسطين.

العبء الديموغرافيّ والاستقلال الطريّ العود أَسهما في تظهير سياقات تخويفيَّة لبنانيَّة– فلسطينيَّة مُتبادلة. تَوزَّع اللاجئون الفلسطينيُّون على خمسة عشر مخيَّمًا، بقي منها اليوم اثنا عشر، واحدٌ منها قيد الإعمار عنينا «مخيَّم نهر البارد»، بعد معارك خاضها الجيش اللبنانيّ البَطَل مع إرهابيِّين استباحوه في العام ٢٠٠٧، وعشرات التجمُّعات العشوائيَّة. في العام ١٩٦٩، وُقِّعت اتِّفاقيَّة القاهرة التي شَرَّعت العمل الفدائيّ الفلسطينيّ من لبنان.

إنقسم اللبنانيُّون بين مَن يريد مُزاوجة منطق «الثورة» مع «الدولة»، وبين مَن يرى في ذلك تفجيرًا للصيغة اللبنانيَّة، وبين مَن أرعبه هاجس «التوطين» ومَن استعاد رهانات «الوحدة العربيَّة» على قاعدة تبنِّي مفهوم العروبة المُقاومة ممزوجةً بإسلاميَّةٍ أوماركسيَّةٍ متمادية. إستمرَّت توتُّراتٌ ومهادناتٌ حتَّى ١٩٧٥، إذ انفجر صدامٌ فلسطينيٌّ مع أفرقاء لبنانيِّين. إنطلقت مرحلة دمويَّةٌ تسيَّدت فيها استباحاتٌ مُتبادلة. الفلسطينيُّون أخطأوا واللبنانيُّون أخطأوا. إشترك في تأجيج مواجهاتهم العدوّ والشقيق والصَّديق. في العام ١٩٨٢، وعقب الاجتياح الإسرائيليّ، خرج مُقاتلو منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة من لبنان. بعدها كانت حقبة حرب المخيَّمات وعليها. في العام ١٩٨٧، ألغى البرلمان اللبنانيّ اتِّفاقيَّة القاهرة. لكنَّ أيّ مُناقشة لقضيَّة العلاقات اللبنانيَّة–الفلسطينيَّة لم تَتمّ. قبل اتِّفاق الطائف دخل اللبنانيُّون حروبًا مُدمِّرة. بعد اتِّفاق الطائف، وإلى الاحتلال الإسرائيليّ، عاش لبنان حقبة وصاية سوريَّة كأمرٍ واقع، ما أبقى علاقة لبنان باللاجئين الفلسطينيِّين في حيِّز ورقة المفاوضة والمُقايضة.

في كلّ الأحوال لا بُدّ، ولأيّ مقاربة تبغي الموضوعيَّة في فهم علاقة لبنان باللاجئين الفلسطينيِّين قبل العام ٢٠٠٥، لا بُدَّ من أن تُضيء على مفاهيم هذه العلاقة والتباساتها أوَّلاً، وتُقرّ بتفتُّت السياسات وتحدِّي صياغة سياسة موحَّدة ثانيًا، لتعترف بماهيَّة الأخطاء المشتركة والتي أَسَّست لانفجارٍ لبنانيٍّ– فلسطينيّ، وانفجاراتٍ لبنانيَّة–لبنانيَّة، وفلسطينيَّة–فلسطينيَّة من ثَمَّ.

١. مفاهيم والتباسات

ثمَّة إشكاليَّاتٌ ثلاث مُلتبسة حكمت علاقة لبنان باللاجئين الفلسطينيِّين: أُوَّلُها كيانيَّة، وثانيها سياديَّة–أمنيَّة، وثالثها إنسانيَّة.

٢. في الإشكاليَّة الكيانيَّة

الإشكاليَّة الكيانيَّة منذ النكبة (١٩٤٨) بين لبنان واللاجئين الفلسطينيِّين، ولو في اتِّفاق ضمنيٍّ إستراتيجيّ، كانت رفض لبنان أيَّ شكلٍ من أشكال التوطين انطلاقًا من التسليم بخَيار حقّ العودة الذي نصَّ عليه القرار ١٩٤ في فلسفته الأساسيَّة، رغم كلّ الدعوات لقراءته ببراغماتيَّة أنَّه «خياريٌّ» وليس «إلزاميًّا»، كما التسليم بقيام دولة فلسطين الذي نصَّ عليه القرار ١٨١، أيضًا في

فلسفته الأساسيَّة، رغم كلّ محاولات تجويف هذا القرار من مضمونه إسرائيليًا ودوليًا. كما أنَّ لبنان وافق على مبادرة السَّلام العربيَّة التي أقرَّت عدم جواز توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث هُم. لكنَّ هذا التسليم بخيار حقّ العودة، وقيام دولة فلسطين، وبفعل المنزلقات التسلُّحيَّة التي مارستها مُنظَّمة التحرير الفلسطينيَّة تأكيدًا على حقّها في المقاومة من على أرض لبنان، هذه المنزلقات التي استدعت أيضًا تسلُّحًا لبنانيًا مُقابلًا، تأكيدًا على الحقّ بحماية سيادة لبنان واستقلاله واستقراره، إستحال «فوبيا» لبنانيَّة أو قُلْ بعض-لبنانيَّة من إمكان تحوُّل لبنان وطنًا بديلًا للاَّجئين الفلسطينيِّين، و«فوبيا» فلسطينيَّة من أنَّ فُرقاء لبنانيِّين يودُّون تصفية قضيَّتهم المقدَّسة. وقد تُرجمت هذه «الفوبيا» اللبنانيَّة تجاه اللاجئين الفلسطينيِّين، و«الفوبيا» الفلسطينيَّة تجاه بعض اللبنانيِّين ممارسات عنفيَّةً دمويَّةً بلغت حدّ المجازر. وبطبيعة الحال كلُّ دم أُريق على أساس هذه «الفوبيا» المشتركة في امتزاجات إيديولوجيَّة ودينيَّة بقي وصمة عار في تاريخ العلاقات اللبنانيَّة-الفلسطينيَّة، واستدعى لاحقًا توبةً واعتذارًا من الطرفَين. من هنا لا بُدَّ من فهم الإشكاليَّة الكيانيَّة بمعنى مناصرة العدالة أكثر منه الخوف أو الاستثمار في الارتجاجات الدينوغرافيَّة.

٣. في الإشكاليَّة السياديَّة

الإشكاليَّة السياديَّة بين لبنان واللاجئين الفلسطينيِّين، وتحديدًا بمكوِّنات اللاجئين الفصائليَّة ذات بُعدَين مُتناقضَين. وتناقضهما أودى بالصدام الحتميّ. فاللاجئون الفلسطينيُّون ما فتئوا يُهاجمون القبضة الأمنيَّة اللبنانيَّة التي فُرضت عليهم مُتناسين استباحتهم الاستثنائيَّة لسيادة لبنان منذ ما قبل اتِّفاقيَّة القاهرة (١٩٦٩)، وشاهد على هذه الاستباحة هو كثافة التسلُّح الذي برز بعد توقيع الاتِّفاقيَّة. واللبنانيُّون يُصرُّون على القبضة الأمنيَّة إنَّما في غياب إستراتيجيَّة متكاملة لمعالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيِّين كافَّة وتحديدًا القانونيَّة والإنسانيَّة، ما حتَّم فشلًا في ضبط الوضع التسلُّحيّ الفلسطينيّ المُتفلِّت، ناهيك بالانقسام اللبنانيّ حول نوعيَّة مناصرة القضيَّة الفلسطينيَّة، والذي تمثَّل بشكلٍ بارز في التقابُل الحادّ بين «الجبهة اللبنانيَّة» من جهة، و«الحركة الوطنيَّة» من جهةٍ أُخرى. فمفهوم إحقاق السيادة من زاوية أمنيَّة، الذي مارسه اللبنانيُّون مبتورٌ وأدَّى عكس مُبتغاه، وتصوير اللاجئين الفلسطينيِّين أنفسهم ضحايا دائمين مقتلعي الحقوق مبتورٌ أيضًا وأدَّى عكس مُبتغاه. من هنا لا بُدَّ من فهمٍ للإشكاليَّة السياديَّة بمعناها الحقوقيّ الأمانيّ أكثر منه الأمنيّ لبنانيًا والعسكريّ فلسطينيًا.

٤. في الإشكاليَّة الإنسانيَّة

الإشكاليَّة الإنسانيَّة منذ النكبة (١٩٤٨) واستفحالها منذ حرب لبنان (١٩٧٥) مُعقَّدة، ويُقتضى تفكيكها، إذ غالبًا ماينحو اللاجئون الفلسطينيُّون نحو مهاجمة الدولة اللبنانيَّة مُتَّهمينها بعنصريَّةٍ

في الإحجام عن منحهم حقوقًا إنسانيَّةً أساسيَّةً، ومنها «العمل» و«التملُّك» فيما يتغاضون عن واجباتهم تجاه الدولة التي استضافتهم واجبًا أخويًا، لكنَّهم لم يتوانَوا عن استباحة سيادتها بالكامل. في المقابل، يعتبر اللبنانيُّون أنَّ مَنْح اللاجئين الفلسطينيِّين هذه الحقوق قد يؤدِّي إلى دَمْج مجتمعيٍّ تدريجيٍّ لهم في لبنان ما يُسهِّل لاحقًا توطينهم وينعكس سلبًا على التوازنات الديموغرافيَّة الطائفيَّة. ويسهو عن بال الكثيرين أنَّ إستراتيجيَّةً فلسطينيَّة كمنت وراء الإبقاء على الفقر في المخيَّمات لاستثمار العصب المُقاوم فيها. وإستراتيجيَّةٌ لبنانيَّةٌ كمنت وراء التضييق على تحسين الوضع الإنسانيّ فيها في رهانٍ على تشجيع الهجرة منها بما يعني إبعادًا منهجيًا، ولو على المدى الطويل، لشبح التوطين. وإستراتيجيَّة دوليَّة قضت بالانسحاب التدريجيّ من تقديم التمويل اللازم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيِّين (الأونروا)، ما يضع اللاجئين الفلسطينيِّين في مواجهة الدول المُضيفة، ولبنان فيها، بحسب خصوصيَّته، الحلقة الأضعف، فتستحيل المسؤوليَّة الدوليَّة تجاه اللاجئين الفلسطينيِّين مسؤوليَّةً إقليميَّةً-عربيَّةً بدايةً، لتنتهي بمسؤوليَّة البلد المُضيف، ما يُنهي القرار ١٩٤. من هنا لا بُدَّ من فهم للإشكاليَّة الإنسانيَّة انطلاقًا من إرث لبنان الحضاريّ في احترامه حقوق الإنسان من ناحية، وضوابط عدم تسهيل أيّ اندماج مجتمعيٍّ تدريجيٍّ تحت ستار احترام هذه الحقوق للاَّجئين الفلسطينيِّين، والذي ينعكس تصفيةً نهائيَّةً لحقِّهم في العودة من ناحيةٍ أخرى.

٥. سياسات وتحدِّي صياغة سياسة موحَّدة

لم يتوقَّع لبنان أن يستمرَّ تواجُد اللاجئين الفلسطينيِّين القسريّ على أرضه طويلًا. ثمَّ إنَّ تداعيات الأزمات المتتالية التي عاشها لبنان داخليًا، وكان معظمها ترجيع صدًى لانتكاسات دوليَّة وحروب إقليميَّة أسهمت بشكل فعَّال في تغييب أيّ إستراتيجيَّة لصياغة سياسة موحَّدة تجاه هؤلاء على المستويات كافَّة الإنسانيَّة والقانونيَّة والأمنيَّة والديبلوماسيَّة. وكان لاتِّفاقيَّة القاهرة (١٩٦٩) التي انفجرت شظاياها في العام(1975)أثرٌ بارزٌ في تدمير إمكانات صياغة مثل هذه الإستراتيجيَّة، إذ انقسم اللبنانيُّون لينقسم من ثَمَّ الفلسطينيُّون، ويستفيد حاملو الأجندات التدميريَّة لعناصر الثقة بين اللبنانيِّين أنفسهم، والفلسطينيِّين أنفسهم، واللبنانيِّين والفلسطينيِّين، وتُستباح القضيَّتان اللبنانيَّة والفلسطينيَّة لحسابات لا تَمُتُّ إليهما بصلة، بل تحوَّلتا وقودًا عبثيَّةً لها. غيابُ الشرعيَّة اللبنانيَّة والتهاء الشرعيَّة الفلسطينيَّة بتكريس نفوذها العسكريّ في لبنان جعل مُستحيلًا مُزاوجة منطقَي «الدولة» و«الثورة». فالدولة اللبنانيَّة مُدمَّرةٌ والثورة الفلسطينيَّة خاضعت معارك لا علاقة لقضيَّتها المركزيَّة بها. وهكذا برزت سياساتٌ حزبيَّةٌ لبنانيَّةٌ تجاه اللاجئين الفلسطينيِّين، وسياساتٌ فصائليَّةٌ فلسطينيَّةٌ ارتبط بعضها بمحاور إقليميَّة ودوليَّة ما التزمت ضوابط قضيَّتها من ناحية، وسيادة لبنان من ناحية أُخرى. بين عام ١٩٤٣ وعام ٢٠٠٥، لم يُبلور لبنان-الدولة سياسةً مُتكاملةً تجاه اللاجئين الفلسطينيِّين.

٦. أخطاء مشتركة

إستباح اللاجئون الفلسطينيُّون سيادة لبنان. إلتزم اللبنانيُّون سياسة القبضة الأمنيَّة تجاههم. نحا اللاجئون الفلسطينيُّون نحو اتِّهام الدولة اللبنانيَّة بالعنصريَّة لهضمها حقوقهم الإنسانيَّة، مُتناسين المسؤوليَّة الدوليَّة عن قضيَّتهم الأساسيَّة. إعتقد اللبنانيُّون أنَّ عدم مَنْح اللاجئين الفلسطينيِّين هذه الحقوق يمنع التوطين، مُتجاهلين أنَّ العَوَزَ والفقر يلدان التطرُّف والإرهاب. غرق اللاجئون الفلسطينيُّون في انقسام مرجعيَّاتهم غير مُدركين أنَّ الانقسام مَقْتَلٌ لحلم عودتهم إلى دولةٍ موحَّدة المرجعيَّة. أسهم اللبنانيُّون في تخوُّفهم من التوطين، وتخويف وتخوين بعضهم بعضًا بقبوله أو رفضه، وعجزوا عن صوغ سياسة ديبلوماسيَّةٍ فاعلة لاستنهاض الشرعيَّة الدوليَّة من سُباتها. ما سبق أخطاء مشتركةٌ اغتالت مفاهيمَ السيادة للدولة والكرامة للاَّجئ وحقّ العودة مُرتكزًا لأيّ تسويةٍ عادلة. وبقي التحدِّي في التقاط الأنفاس والذهاب باتِّجاه الاعتراف بالأخطاء والشروع في بناءَاتٍ جديدةٍ من الثقة.

II. لبنان واللاجئون الفلسطينيون: قناعة رفض التَّوطين

إنّ أي بحث في ما اتفق على توصيفه بالإشكالية الحقوق- إنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وحسما لأيّ التباس قد يصنف البعض فيه اللبنانيين بالـ«عنصريين»، إنّ أي بحث يجب أن يأخذ بعين الاعتبار قناعة رفض التوطين لديهم، وهم يتشاركون فيها، ومن المفيد بلورة أوجهٍ خمسة منها يجدر التوقف عندها، قبل أي مقاربة لرؤيتهم حول خيارات التطبيع القانوني والمجتمعي للاجئين من ضمن ضوابط الدستور اللبناني، وهي الأوجه السياسية والسيادية، والسوسيو- إقتصادية، والشراكة المسيحية- الإسلامية والديبلوماسية.

١. رفض التوطين كموقف سياسي

هناك إجماع لبناني على رفض التوطين تمّ الإتفاق عليه وكُرِّس في الدستور اللبناني قاعدة ملزمة في كل مقاربة وتعاطي في القضية الفلسطينية، بحسب ما ورد في البند « ط» من مقدمته: «.... لا للتوطين». لهذا فإذا كان الهاجس الديموغرافي هو الهاجس الذي يظهر اليوم باعتباره «توطينا مقنّعا»، هناك هاجس آخر أخطر من ذاك وهو إمكان ضرب الإجماع اللبناني على رفض التوطين. لذلك على لبنان العضو المؤسس في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، والمساهم في صوغ شرعة حقوق الإنسان، أن يتمسك بحزم بما تمليه شرعة حقوق الإنسان وكلّ القوانين الدولية، وفي مقدمتها دستوره، التي أتت لتعزز خصوصية لبنان من جهة، وتؤكّد التزام لبنان بحق اللاجئين الفلسطينيين المشروع بالعودة وقيام دولة فلسطينية من جهة أخرى. وعلى لبنان الإنخراط بقوة في تدعيم العدالة

الدولية لمصلحة الشعب الفلسطيني وحقوقه، بالمساهمة في وضع المقررات الدولية موضع التنفيذ مستفيدا من موقعه في الأمم المتّحدة ودعم المفاوضات والإضطلاع بدور فاعل فيها، والمساعدة في وضع السياسات المطلوبة للتعويض على اللاجئين الفلسطينيين ليتمكنوا من إحراز عودة كريمة إلى أرضهم، كما التعويض على لبنان لما عاناه منذ نكبة ١٩٤٨. الديبلوماسيّة مراكمة ومواكبتها بالعمل المقاوم تحت إمرة الدَّولة وضمن استراتيجيّة دفاعيّة يقودُها الجيش اللُّبنانيّ أساسٌ لأيّ إمكان عَوْدة بمظلّة الشرعيّة اللُّبنانيّة والشرعيّة الفلسطينيّة والشرعيّتين العربيّة والدّوليّة.

٢. رفض التوطين كموقف سيادي

لا مناص من استعادة الدولة اللبنانية سيادتها كاملة على أراضيها التي تقع عليها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من منطلق واجباتها في تأمين البيئة الآمنة لهم حتى عودتهم. وفي هذه السيادة المبسوطة، تأكيد على مركزية التواجه الفلسطيني- الإسرائيلي في فلسطين نفسها، وتجنيب لعودة استخدام لبنان ساحة لتصفية حسابات لبنانية- لبنانية، أو فلسطينية- فلسطينية، أو إقليمية- دولية في استغلال لهشاشة الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. فمسألة تمتين سيادة الدولة اللبنانية والإحتكام إلى مؤسساتها الشرعية كفيلان وحدهما بدعم حق العودة وتجنيب لبنان تسويات على حسابه. من هنا يجب فهم تجربة مخيّم نهر البارد بمعنى عودة الدّولة إليه بكامل سيادتها بعد إعماره.

٣. رفض التوطين كموقف سوسيو – إقتصادي

تتحمل إسرائيل مسؤولية معاناة اللاجئين الفلسطينيين بتهجيرهم واغتصاب أرضهم. ويتحملّ المجتمع الدولي استمرار هذه المعاناة منذ ٦٨ عاما، وهو يتفرّج على إسرائيل تمنع عنهم حق العودة، ناهيك عن محاذير اغتيال هويتهم وتشتيتهم، ومحاولة تسويق مشاريع دمجهم اقتصاديا في المجتمعات التي إليها لجأوا. ولبنان الصغير المساحة، الكثيف الديموغرافيا، والمترهل تحت أعباء ديون متراكمة غير قادر على توفير حياة كريمة لهم، ناهيك عن قناعته الراسخة بأن على المجتمع الدولي تحمل مسؤلياته كاملة تجاههم من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا كشاهد أساس على اللاعدالة التي لم يزل يعاني منها اللاجئون الفلسطينييون. في هذا الإطار لا بد من تطوير التشريعات اللبنانية المتعلقة بقضايا اللاجئين الفلسطينيين ومطالبهم على أن تبقى ضمن حدود حماية حق العودة.

٤. رفض التوطين كموقف شراكة مسيحيّة – إسلاميّة

إنّ المسيحيين والمسلمين من منطلق إيمانهم العميق بأنّ الإنسان يستحق المناصرة في أي ظلم يعانيه،

وأن الله حق وعدل في جوهره، لا يسعهم دينيا وأخلاقيا إلا أن يتكاتفوا في سبيل نصرة إخوتهم اللاّجئين الفلسطينيين بكل ما أوتوا من إمكانات في جميع المحافل الدولية لتمكينهم من عودتهم، ومنع إزهاق روح قضيتهم.

وهم ملزمون بذلك أيضا من منطلق وطني، إذ أنهم ارتضوا لبنان وطنا نهائيا على قاعدة ميثاق الشراكة الوطنية وصيغة المناصفة. وهذه الصيغة تعتبر نموذجا حضاريا في الحوار البنّاء والعيش معًا، وهي جزءٌ من الإستقرار الإقليمي والدّولي.

٥. رفض التوطين كموقف ديلوماسي

كثرت المقاربات الدولية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتفاوتت التفسيرات حول القانون الدولي فيها. ففيما تسعى إسرائيل إلى تصفية حق اللاجئين بالعودة، يجمع الفلسطينيون على صون هذا الحق. ولبنان الرافض للتوطين لا بدّ من أن يشكلّ له القرار(١٩٤) القاضي بالعودة مع التعويض، وارتباط هذا القرار بالقرار رقم (٣٢٣٦) القاضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها داعما تأسيسيا. وقد أورد القانوني الدولي المعروف أنطونيو كاسيس أن في هذا الإرتباط جوهر الكباش في القانون الدولي مع نظريات «خيارات العودة» إذ إن هذا القرار، ودائمًا بحسب كاسيس، نقل العودة من حيِّز الفردية إلى حيِّز الجماعيَّة، ولاقاه في ذلك القانوني الدولي لكس تاكنبرغ الذي أكد على الحق بالعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية ذات السيادة مشددا في مؤلفه حول وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي (١٩٩٥) على أن «حق العودةمشتق من لا شرعية الطرد نفسه، فمن المعترف به أن لا دولة قادرة شرعا على طرد سكان تحت سيطرتها. وعليه فالذين طردوا لهم الحق في أن يعودوا إلى وطنهم.» (*)وفي هذا السياق يبرز بإلحاح ضرورة أن يبادر لبنان إلى طلب المشاركة الفاعلة في أية مفاوضات شاملة تعنى بقضايا الحل النهائي للصراع العربي- الإسرائيلي، وفي مقدمها قضية اللاجئين الفلسطينيين. فلا شرعية لأية تسوية ثنائية أو جماعية في هذا السياق يكون لبنان غائبًا فيها أو مغيبًا عنها.

قد يسأل البعض ما علاقة الرفض المبدئي والحاسم للبنانيين لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بمحاولة تحسين أوضاع هؤلاء الإنسانية من ناحية، كما تسوية أوضاعهم القانونية من ناحية أخرى، والحقيقة أن أي تقدم على مستوى التحسين والتسوية، لا يمكن أن يقبل به اللبنانيون عمومًا على أنّه اتجاه لتطبيع وضع اللاجئين مجتمعيًا وقانونيًا بشكل نهائي في لبنان، بل هم يفهمونه التزامًا منهم بإرث لبنان الحضاري في احترامه حقوق الإنسان، وتدعيمًا لمقومات الصمود للاجئين حتى عودتهم إلى دولتهم فلسطين وإيجاد حلّ عادل ومتكامل لقضيتهم.

من هنا قد يكون ملزمًا على المجتمع الدولي أن يعي أن تقديم ضمانات واضحة لتجنيب لبنان

تسوية على حسابه في قضية اللاجئين، وحده كفيل بإحداث خرق في اتجاهي التحسين والتسوية لأوضاع اللاجئين قانونيًا ومجتمعيًا من جهة، بالإضافة إلى وجوب تأمين موارد إضافية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من جهة أخرى، بسبب عدم قدرة لبنان إقتصاديا على تحمل أي أعباء تجاههم لا سيّما وأن مواطنيه يعانون أصلًا نقصًا في كلّ الخدمات، وحتى تلك الأساسية منها، ومنطلق التحسين والتسوية يجب أن يأتي على قاعدة الشراكة في المسؤولية لحماية الاستقرار والأمن الوطني والإقليمي والدولي.

III. لبنان واللاجئون الفلسطينيون منذ ٢٠٠٥

في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥، برزت محاولةٌ جدِّيَّةٌ لترميم العلاقات اللبنانيَّة-الفلسطينيَّة وتصويبها على قواعد تلاقي الشرعيَّتين والاعتراف بالأخطاء التاريخيَّة ومعالجة القضايا الإنسانيَّة والقانونيَّة والديبلوماسيَّة والأمنيَّة للاَّجئين الفلسطينيِّين بالاستناد إلى مصلحة لبنان العليا، وفي صُلبها التزام لبنان دعم القضيَّة الفلسطينيَّة، وفي صميمها بذل كلّ الجهود لقيام دولة فلسطين بحسب القرار ١٨١، وإنفاذ حقّ العودة بحسب القرار ١٩٤، وتأمين حياةٍ كريمةٍ للاَّجئين مع حقّ الدولة اللبنانيَّة ببسط سيادتها كاملةً على أراضيها.

وأتت الترجمة العملانيَّة لهذه المحاولة، تشكيل مجلس الوزراء حينها برئاسة دولة الرئيس فؤاد السنيورة لجنة الحوار اللبنانيّ-الفلسطينيّ لتضُمّ ممثِّلين عن وزارات العدل، والشؤون الاجتماعيَّة، والخارجيَّة والمغتربين، والداخليَّة والبلديَّات، والعمل، والصحّة العامّة والطاقة والنفط، والدفاع الوطنيّ، ويُعهد برئاستها للسفير خليل مكّاوي. وقد كُلِّفت اللّجنة، بحسب قرار تشكيلها، معالجة القضايا الإنسانيَّة والقانونيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والأمنيَّة للاَّجئين الفلسطينيِّين بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيِّين (الأُونروا)، ووضع آليَّةٍ لإنهاء السلاح الفلسطينيّ خارج المخيَّمات، وضبطه وتنظيمه داخل المخيَّمات، ودراسة إمكانيَّة قيام علاقات ديبلوماسيَّة بين لبنان وفلسطين. هيئة الحوار الوطنيّ التي انعقدت تواترًا في العام ٢٠٠٦، قبل العدوان الإسرائيليّ في تمّوز منه، أقرّت بالمبادئ التأسيسيَّة التي حكمت تشكيل اللجنة، وكانت انطلاقةً لتصويب المفاهيم بهدف تحديد مسارات السياسة العامَّة لعلاقة لبنان-الدولة باللاجئين الفلسطينيِّين. وأتت أزمة مخيَّم نهر البارد في العام ٢٠٠٧، لتُلقي بثقلها على العلاقات اللُّبنانيَّة - الفلسطينيَّة إنَّما لتفتح أُفُقًا في نِقاشٍ وطني بنّاء على عكس ما رغب من أرادو زج اللُّبنانين والفلسطينيين في أتونٍ مدمِّر.

١. تصويب المفاهيم

على ما بدا منذ العام ٢٠٠٥، ومع المحاولة الجدِّيَّة لترميم العلاقات اللبنانيَّة-الفلسطينيَّة وتصويبها،

كان قرارٌ إستراتيجيٌّ بأنَّ أيَّ إمكان نجاح لهذه المحاولة الجدِّيَّة، لا بُدَّ من أن يتأسَّس على مفاهيم تستند إلى تحدِّي تنقية الذاكرة اللبنانيَّة-الفلسطينيَّة المشتركة من جهة، ووضع مفاهيم لبنانيَّة جامعة تُبعد قضيَّة اللاجئين الفلسطينيِّين عن البازارات الضيِّقة من جهة أخرى، فكانت المفاهيم التالية:

- اللاجئون الفلسطينيُّون في لبنان مسؤوليَّة دوليَّة يتحمَّل قضيَّتهم العدوّ الإسرائيليّ، وعلى المجتمع الدوليّ توفير مقوِّمات بقائهم المؤقَّت والكريم في لبنان عبر الأونروا حتَّى عودتهم.
- اللاجئون الفلسطينيُّون في لبنان يجب أن يتمتَّعوا بحقوقهم الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة ما يتوافق مع إرث لبنان الحضاريّ في احترامه حقوق الإنسان، هو العضو المؤسِّس في جامعة الدول العربيَّة والأمم المتَّحدة، على أن يتمّ ذلك ضمن ضوابط الدستور اللبنانيّ.
- اللاجئون الفلسطينيُّون في لبنان يجب أن يكونوا تحت سيادة الدولة اللبنانيَّة بالكامل بمعنى الاستناد إلى سلطة القانون بمنطق الحقوق والواجبات.
- اللاجئون الفلسطينيُّون في لبنان يجب أن يتمتَّعوا بالأمان الذي هو من مسؤوليَّة الدولة اللبنانيَّة بمؤسَّساتها القانونيَّة والاجتماعيَّة والعسكريَّة. من هنا أهمِّيَّة التأكيد على تنفيذ قرارات هيئة الحوار الوطنيّ لجهة إنهاء حالة السلاح الفلسطينيّ داخل المخيَّمات وتنظيمه تحت سيادة الدولة اللبنانيَّة كمرحلة أولى ونَزْع السلاح الفلسطينيّ خارج المخيَّمات.
- يجب الإفادة من حضور لبنان الفاعل على المستوى العربيّ والدوليّ لرفض التوطين على قاعدة دعم حقّ العودة كاختبار للحدّ الأدنى من العدالة الدوليَّة. وكان للبنان فرصة تسلُّمه موقعه غير الدائم في مجلس الأمن في كانون الثاني ٢٠١٠، ولمدَّة سنتين، محطَّةً أساسيَّةً في هذا الإطار.

هذه المفاهيم جعلت من مقاربة قضيَّة اللاجئين الفلسطينيِّين في لبنان قضيَّة إجماع وطنيّ، مع الإشارة إلى أنَّه في التكتيك السياسيّ الضيِّق كانت استعمالاتٌ حزبيَّةٌ ضيِّقةٌ اعترف أصحابها بأخطائهم فيها وقناعاتهم، بأنَّ ما تمَّ القيام به في السنوات الأربع الماضية كان الأفضل.

٢. تحديد مسارات السياسة العامَّة

الكرامة للاَّجئين الفلسطينيِّين، والسيادة للدولة اللبنانيَّة، وتفعيل جهود دعم حقّ العودة مبادئ حكمت عَمَل وتلاقي الشرعيَّتين اللبنانيَّة والفلسطينيَّة على مدى السنوات العشرة الماضية وتمَّ في ذلك تحديد مسارات السياسة العامَّة فكان:

- إعادة افتتاح مكتب ممثِّليَّة منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة في بيروت، ورفعه إلى مستوى سفارة ما يؤكِّد على القرار ١٨١، قرار قيام دولة فلسطين (التقسيم) الذي يرتبط فيه القرار ١٩٤ الذي ينصّ على حقّ العودة.
- تمتين عُرى التواصل والتنسيق مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيِّين (الأونروا) بما هي معنيَّة بتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيِّين الحياتيَّة، وإطلاق «مبادرة تحسين أوضاع المخيَّمات» بالتنسيق معها.

- فتح باب الحوار مع الشرعيَّة الفلسطينيَّة أي منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة من خلال سفارة دولة فلسطين حول كافَّة القضايا المتعلِّقة باللاجئين الفلسطينيِّين (جوازات السفر، فاقدي الأوراق الثبوتيَّة، ...) دون أن يعني ذلك حصريَّة الحوار أو الامتناع عنه مع باقي الفصائل، بل الحرص على الطلب من الإخوة الفلسطينيِّين توحيد رؤيتهم والابتعاد بلبنان عن خلافاتهم الداخليَّة.
- إطلاق ورشة شراكة مع المجتمع المدنيّ اللبنانيّ والفلسطينيّ لزيادة منسوب الحوار وتفعيل المبادرات الإيجابيَّة بما يُزيل عبءَ التوتُّرات والتراكمات التاريخيَّة لصالح مستقبل أكثر استقرارًا.
- تشجيع الإعلام اللبنانيّ المكتوب والمرئيّ والمسموع على الإضاءَة على قضايا اللاَّجئين الفلسطينيِّين انطلاقًا من المصلحة اللبنانيَّة والعربيَّة العليا، مع إرساء مفاهيم جديدة سليمة وهادئة لا تستنفر الغرائز مع التدخُّل المباشر لتصويب الوقائع المشوَّهة والمغلوطة عن لبنان في التقارير الدوليَّة.
- تمتين التواصُل مع قيادة الجيش اللبنانيّ وقوى الأمن الداخليّ بما يؤمِّن تنسيقًا مستمرًّا حول ما هو مُتَّبع وما يجب اتِّباعه مستقبلًا من إجراءات أمانيَّة وسياديَّة في مخيَّمات اللاجئين الفلسطينيِّين بما يعني تنفيذًا لقرار هيئة الحوار الوطنيّ بضبط السلاح الفلسطينيّ وتنظيمه داخل المخيَّمات حتَّى نزعه من ناحية، كما بحث آليَّات نزع السلاح الفلسطينيّ خارج المخيَّمات من ناحية أُخرى، مع الاستناد أيضًا إلى تجربة مخيَّم نهر البارد، ما يُعزِّز مناخات الثقة المتبادلة، ويُخفِّف من منسوب الاختراقات المخابراتيَّة الغربية أو الاستثمارات الأُصوليَّة المتطرِّفة المُريبة.
- فتح الحوار العلميّ والأكاديميّ مع الأحزاب اللبنانيَّة كافَّة بما ساعد خصوصًا في الفترة الأخيرة على تكوين رؤية مشتركة حول مقاربة قضيَّة اللاجئين الفلسطينيِّين على قاعدة إجماع هيئة الحوار الوطنيّ ودور لجنة الحوار اللبنانيّ-الفلسطينيّ، ويمكن في هذا الإطار مراجعة برامج الأحزاب السياسيَّة اللبنانيَّة الانتخابيَّة، وتحديدًا فيما يتعلَّق بهذه القضيَّة ما يؤكِّد صوابيَّة السياسات المعتمدة منذ العام ٢٠٠٥.
- التأكيد على مسؤوليَّة المجتمع الدوليّ من خلال الإضاءَة على قضيَّة اللاجئين الفلسطينيِّين في لبنان عبر التواصل الدوريّ مع الدول المانحة للأُونروا، وعلى قاعدة تأكيد مواقف لبنان لجهة أنَّ التزام معالجة أوضاع هؤلاء الحياتيَّة وتحسينها لا يعني بأيّ شكلٍ من الأشكال تمهيدًا للتوطين بل توفيرًا لمقوِّمات الصمود حتَّى العودة.

IV. لبنان واللاجئون الفلسطينيون بعد ٢٠٠٩: التحديات المشتركة

تأتي هذه المقاربة خارطةَ طريقٍ للتحدِّيات التي يُواجهها لبنان تجاه القضايا الأساسيَّة للاَّجئين

الفلسطينيِّين، والتي يبدو فيها غيابٌ للجدِّيَّة في التعاطي ما يُبقي هذه القضايا موئلًا للتوتُّرات والارتجاجات.

١- في الوضع الاجتماعيّ الاقتصاديّ للاجئين الفلسطينيِّين / معًا من أجل حياةٍ كريمة

- متابعة «مبادرة تحسين أوضاع المخيَّمات» بالتعاون مع الأُونروا.
- إطلاق ورشة تشريعيَّة لتعديل القوانين المُجحفة تجاه اللاجئين الفلسطينيِّين بما يؤكِّد احترام لبنان المواثيق والمعاهدات الدوليَّة على أن يؤخذ بعين الاعتبار ضوابط الدستور اللبنانيّ لِمنع أيّ شكل من أشكال التَّوطين.

٢- في بَسْط سيادة الدولة اللبنانيَّة على المخيّمات ونزع السّلاح فيها وخارجها / معًا من أجل احترام سيادة الدولة

- تنفيذ قرارات هيئة الحوار الوطنيّ في ما يتعلَّق بنزع السلاح الفلسطينيّ خارج المخيَّمات، وضبطه وتنظيمه داخل المخيَّمات تمهيدًا لنزعه بالكامل.
- إستكمال إنجاز رؤية بَسْط سيادة الدولة على مخيَّم نهر البارد على قاعدة خطَّة «الأمان الإنسانيّ».

٣- إعادة إعمار مخيَّم نهر البارد / نموذجٌ قيد الاستكمال

- إستكمال توفير التمويل اللازم من الدول المانحة.
- الاهتمام بالعائلات اللبنانيَّة في المخيَّم.
- متابعة الورشة التنمويَّة في المناطق المجاورة للمخيَّم.

٤- إعداد ملفّ لبنان التفاوضيّ حول قضيَّة اللاجئين الفلسطينيِّين / معًا لدعم حقّ العودة

- إعداد ملفٍّ قانونيٍّ وسياسيٍّ وديبلوماسيٍّ لتجنيب لبنان أيّ شكلٍ من أشكال التوطين، كما للمطالبة بمستحقَّات لبنان عن الأضرار التي لحقت به جرَّاء التواجُد القسريّ للاَّجئين الفلسطينيِّين على أرضه، ودفع إسرائيل تعويضاتٍ للبنان عن كلّ الأضرار التي تكبَّدها من جرَّاء كافَّة الاعتداءات والحرب على لبنان.
- تفعيل مشاركة لبنان بشكلٍ متخصِّصٍ في اجتماعات الهيئة الاستشاريَّة العليا للأُونروا.
- إستكمال إجراءات تثبيت وضعيَّة سفَارة فلسطين القانونيَّة دبلوماسيًّا، أُسوةً بكافَّة الدول العربيَّة وحتَّى الأُوروبيَّة، ما يُعزِّز القرار ١٨١، وبالتالي القرار ١٩٤.

٧. إنسداد أفق مفاوضات السَّلام: أي مخاطر؟

يعي اللبنانيون في لبنان انسداد افق مفاوضات السلام من جهة، والرفض الإسرائيلي الحاسم لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة فلسطين، بل حتى الإنزعاج من التكاثف الديموغرافي لما يعرف بـ «عرب ١٩٤٨» الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية من جهة أخرى، لكن وعيهم لهاتين المعادلتين لا يجعلهم مستسلمين للأمر الواقع، بمعنى أن اللاجئين الفلسطينيين باقون في لبنان إلى ما لا نهاية، بل هم يعوِّلون، وانطلاقا من معطيات واقعية يعولون على:

١- الإجماع اللبناني في ميثاق العيش المشترك على رفض التوطين
٢- قناعة فلسطينية بأولوية العودة للاجئي لبنان
٣- فهم العالم العربي لخصوصية الصيغة اللبنانية وعدم تحملها أي مشروع للتوطين
٤- إشارات دولية حاسمة، وفي طليعتها أميركيَة- روسيّة - أوروبيّة - عربيّة أن لا تسوية لقضية اللاجئين على حساب لبنان.

لكنَّ هذا التعويل لا يخرج اللُّبنانيين أبدا من مواجهة تحديين وهما:

١- دعوة الدولة اللبنانية، وعلى كل المستويات، إلى التعاطي بجدية مع قضايا اللاجئين الفلسطينيين على كل المستويات القانونية، والإنسانية، والسيادية، والديلوماسية.
٢- دعوة المجتمع الدولي والعالم العربي لتحمل مسؤولياتهم تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصا من خلال تأمين الموارد اللازمة للأونروا لكي يقوم بدورها بشكل فعال في الإستجابة لحاجاتهم اليومية وتحديدا على المستويات المعيشية والإستشفائية والتربوية.

وفي أي حال، وبعد استعراض الموقف الحاسم اللبناني المتشدد لرفض التوطين، لا بد من فهم مبدأ تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وتعديل التشريعات المتعلقة بهم، وخصوصا فيما يتعلّق بالعمل، والإفادة من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على مستوى نهاية الخدمة، والخدمات التربوية في المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية، والحق بتأسيس الجمعيات والإتحادات والروابط وأسوة باللبنانيين، وهذه مطالب فلسطينية مزمنة على المستوى الإنساني.
مرورًا بحالة التفلّت الأمني للسلاح الفلسطيني خارج وداخل المخيمات، مع الإعتراف بتفاوت توزع هذا السلاح وتشتت مرجعياته من ناحية، وغياب الإرادة السياسية اللبنانية لإنهائه من ناحية أخرى، وصولا إلى غياب لبناني عن بلورة أي سياسة خارجية متماسكة بملف تفاوضي حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، من هنا لا بد من التنبه إلى:

١- يارات التطبيع القانوني وحدودها لوضعية اللاجئين الفلسطينيين
٢- خيارات التطبيع المجتمعي وحدودها لوضعية اللاجئين الفلسطينيين

هاتان المسألتان إشكاليّتان وتحتاجان ارتقاءً للمصلحة الوطنيّة العُليا وتجاوزًا لحسابات حزبيّة أو فئويّة أو طائفيّة أو شعبويّة، وهنا يجب التنبُّه إلى محاولات الإنتقال في حلّ قضيّة اللّاجئين الفلسطينيّين من الدّولي إلى الإقليمي فالوطني، كما يجب قراءة معمّقة لانتزاع فلسطين دولة غير مكتملة العضويّة في الأمم المتّحدة كما تبدُّل المزاج الأميركي والأوروبي تجاه إسرائيل ما يمكن البناء عليه.

١- إعلان دولة فلسطين: صراعُ حدود أم تحدّي وجود؟

لماذا لم تقبل إسرائيل حتّى اليوم بإنشاء دولة فلسطين حتى على حدود ١٩٦٧؟ ولماذا تُصرّ على يهوديّة دولتها؟ ولماذا تربط أيّ إمكانيّة قيام دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧، بالإبقاء على هذه الحدود مؤقّتة؟ ولماذا تُصرّ إسرائيل على مبدأ تبادل الأراضي مع أيّ حديثٍ عن دولةٍ فلسطينيّة بحدود؟ ولماذا ترفض عودة القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيّين؟ لماذا كلُّ هذه اللاءات والشّروط، والإنخراط في مُفاوضات؟ ولماذا الصّلف الإسرائيليّ في الحديث عن دولةٍ منزوعة السّلاح في تورية تضرُبُ مفهوم السّيادة؟ ولماذا إقتنع الفلسطينيّون بأنّ أيّ مقاومة ميدانيّة يجب أن ترفدها مقاومةٌ ثقافيّة وإقتصاديّة وسياسيّة وديبلوماسيّة وقانونيّة؟

على هذه «اللّماذات» ثمّة جوابٌ وحيد، أنّ الصّراع بين فلسطين وإسرائيل ليس حدوديًا بقدر ما هو وجودي. لكنّ إصرار الفلسطينيّين على موضعةِ نضالهم داخل فلسطين بعد إختباراتٍ مُدمّرة كما في الأردّن ولبنان مثلًا، إلى تأكيدهم على قُدرتهم على عيش ديموقراطيّة لافتة في رُقعةٍ جغرافيّة قُطِّعت أوصالها، كما وعيهم لأولويّة بناءِ مؤسّساتِ الشأن العَام تمهيدًا لقيام دولتهم، وصولًا إلى المُصالحة التّاريخيّة الأخيرة في توقيتٍ لافتٍ أنهى فرضيّتيّ «فلسطين- السّاحة» و «فلسطين- الورقة»، كلُّ هذا الإصرار مردّه إلى أنّ سعيَ الفلسطينيّين، وفي هذه المرحلة بالذّات، الذي نجح في إعلان دولتهم في الأُمم المتّحدة، مرتبطٌ ودون أدنى إلتباس بقناعةِ أنّ إستعادةَ الحقوق المغصوبة، باتت أعجز من أن تؤسّس له مفاوضاتٌ يُديرها طرفٌ ثالثٌ مُنحاز عن الولايات المُتّحدة الأميركيّة، بل آن أوان إنهاء عمى الشّرعيّة الدّوليّة عن مُعاناة شعب تستمرّ منذ ٦٨ عامًا، وهنا قد يكون لدولة فلسطين الدّور الأساس في إستنهاض لحركيّة ثوريّة للأُمّ المُتّحدة.

من هنا لا بُدّ لنا من قراءة أنّ القبول الفلسطينيّ بحدود ١٩٦٧، على قاعدة حلّ الدّولتين، ليس سوى إيذان بإنهاء الفوقيّة الإسرائيليّة بالفيتو الأميركيّ، لصالح حشر هذه الفوقيّة في زاوية ضرب القانون الدّوليّة، وهذا ما يُمكن أن تقوم به دولة فلسطين، لا شبه- دولة متمثّلة بالسُّلطة. من هنا يؤكّد



الفلسطينيّون على أنّ حدود دولتهم المُرتَقَبة وجوديّة الطّابع، لا شكليّة التّموضُع الجُغرافيّ، وإلاّ لمَ كُلّ هذا الرّعب الإسرائيليّ، ليس فقط من هذا الإستحقاق، بل من الحِراك في كُلّ المِنطقة العربيّة؟

٢- بعيدًا عن الدّيماغوجيا: إسرائيل الخائفة

بطبيعة الحال، وفي ظلّ ما يجري، إسرائيل خائفة. نعم خائفة. وخوفها، إلى جانب تهاوي الأحلاف الموضوعيّة التي كانت تتقاطع معها مصالحُ إستراتيجيّةٌ مُموّهة بشعارات تصادميّة كيانيّة، خوفها مُتأتٍّ من أنّ وعيًا يهوديًا مُستجدًّا يساريًا، بات يطرح على بساط البحث إشكاليّة اللاّشرعيّة العُدوانيّة التي قامت على أساسها إسرائيل.

وفي هذا بيتُ القصيد، إذ إنّ التفتت الإيديولوجيّ الصّهيونيّ، وإذا ما تمّ الرّهان على صيرورة تاريخيّة فيه، يقتات من حتميّة، ولو بطيئة. المهمّ في الرّهان على الصيرورة التاريخيّة فعلٌ تراكميّ في أنّ الحقّ باستعادة فلسطين دولة قائمة بحدودٍ ومؤسّسات، والقدس عاصمة، لا يستقيم بالقبضات المرفوعة والحناجر المُدوّية. ولا بالهرولة إلى تسوياتٍ مُجتزأة ومنقوصة، بل بإستراتيجيّة مُقاومة تفاوضيّة متماسكة، تستند إلى إستباق السيناريوات التمييعيّة بدايةً، وتمتلك قدرة على ممارسة الدّيبلوماسيّة الهجوميّة في عواصم القرار من ثمّ، مرفودة بإستنطاق للنُّخب الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والدّينيّة في مجتمعات عواصم هذا القرار بعد ذلك، خلوصًا إلى إستنهاض أخلاقيّ للرأي العامّ، يُترجَمُ بآليّات ضغط شعبيٍّ، كلّ ذلك بالإستناد إلى الإستدارة الإستثنائيّة التي يبدو أنّ الولايات المتّحدة الاميركيّة، وعددًا لا يُستهانُ به من العواصم الأوروبيّة، قد تبنّت فيها خيار اللاإنحياز الأعمى إلى إسرائيل، ما يؤشّر إلى إستفاقةٍ من وحل الإبتزاز الأوشفيتزيّ الذي مارسه الصّهاينة على مدى أكثر من ٦٨ عامًا.

ما يلفت النّظر، ويستدعي التّفكير، من ثمّ الإنخراط في وضع ديناميّات تحرّك ديلوماسيّ غير تقليديّ، يكمن في تنامي الموقف اليهوديّ الأورو- أميركيّ الذي يدعو القيادة الإسرائيليّة إلى وقف التوجّه نحو الإنتحار الكيانيّ. حتمًا لا يستند هذا الموقف، إلى الإعتراف الإستراتيجيّ بحقّ الشّعب الفلسطينيّ بدولته، وعودة لاجئيه، بحسب قرارات الشّرعيّة الدّوليّة والمبادرة العربيّة للسلام، بقدر استناده إلى إيقاظ القيادة الإسرائيليّة من عنجهيّتها التوسعيّة والعدوانيّة، بما يعني إخراجها من تقليديّة المواجهة، إذ يحمل مُطلقو هذا الموقف، وبحسب مطالعات في كتاباتهم التي باتت تزخر بها الصّحف الأميركيّة والأوروبيّة، هاجس محذوري الجغرافيا والدّيموغرافيا اللّذين يُساهمان على المدى المتوسّط في إرباك إسرائيل كيانيًا، وعلى المدى البعيد في خلع الشّرعيّة المُفتَعلة عن وجودها.

أمّا المناورة البراغماتيّة في المدى القصير، والتي ترتكز إليها القيادة الإسرائيليّة في تكثيف التّخويف بالمارد الإيرانيّ، فيظهر إمكان تفكيك مساحات نجاحها مع كثير من الحكمة العربيّة الإسلاميّة

الموَحّدة من ناحية، ووعي إيرانيّ داخليّ قد يمثّله المُعتدلون، إن هم إستشعروا بجديّة خطورة بعض التّوجّهات القاسية لبعض القيادة الإيرانيّة، وأولويّة تطويقها مدنيًا وسلميًا من ناحيةٍ أخرى.

وأمّا الموقف الأورو- أميركيّ اليهوديّ فتُظهره منظّمة «جي- ستريت» التي بدأ نجمها يتصاعد بُعيد إنتخاب الرّئيس «باراك أوباما» في مواجهة مجموعة «إيباك» المتصلّبة، ويتبدّى أنّ «جي- ستريت» جادّة في مراكمة خيارات السلام الأميركيّة بإقتناعات يهوديّة. أضيف إلى «جي- ستريت» منظّمة «جي- كول» في أوروبا. والتي كان في صلب قيامها آلاف اليهود من اليسار الأوروبّي المُقتنعون بحسب ما أوردوه في «نداء إلى التعقّل» أطلقوه من بروكسيل (٣ ايّار ٢٠١٠)، بأنّ «الإنحياز الدّائم إلى سياسة الحكومة الإسرائيليّة خطر لأنّه يتعارض مع المصالح الحيويّة لدولة إسرائيل»، وبأنّ «إستمرار الإستيطان في الأراضي المُحتلّة خطأ سياسيّ وأخلاقيّ»، وأنّه آن أوان قيام حلّ «شعبين ودولتين».

«جي- ستريت» و «جي- كول» سانحتان تاريخيّتان إن أحسن الإستثمار في المواقف التي أعلنها قياديّو كلٍّ منهما. فقيام إسرائيل عدوانيًا في التّاريخ والجغرافيا والقانون الدّوليّ، شرّعه لوبيينغ نخبويّ ثقافيّ- ماليّ- إيديولوجيّ- يهوديّ- غربيّ. والوعي لبدء زوال هذه الشرعيّة بإستمرار السياسات العدوانيّة، يستهلّه لوبيينغ نخبويّ ثقافيّ- ماليّ- إيديولوجيّ- يهودي- غربيّ بات أقرب للقول بلا شرعيّة سياسات حكومة إسرائيل الحاليّة.

وقد يكون مُلحًا أن يفيد الفلسطينيّون من هذا الوعي المُستجدّ لتفعيل ديبلوماسيّتهم في عواصم القرار، كما إنتفاضتهم السّلميّة والتي بدأت بمقاطعة المُنتجات الإسرائيليّة. فإنّ إحياء عمليّة السلام ليس هرولة إستسلاميّة فلسطينيّة إلى التسوية، بل تموضع إسرائيليّ ضعيف في المفاوضات بفعل الإحراج الذي تعيشه الحكومة النتنياهويّة العنصريّة والمكابرة، ما يستدعي تفعيل التّواصل مع المجتمع المدنيّ الغربيّ، لتحويله كتلة ضغط أخلاقيّة على حكوماته، والإستثمار في الإقتناعات المُستجدّة لدى اليهود المتنوّرين.

٣- من إعلان دولة فلسطين إلى حقّ العودة

كتاب «لن يكون هناك دولة فلسطينيّة» لزياد كلو، الفرنسيّ من أصل فلسطينيّ، والمستشار القانونيّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة الذي شارك في مفاوضات إعلان دولة فلسطين في نهاية العام٢٠٠٨، ينعي إمكانيّة قيام دولة فلسطينيّة، وينظّر لقيام دولة واحدة ثنائيّة القوميّة يسمّيها «إسرائيلطين.» (صدر بالفرنسيّة عن دار ماكس ميلو في باريس ٢٠١٠)

وفي نعي كلو، بعضٌ من أحقيّة، بسبب التّجربة الكارثيّة للمفاوضات، أكان لجهة التعنّت الإسرائيليّ، أو لجهة الإنحياز الأميركيّ الفاضح لهذا التعنّت، في هذا النعي لدولةٍ فلسطينيّة مُحتملة، إمّا بتواطؤ

مع نظريّة دولة ثنائيّة القوميّة، لن تقبل بها إسرائيل حتمًا، بسبب حسمها التلموديّ لـ «يهوديّتها» والتّواطؤ المفترض ليس سلبيًا، فقد يُساهم في الإنهاء التدريجيّ لعنصريّة إجراميّة تستمرّ بالقتل والترانسفير حتّى اليوم. لكنّه تواطؤ- الوهم، إذ إنّ إسرائيل، وعلى رغم حركيّة يهوديّة مستجدّة هادئة، تمثّلت بقيام مجموعة «جي - ستريت» في الولايات المتّحدة الأكيركيّة، و «جي- كول» قلب أوروبا، كما ذكرنا إلى تظاهرات النخب الإسرائيليّة في القدس لإعادة إطلاق عمليّة السلام، لا تبشّر حتّى الآن أقلّه بأيّ إمكانِ تغيير في سياساتها. فمن لم يقبل حتّى الآنبقيام دولة فلسطين مستقلّةعلى حدود١٩٦٧، ضاربًا عرض الحائط بتعهّداته منذ القرار ١٨١، فإتّفاقيّات أوسلو، ومدريد، وكامب دايفيد، وواي بلانتاشين، وطابا، لن يقبل أبدًا بـ «إسرائيلطين».

في أيّ حال، لم يَقصُر كلو مقاربته على نعي إمكانيّة قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة فقط، بل تعدّاها، وفي أزمةٍ كيانيّة مشروعة، إلى التّساؤل عن مستقبل اللاّجئين الفلسطينيّين، ما يعني عودته المباشرة إلى إشكاليّة القرار١٩٤، والذي أتى في تأكيده على حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيّين متلازمًا والقرار١٨١، القاضي بقيام دولة فلسطين. على أنّ قبول إسرائيل عضوًا في الأمّم المتّحدة، كان شرطه القانونيّ الأساس، توقيعها على القرارين الآنفين معًا، ممّا يعني إلزاميّة إلتزامها بمضامينهما. فشرعيّة وجودها، على لا مشروعيّة هذا الوجود، مستمدّة في القانون الدّوليّ منهما. كلو المتشائم يبدو بعيدًا عن المتغيّرات الجذريّة التي يعيشها الوعي العربيّ الغربيّ للقضيّة الفلسطينيّة، وإلاّ ما معنى إعتراف١٢٣ دولة حتّى الآن بدولة فلسطين؟ إنّها خطوة رمزيّة، ولكلّ رمزيّة دلالات بالغة.

من هنا، فإنّ الإعتراف بدولة فلسطينيّة في أيلول ٢٠١٢، والذي سلك طريقه بهدوء إلى الجمعيّة العامّة لأمّم المتّحدة، مستندًا إلى ثورة أطلقتها بعض دول أميركا اللاتينيّة بهذا الإعتراف، إلى إستعداد أوروبيّ لخطوة مماثلة، مهّد له رفع إنكلترا وفرنسا وألمانيا الشخصيّة المعنويّة لممثّليّات منظّمة التّحرير الفلسطينيّة لديها إلى مستوى البعثات الدّيبلوماسيّة، يستدعي من المجموعة العربيّة أن تتنبه وتعمل لتفادي منطلقات ثلاثة، قد تسعى إسرائيل، وفي لوبيينغ متماسك إلى تكريسها. عنيت أوّلًا الفصل بين القرارين ١٨١ و ١٩٤، وثانيًا تسويق الحلّ الإقليميّ على حساب الحلّ الدّوليّ لقضيّة اللاجئين الفلسطينيّن، وثالثًا إنهاء دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين (الأونروا). ولكلّ من ما سبق محاذير قاتلة لجوهر القضيّة الفلسطينيّة تحت شعار «أفضل الممكن».

دولة فلسطين قائمة بقوّة القانون الدّوليّ في القرار ١٨١. وحقّ العودة للاجئين الفلسطينيّين والتّعويض عليهم قائم بقوّة القانون الدّوليّ في القرار ١٩٤. والقرار ١٩٤ مرتبط بالقرار (٣٢٣٦) القاضي بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها داعمًا تأسيسيًا. وقد أورد القانونيّ الدّوليّ أنطونيو كاسيس أنّ في هذا الإرتباط جوهر الكباش مع نظريّة «خياريّة العودة». إذ إنّ هذا القرار، ودائمًا وفق كاسيس، نقل العودة من حيّز الفرديّة إلى حيّز الجماعيّة، ولاقاه في ذلك القانونيّ الدّوليّ ليكس

تاكنبرغ الذي أكّد الحقّ بالعودة إلى أراضي الدّولة الفلسطينيّة ذات السيادة، مشدّدًا في مؤلّفه حول «وضع اللاجئين الفلسطينيّين في القانون الدّوليّ» على أنّ «حقّ العودة مشتقّ من لا شرعيّة الطرد نفسه، فمن المعترف به أنّ لا دولة قادرة شرعًا على طرد سكّان تحت سيطرتها، وعليه، فالذين طُردوا لهم الحقّ في أن يعودوا إلى وطنهم». الكباش القانونيّ مع إسرائيل في هذا السّياق، إطاره توجّه اللاجئين الفلسطينيّين إلى محكمة العدل الدّوليّة، في سابقة رفع دعوى شخصيّة وجماعيّة عليها، لمنعها إيّاهم من العودة، مع محامين من مختلف أنحاء العالم. إنّه وقت المبادرة.

٤- اللاجئون الفلسطينيّون بعد إعلان دولة فلسطين: النّموذج اللّبنانيّ

إنّ إعلان «دولة فلسطين» سيُرتّب حتمًا تداعياتٍ قانونيّة على وضعيّة اللاجئين الفلسطينيّين، خصوصًا وأنّهم سيحصلون فعليًا على صفة المواطنين المرتبطين بدولتهم، ما يعني طرح إشكاليّتين. إشكاليّة نوعيّة الوثائق التي ستزوّدهم بها دولة فلسطين من هويّاتٍ وجوازاتِ سفر، إلى فاعليّة وصلاحيّة هذه الوثائق، خصوصًا في ظلّ الرفض الإسرائيليّ لإمكان عودتهم. والإشكاليّة الثّانية كيفيّة التّعامل القانونيّ للدّول المضيفة مع هؤلاء اللاجئين، خصوصًا بعد تحوّلهم إلى رعايا- مقيمين، وهنا يكمن تحدّي حماية صفة لجوئهم المرتبطة بالقرار ١٩٤، وإلاّ ندخل في تصفية ما ناضلوا ويُناضلون من أجله منذ العام ١٩٤٨، عنيتُ حقّ العودة.

في أيّ حال، وإذ لا تتّسع العُجالة في هذه الورقة لمُطالعة قانونيّة متكاملة حول ما سبق من إشكاليّتين، ثمّة محاذير ثلاثة يُقتضى التّوقّف عندها في السّياق عينه، وهي تتلخّص أوّلًا بمحاولة تحويل قضيّة اللاجئين من دوليّة إلى إقليميّة فموضعيّة وطنيّة للدّولة المضيفة، وثانيًا بإسقاط صفة «لاجئ» عمّن تحوّلوا «رعايا- مُقيمين»، وثالثًا الخنق التّدريجيّ لدور الأونروا بتصعيب التّمويل.

• "الحلّ الدّوليّ لا الإقليميّ"

ثمّة من يراهن على نقل المسؤوليّة الدّوليّة عن قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين إلى مسؤوليّة إقليميّة، ولا يتوانى عن القول «إنّها مسؤوليّة عربيّة» أوّلًا وأخيرًا. في لبنان العربيّ المُنفتح على الغرب لا مكان لقبول تنصّل المجتمع الدّوليّ من هذه المسؤوليّة. وفي مرور إستنتاجيّ على كلّ التوجّه الرسميّ اللّبنانيّ الدّولي، والحزبيّ، والرّوحيّ، والنخبويّ، والثقافيّ، والإقتصاديّ، والإعلاميّ، يظهر، ودون إيّ إلتباس أنّ المجتمع الدّوليّ مدعوّ إلى القيام بواجبه تجاه اللاجئين الفلسطينيّين، بمعنى توفير الموارد لتأمين حياة كريمة لهم حتّى عودتهم بحسب قرارات الأمم المتّحدة التي أكّدت عليها المبادرة العربيّة للسلام. أكّدت عليها، وما كانت أبدًا بديلًا عنها أو رديفًا.

والرّهان على حلّ إقليميّ لقضيّة اللاجئين الفلسطينيّين، فيه من النّفَس الإسرائيليّ بعض أصداء،

إذ إنّ أولئك المنظّرين الأكاديميّين، يعلمون أنّ إسرائيل تواجه مسألة اللّجوء القسريّ والعدوانيّ للفلسطينيّين بالقول: «ويهود الدّول العربيّة لجأوا إليّ قسرًا بفعل خوفهم من الإعتداءات الممكن أن تطاولهم»، وهي تطالب أيضًا بإنشاء صندوق تعويضات لهم على غرار التّعويضات التي يستحقّها اللاّجئون الفلسطينيّون دون أن يمسّ ذلك حقّهم بالعودة بحسب ما ورد في القرار ١٩٤. فهل هو بريء ضخّ منطق «الحلّ الإقليميّ» في الأبحاث والدّراسات وورشات عمل أكاديميّة؟

أمّا بعد فيطالعك هؤلاء بأن أنظر، ها هي المملكة العربيّة السعوديّة بعد مصر إستلمتا لحقبة رئاسة الهيئة الإستشاريّة العُليا لوكالة غوث وتشغيل الفلسطينيّين (الأونروا)، ولبنان إستلم منصب نيابة الرّئاسة مرحلة أيضًا، ليسألوك إستطرادًا: "ليس هذا بتمهيد للحلّ الإقليميّ؟». الإجابة سهلة وهم يعلمونها. لكنّهم قرّروا قراءتها بالمقلوب، ومفاد الإجابة، أنّ مصر والمملكة العربيّة السعوديّة بديبلوماسيّتيهما الرّصينتين والنافذتين بمقدورهما رفع مستوى التنبّه لقضيّة اللاجئين وحاجات «الأونروا» على المستوى الدّوليّ. ثمّ إنّ لبنان في مقعده غير الدّائم الذي شغله في مجلس الأمن بين ال ٢٠١٠ وال ٢٠١٢ قادر إن أراد، على إستعادة ديبلوماسيّته الهجوميّة في هذا الإطار، إن سلّمنا جدلًا بأنّه لا بدّ من أن يُعيد بناء سياسته الخارجيّة على أُسُس المبادرة والتّشبيك، لا الإصغاء والتّوسّل. أمّا إستناد هؤلاء أيضًا إلى أنّ المجتمع الدّوليّ منخرط في تسريع الحلّ الإقليميّ، فالردّ عليه أتى دقيقًا أيضًا على لسان المفوّضة العامّة السّابقة لـ«الأونروا» كارين أبي زايد في حديث صحفيّ مقتضب لجريدة لوريان لوجور عام ٢٠٠٩ إذ قالت: «إيّ حلّ لقضيّة اللاجئين الفلسطينيّين سيلحظ مغادرتهم لبنان. الرئيس الفلسطينيّ الرّاحل ياسر عرفات كما الرّئيس محمود عبّاس يؤيّدان ذلك. والوعد قطعته الأسرة الدّوليّة، بأن لا تسوية في هذا السّياق على حساب لبنان، سنحترمه على أن يكون خيار مغادرة اللاجئين في الوجهة بحسب ما هم يرتأونه الأفضل لكلّ منهم». مقاربة «الحلّ الإقليميّ» غير سليمة. اللاجئون الفلسطينيّون مسؤوليّة دوليّة بالدّرجة الأولى والأخيرة.

• "لاجئون- مقيمون" لا "رعايا- مقيمون"

كلّ مخيّم عنوان عودة. هنا تكمن إستثنائيّة المخيّم بنسيجه الاجتماعيّ وتماسك تقاليد اللاجئين فيه. بطبيعة الحال، لا بدّ من تحسين أوضاع مخيّمات لبنان لحالتها المُزرية. والحالة المُزرية لم تكن بسبب إهمال الدّولة اللّبنانيّة فقط كما يحلو لهؤلاء المنظّرين الإدّعاء، بل أيضًا لعوامل داخليّة فلسطينيّة، ناهيك بالحروب المتوالية والتي كانت المخيّمات أيضًا مسرحًا لها أو حاضنًا، ما حتّم في بعض المراحل مقاربات أمنيّة صرفة لوضعها وكانت هذه المقاربات سيّئة، مبتورة، وهشّة. أمّا منذ العام ٢٠٠٦ فالحكومة اللّبنانيّة، هي من أطلقت «مبادرة تحسين أوضاع المخيّمات»، وطلبت إلى «الأونروا» رزمة مشاريع عملانيّة لهذه المبادرة. منها مشاريع نُفّذت، ومشاريع تنتظر تمويلًا

دوليًا ومن ثمّ عربيًا. أمّا الدّفع الذي ينظّر له هؤلاء في إتّجاه إلحاح الدّمج المجتمعيّ التامّ بين أهل المخيّم وأهل الجوار اللّبنانيّ، فهو قائم أصلًا في المصاهرة والتجارة والثقافة و . . . . . وإذا كان بعد من فواصل أمنيّة عسكريّة، فذلك مردّه إلى الإستثناء الذي تشهده المخيّمات لجهة حالة التسلّح، والذي قرّرت هيئة الحوار الوطنيّ العام ٢٠٠٦ بشأنه الضبط والتّنظيم حتّى إنهائِهِ ولم توفّق الحكومة اللّبنانيّة في تنفيذ هذا القرار لأسباب يعلمها الجميع.

أمّا إذا كان المقصود ممّا يدفع إليه هؤلاء المنظّرون، بـ"هويّة لاجئ» وإستبدالها بـ«هويّة مقيم» فقط، فهم يُدركون جيّدًا أنّ قصدهم الإعتداء على اللاجئين الفلسطينيّين أنفسهم، وليس على لبنان، والذي باتت أطيافه السياسيّة والروحيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة والقانونيّة والثقافيّة والعسكريّة، مُقتنعة بضرورة إزالة الإجحاف التشريعيّ تجاه حقوق هؤلاء، إنّما ضمن ضوابط الدّستور اللّبنانيّ، على أن نكون بإزاء «لاجئين- مقيمين» لا «رعايا- مُقيمين» بعد إعلان دولة فلسطين.

مقاربة الإستثناء في ما تعيشة المخيّمات، يجب أن تكون متكاملة وذات نيّات صادقة، لا تحكمها، لا المقايضة ولا المفاضلة، إنّما تحكمها سيادة القانون بمنطق الحقوق والواجبات حتّى العودة. فالأولويّة لحقّ العودة مرفودة بتوفير مقوّمات الصمود الحياتيّ الكريم، والعمل الدّيبلوماسيّ التراكميّ، بمنأى عن العنتريّات المنبريّة والميدانيّة على حدّ سواء، هذا ما نحتاجه.

• "الأونروا" شاهدة عدالة

لم يكن تشكيل الجمعيّة العامّة للأمّم المتّحدة في ٨ كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٤٩، وبناءً على القرار (٣٠٢) وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيّين، وتشغيلهم «الأونروا»، من المتوقّع أن يستمرّ على مدى ٦٨ عامًا، وما لم يكن متوقّعًا أيضًا أن تبقى معالجة القضيّة الفلسطينيّة على مدى٦٨ عامًا محطّ أنظار العالم أجمع. ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين التي ما كانت منذها في هيكليّتها المترامية الإدارات والإهتمامات الإغاثيّة والتنمويّة والخدماتيّة، تستمرّ الشاهد الأبرز على حقّ اللاجئين الفلسطينيّين، أينما وجدوا بالحياة الكريمة، حتّى عودتهم، وفق قرارات الشرعيّة الدّوليّة والمبادرة العربيّة للسلام. حتمًا إحياء الذّكرى الـ ٦١ لتأسيس الأونروا عام ٢٠٠٩، أتى لتبيان إستمرار مأساة كتلة إنسانيّة إغتصبت أرضها، وانتهكت حرمة هويّتها، وليرتّب أيضًا مسؤوليّات جسام على الوكالة التي أُنيط بها، ولم يزل، وتحديدًا الإبقاء على جاهزيّة عالية للإستجابة لمتطلّبات آنيّة ومرحليّة واستراتيجيّة فرضها واقع التّشتيت المنهجيّ والحصار غير الإنسانيّ الذي ما إنفكّت إسرائيل، تمارسه وبعربدة إستبداديّة على مرأى من المجتمع الدّوليّ الذي يوفّر في الوقت عينه للأونروا مقوّمات الصمود. لا سيّما أنّ الأونروا، والتي بدأت الإضطلاع بمهمّاتها في الأوّل من أيّار (مايو) ١٩٥٠، هي تستجيب لإحتياجات ٤,٦٧ مليون لاجئ، ويتجاوز عدد الموظّفين العاملين

فيها ٣٠ ألف موظّف، ما يضعها بإزاء تحدّيات كبيرة على المستويّين الإداريّ والماليّ من ناحية، وأيضًا على مستوى الرؤية المستقبليّة لدورها من خلال علاقتها مع الدّول المانحة والمُضيفة. فهل سيقتصر هذا الدّور، وبسبب من تردّي الوضعين الإجتماعيّ والإقتصاديّ للاجئين الفلسطينيّين كما إنعكاسات الأزمة الماليّة العالميّة على الدّول المانحة، هل سيقتصر دورها على السعي لسدّ عجزها في موازنة «الأقاليم» وفق المصطلح الذي تستخدمه الدّول المضيفة، أم هي مدعوّة إلى إعادة هيكلة فاعلة ليس فقط في السّياق الإداريّ، بقدر ما هي، مدعوّة إلى إعادة صوغ هويّة تواصلها مع كلّ من الأطراف المعنيّة بإستمرارها، بما يؤكّد شهادة المجتمع الدّوليّ على إحدى أبشع جرائم العصر؟ ما سبق محاولة تفكير، فيها الكثير من الخطورة ربّما، إنّما لا بدّ من تدارك ما يُمكن أن نكون مُقدمين عليه، ولا يشفع في ذلك بعض ماكياج تجميليّ، أو إعتماد منطق النّعامة وسياسات الهروب إلى الأمام. حقّ العودة حقٌّ إنسانيّ أهميّته توازي الحقوق الإجتماعيّة والإقتصاديّة، ففيه سوسيولوجيا الهويّة، التي أُريدَ لها الإندثار، وصمدت رُغم ذلك.

خُلاصة

الفلسطينيّون يتنقّلون، وفي مسار تاريخيّ تراكميّ نضاليّ، من إنجاز إلى آخر. فبعد صمودهم، وكفاحهم المُسلّح، وإنتفاضتهم المدنيّة، وعودتهم سلطة، ولو مبتورة على أرض فلسطين، بفعل عناد ديبلوماسيّ يستحقّ الإنحناء، وصولًا إلى إصرارهم على كسر محظور المصالحة، وإنهاء منطق إستباحة الأمّم المتّحدة بقرار التّوجّه إليها لإنتزاع إعتراف بدولتهم، ها هم يؤكّدون على أنّهم يعون مفهوم أنّ ما يعيشونه هو تحدّي وجود أكثر منه صراع حدود، من هنا ثمّة ما يستدعي منهم:

١. تكثيف الحملة الدّيبلوماسيّة لزيادة عدد الدّول المعترفين بـ «دولة فلسطين»، ما يحشر الولايات المتّحدة الأميركيّة ويضعها في مأزق إستعمال أيّ فيتو ضدّ «إعلان دولة فلسطين» مستقبلًا في مجلس الأمن.

٢. رفض أي تنازل عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيّين، فقيام دولة فلسطين يقوّي هذا الحقّ بتقرير المصير.

٣. تقدّم عدد من اللاجئين الفلسطينيّين بطلب عودة إلى فلسطين بعد تزويدهم بجوازات سفر، ورفع دعوى لدى محكمة العدل الدّوليّة ضدّ إسرائيل إذا رفضت هذا الطّلب.

أمّا بالنّسبة لوضعيّة اللاجئين الفلسطينيّن بعد «إعلان دولة فلسطين»، فثمّة في لبنان ما يستدعي:

أ. ترتيب وضعهم القانونيّ- الإداريّ، وإبقاء صفة اللّجوء لهؤلاء فيصبحوا «لاجئين - مقيمين»

ب. تنظيم قيودهم ومكننتها في وزارة الدّاخليّة والبلديّات/ مديريّة الشؤون السياسيّة واللاجئين.

ج. تحديد العلاقة بين "الأونروا" و "الدّولة اللّبنانيّة" من خلال مذكّرة تفاهم واضحة المعالم.

د. مدننة المخيّمات وإنهاء حالة العسكرة فيها بالكامل.

ه. إطلاق حملة ديبلوماسيّة لدعم حقّ العودة. المرحلة الجديدة معقّدة قانونيًا وإداريًا. والرّؤية والإرادة نحتاجهما لتجاوز كلّ التعقيدات.

VI. لبنان والنّازحون – اللاجئون من سوريا والدّولة القاصرة

بعد مأزق اللاّجئين الفلسطينيين أضيف مأزق النازحين - اللاّجئين من سوريا. وفي هذا السياق أسأل: لماذا كلّ هذا التّهويل والتّحريض والتّباكي في ملفّ النّازحين – اللاجئين من سوريا؟ وهل يعلم المعنيّون أنّ التمويل أساسيّ، أمّا المؤسّس فقائم في صياغة خطّة وطنيّة لم تزل غائبة حتّى الآن؟ نعم، لبنان لم يعُد يحتمل نكبةً جديدةً على غرار نكبة اللاجئين الفلسطينيّين، لكنّ لبنان مدعوٌّ أيضًا إلى عدم ارتكاب الأخطاء البنيويّة التي شابت تعاطيه مع هؤلاء، إمّا بسبب تجاهلٍ، أو قصر نظرٍ، أو تمييعٍ، أو تواطؤٍ مصالحيّ، أو تخلٍّ عن السّيادة، أو رهانات انتحاريّةٍ. في الأردن، وعلى مدى يومين (١٠–١١ حزيران ٢٠١٣)، وفي منتدى غرب آسيا وشمال أفريقيا الذي يرأسه سمّو الأمير الحسن بن طلال، تنادى حوالى المئة شخصيّة من الباحثين وصنّاع القرار وهيئات الأمم المتّحدة ومنظّمات المجتمع المدني، ليبحثوا في رؤية التّعاطي مع اللّجوء في العالم. وبدا جليًّا تركّز النّقاش حول قضيّتي اللاجئين الفلسطينيّين والسّوريّين، وكان للأخيرين حصّة الأسد في المداولات.

وكم شعرتُ، وتحديدًا في متابعتي لمقاربة الأردن وتركيا لهذه المسألة، بقصورنا في لبنان عن إرساء معالجاتٍ موضعيّة في القريب والمتوسّط والبعيد، انطلاقًا من المصلحة الوطنيّة العليا، وبمنأى عن الدّيماغوجيّات المدمّرة والسّجالات العنيفة التي لا تقيم لا للبعد الإنساني – الأخلاقيّ، ولا للبعد السّياديّ – الأمانيّ أي وزن، عدا بعض استثارةٍ للغرائز، أو احتكام لتدخّلٍ إغاثيّ بدائيّ، ينأى بنفسه عن المسؤوليّة السّياسيّة والقانونيّة والتنمويّة الاحتوائيّة لكارثة بهذا الحجم.

في أيّ حال لا معنى لجَلْد الذّات، بل إنّ ثمّة حاجةً ملحّة لبلورة استراتيجيّة وطنيّة متكاملة على المستوى السّياسيّ – الدّيبلوماسيّ، والقانوني – الإنسانيّ، والإغاثيّ – الخدماتيّ، والأمنيّ – السياديّ، والاقتصادي – الاجتماعي، لتفادي انفجار قد يتبدّى حتميًا، في ما لو استمرّ التّفكير مقصورًا في ما يريد هذا الفريق أو ذاك، بدل ما تستدعيه الحكمة والحزم في آن واحد، لا سيّما أنّ هذه القضيّة باتت مرتبطة بسياقات السّلم الأهليّ الهشّ أصلًا، كما بوقف انهيار سيادة الدّولة الرّجراجة. والأخيرة لم يتبقّ منها، وبحسب الوقائع، سوى حركيّةٍ ممانعة يجب تأطيرها، من الانتلجنسيا والمجتمع المدنيّ – الحرّ منه – ممانعة لأي تدميرٍ منهجيّ لشكل الدّولة المتبقّي، مع اعترافٍ باستباحةٍ متمادية حتّى لهذا الشّكل.

ماذا فعل لبنان وماذا ينوي أن يفعل بقضيّة النّازحين – اللاجئين من سوريا؟ – وإنّ اعتمادي لهذا المصطلح المركّب مستند إلى أنّ لبنان لم يوقّع على اتّفاقيّة ١٩٥١ الخاصة باللاجئين، ولا على بروتوكولات ١٩٦٧ اللاحقة لها، ولهذا ارتباطٌ بتعاطي لبنان المبدئيّ مع حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيّين المنصوص عنه بالقرار ١٩٤، إلى ما نتج عن مرجعيّة مؤتمر مدريد ومبادرة السّلام العربيّة في السّياق عينه. لبنان حتّى السّاعة، أسير التّجاذبات السّياسيّة حول هذه القضيّة، وهو اكتفى بوضع عناوين هشّة متأخّرة بعد عام ونيّف من التّعامي المقصود، استلهمت التّعاطي التّقليديّ معَ أزماتٍ مماثلة، فأسّست على الحاجة إلى التّمويل، وبعثرت الجهود المؤسسية في غياب كادر تنسيقيّ وتدخّليّ فاعل، واسترسلت في العويل والنّحيب، حتّى استسهال تسليم واجباتها لهيئات المجتمع الدّوليّ ومنظّمات المجتمع المدنيّ، دونما حتّى إرساء إطار رقابيّ لذلك.

في المحصّلة فشلت الدّولة اللّبنانيّة جزئيًّا وكان تدخُّلها متأخرًا في تنظيم وفود النّازحين – اللاجئين كما وجودهم، وفي ذلك معطيات غياب رؤية إداريّة جديّة للمعابر الشّرعيّة، وتفلّت مريع في تلك غير الشرعيّة، ولا يكفي القول بإجراءات روتينيّة، بل هي الحالة استثنائيّة تتطلّب تدابير خاصّة، تبدأ بالسجلّ الخاصّ، وتمرّ بالبطاقة الخّاصة، خلوصًا إلى ضبط الموضعة الجغرافيّة بمراكز إيواء مؤقّتة، بما يعني تفعيل الخدمات وتنسيق الجهود وتأمين الأمان لهؤلاء النّازحين – اللاجئين، كما المجتمعات المضيفة لهم أو المحيطة بهم، كما التطلّع، وبعيدًا عن أيّ نفس استغلاليّ أو حلوليّ مكان الطّاقات الاقتصاديّة اللّبنانيّة، التطلّع إلى مكان ابتكار نموذج تعاونيّ مع الطّاقات الاقتصاديّة الوافدة إلينا من سوريا، فتُمسي الأزمة الرّاهنة محفّزًا ذكيًّا لنمو في قطّاعات راكدة. وهنا أستدعي دورًا للهيئات الاقتصاديّة.

إلا أنّ الموضعة الجغرافيّة، على المواقف المتناقضة التي نشهدها في مسألة إقامة مناطق إيواء مؤقّتة لهؤلاء أو عدمه، قد تكون بيت القصيد في أيّ بحث حول استراتيجية وطنيّة. فالفوبيا اللّبنانيّة حول التّواجد الفلسطينيّ، والمحقّة في بعض بنيتها الجغرافيّة – التّاريخيّة – السّوسيولوجيّة – الأمنيّة – من تسمية «مخيّمات»، قد لا تصحّ في هذا السّياق، إن أحسنت الدّولة اللّبنانيّة، ولو متأخّرة، تنظيم وفود ووجود هؤلاء بالتّنسيق مع الإقليم، وتحديدًا الأردن وتركيا والعراق، بما يعني تعميق مفهوم تقاسم الأعباء، كما بحوارٍ علميّ متماسك على المستوى الدّيبلوماسيّ، أكان مع جامعة الدّول العربيّة أو مع الأمم المتّحدة.

وإنّ حيّزًا أساسيًا من ديمومة الاستقرار الدّاخليّ والإقليميّ، بمعنى الحدّ من انتقال شظايا الثّورة السّوريّة الكيانيّة إلى الإقليم، وتحديدًا لبنان والأردن، بات مرتبطًا عضويًا بفاعليّة بتنظيم وضع النّازحين – اللاجئين، وتوفير الخدمات الأساسيّة لهم بالمعنى الاستشفائيّ والتربويّ عدا ذاك الغذائيّ، وحتمًا مع الدّفع باتّجاه عودتهم إلى مناطق آمنة برعاية أمميّة. كما أنّ هذا الاستقرار بات

مرتبطًا عضويًا أيضًا بحماية المجتمعات المضيفة، وتمكينها من تحمّل أعباء هذا النّزوح - اللّجوء الذي يبدو إلى تفاقم. ومناطق الإيواء المؤقّتة، الممكن أن تقوم في مناطق تُختار بعناية، في انتظار قيام مناطق آمنة في سوريا، أو التّوافق على إنشائها في مواقع حدوديّة عازلة، ليست أبدًا من قبيل التّخطيط العسكريّ كما يُصرّ البعض على الإدلاء علنًا، بخلاف ما هم مقتنعون به، بل حتّى ما يتداولون به في مجالس خاصّة، بل هي من سلامة قرار توفير الكرامة لهؤلاء النّازحين - اللاجئين، كما تسهيل مجريات نزع فتائل الاختراقات الأمنية، والتّشتيت المجتمعيّ، ناهيك بالإعداد لعودةٍ محتملةٍ منظّمة، في ما لو توافرت مقوّماتها، إمّا بتسويةٍ سياسيّة، أو لاعتبارات إنسانيّة بحتة.

مهما يكن من أمر هذا التّداعي المدوّي لتعاطي الدّولة اللّبنانيّة مع قضيّة النّازحين - اللاجئين من سوريا والمستمّر هشًّا منذ العام ٢٠١١، والذي يبيّن أنّ الأمور باتت في حدود الإعجاز عن التّدخل السّليم، فإنّ استراتيجيّة وطنيّة جامعة مرتبطة بالأمن القومي مرفودة بإرادة سياسيّة أمست بحكم الإلحاح الكيانيّ، ليس بمعنى بعض المقاربات الدينوغرافيّة الخبيثة، بل بمعنى حماية لبنان سيادته وسلمه الأهلي من ناحية، واحترام إرثه الحضاريّ في صون حقوق الإنسان.

VII. خاتمة وتوصيات

هناك مقاربةٌ شعبويّةٌ لقضيّة اللاجئين الفلسطينيّين والنازحين - اللاّجئين السوريين وراء كلّ عناصر الخطاب اللبناني، دون تغييب عناصر التهويل والتسطيح واستقطاب الغرائز، وثمّة عناصر مؤسِّسة لهذا الخطاب على مستوى الواقع. الخوف من «مؤامرة التوطين» لا يرتبط بالذاكرة اللبنانيّة بداية، بل بالذاكرة الفلسطينيّة والآن بالذاكرة السّوريّة بسبب عجز المجتمع الدّولي عن إنقاذ حلّ سياسي يعيد هؤلاء إلى أرضهم.

هذا الارتباط الثانويّ بالذاكرة اللبنانيّة يُبنى دومًا على البُعد الديموغرافيّ المذهبيّ من ناحية، أو على الرهبة من إمكان تكريس منطق الوطن البديل من ناحيةٍ أُخرى. من هنا تبرز الارتجاليّة نافرةً في مقاربة اللبنانيّين لمسألة الخوف من التوطين من خلال غياب رؤيةٍ متماسكة فعّالة ذات ديناميّة مقاومة، بالمعنى القادر على الفعل، أكثر منه الرفض الشعاراتيّ أو استعراض العضلات، أو حتّى إنتاج دوغماتيّاتٍ مقفلةٍ للإبقاء على ستاتيكواتٍ نفعيّةٍ تبدأ بقصر النظر ولا تنتهي بارتباطات أنظمة وخيارات محاور.

لذا، لا بُدَّ من إعلان مبادئ أربعة، المدخل الأساس لتصويب الخلل في فزّاعة اللاإستراتيجيّة ومكبوت الدوغماتيّة التي يرتبط بها الخطاب المستند إلى «التوطين» في مسألة اللاّجئين الفلسطينيين، أو «التوتير» في مسألة النازحين - اللاّجئين من سوريا.

أوّلًا، «العدل» بدل «التخويف»

«حقّ العودة» قضيّةٌ مقدّسةٌ لشعب اقتُلع من أرضه. لبنان استضاف اللاجئين الفلسطينيّين، ولم يزل، على أرضه. شابت علاقته واللاجئين الفلسطينيّين توتُّراتٌ وأخطاء متبادلة بلغت حد إهراق الدماء. منذ عام ٢٠٠٥، استُهلّت عمليّة تنقية الذاكرتَين اللبنانيّة والفلسطينيّة. على اللبنانيّين، وهم يُجمعون على رفض التوطين، أن يتأسّس رفضهم على دعم حقّ العودة قاعدةَ عدالةٍ دوليّة وإنسانيّة، بدل أن يُختصر في اعتباراتٍ سُكّانيّة ومعادلاتٍ دينيّة. النّازحون - اللاّجئون من سوريا سيعودون إلى دولتهم والمطلوب إيجادُ آليّة لهذه العودة بدايتها مناطقُ آمنة.

ثانيًا، «المسؤوليّة» بدل «الديماغوجيا»

«حقّ العودة» مسؤوليّةٌ مشتركةٌ لبنانيّةٌ وفلسطينيّةٌ وعربيّةٌ ودوليّة. وهذا يقتضي خطابًا واضح المعالم في الأنساق الثقافيّة والإعلاميّة والاقتصاديّة والسياسيّة والديبلوماسيّة، لا ديماغوجيا شعبويّة. والمسؤوليّة المشتركة يُنتجها وعيٌ للمصالح المشتركة لا استقطابٌ للمصالح الخاصّة أو تضييقٌ لرُقَع التفاعل من خلال استحضار ذكرياتٍ أليمة، او تحميل طرفٍ كلّ الأخطاء التي ارتُكبت. كلّنا أخطأ، والمطلوب ذهنيّةٌ مسؤولةٌ بدل الدوغماتيّات المُدمِّرة. كذا الأمر بالنسبة للنّازحين - اللاّجئين من سوريا.

ثالثًا، «العمل المشترك» بدل «استنفار الغرائز»

ثمّة مَن احترف في لبنان استنفار الغرائز. وثمّة مَن أتقن لعبة الهروب الى الأمام. وثمّة مَن استسلم لتحييد ذاته عن التطلّع الى الملفّات الشائكة. وثمّة مَن يركن الى تقليديّات استشراف الحلول. العمل المشترك من خلال مؤسّسات الدولة الدستوريّة ومع عواصم القرار كفيلٌ بدعم «حقّ العودة». أمّا القبضات المرفوعة والحناجر المدوّية فغير كافية. لنقبض على العقول بدل الاستتار بعجزنا عن استيعابات وافدة إلينا. التمويل الإغاثي لا يكفي ولا بُدّ من مُقاربات أكثر جرأة.

رابعًا، «الإستراتيجيا الوطنيّة» بدل «التكتيك السياسيّ»

ثمّة بَونٌ شاسعٌ بين إستراتيجيّةٍ وطنيّةٍ وتكتيكٍ سياسيّ. «حقّ العودة» من منطلق «رفض التوطين» على قاعدة إحقاق العدل، يجب أن يخرج من بازارات السياسات الضيّقة، وتُوضع له خطواتٌ ثابتةٌ في السياسة الخارجيّة، كما في الأداء الداخليّ بإزاء قضايا اللاجئين الفلسطينيّين من جهة، كما هواجس اللبنانيّين من جهة أُخرى مع مُقاربة هادئة ومتكاملة إقتصاديّة- إجتماعيّة لوضعيّة النازحين - اللاّجئين من سوريا وقانونيّة - ديبلوماسيّة إعدادًا لعودتهم. وتُحدِّد هذه الخطوات روحيّةَ السيادة

للدولة والكرامة للاجئين والديبلوماسيّة الهجوميّة على كلّ المستويات.

إعلان المبادئ هذا، قد يستسخفه البعض، لكن آن أوان العمل لترميم ذاكرتنا اللبنانيّة والانتقال من هامش التاريخ الى متنه. آن أوان بناء سياسة وطنيّة جامعة تجاه هاتين المسألتين فهل من يعي مصلحة لبنان العُليا في هذا السّياق؟

بيبليوغرافيا

- د. سميح فرسون- فلسطين والفلسطينيّون- مركز دراسات الوحدة العربيّة- ٢٠٠٣
- د. عبد الإله بلقزيز- أزمة المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ- مركز دراسات الوحدة العربيّة- ٢٠٠٦
- وليد الخالدي- آفاق السّلام في الشّرق الأوسط- دار النّهار للنشر- ٢٠٠٢
- أحمد قريع (أبو علاء)- المفاوضات المتعدّدة الأطراف لعمليّة السلام- مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة- ٢٠٠٨
- أحمد قريع (أبو علاء)- مفاوضات أوسلو (١٩٩٣)- مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة- ٢٠٠٥
- أحمد قريع (أبو علاء)- مفاوضات كامب دايفيد (طابا وإستوكهولم)- (١٩٩٥-٢٠٠٠)- مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة- ٢٠٠٦
- لكس تاكنبرغ- وضع اللاجئين الفلسطينيّين في القانون الدّوليّ- مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة- ٢٠٠٣
- إيليا زريق- اللاجئون الفلسطينيّون والعمليّة السلميّة-مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة-٢٠١١
- غسّان سلامة- من الإرتباك إلى الفعل- التحوّلات العالميّة وآثارها العربيّة- ٢٠٠٣
- مجموعة من الباحثين- عبور الحدود وتبدّل الحواجز/ سوسيولوجيا العودة الفلسطينيّة- مجموعة من الباحثين/ تحرير ساري حنفي- مركز دراسات الوحدة العربيّة- ٢٠٠٨
- أنيس فوزي قاسم- المحاولة الفلسطينيّة للتقدّم بطلب الإعتراف بالدّولة الفلسطينيّة من قبل هيئة الأمّم المتّحدة- مركز الزيتونة للدّراسات والإستشارات- ٢٠١١
- التّقدير الإستراتيجيّ (٣٥)- إعلان الدّولة الفلسطينيّة، الإحتمالات والتّداعيات- آب ٢٠١١ - www.alzaytouna.net
- د. السيّد مصطفى أحمد أبو الخير- باحث قانونيّ- دولة فلسطينيّة بحدود ١٩٦٧- رؤية قانونيّة- تمّوز ٢٠١١- www.alzaytouna.net
- زياد الصّائغ- إلى الرّئيس محمود عبّاس: المصالحة ودولة فلسطين أمرًا واقعًا- قضايا/ جريدة النهار- ١٣/١١/٢٠٠٨
- زياد الصّائغ- من أجل ديبلوماسيّة لبنانيّة من موضوع اللاجئين الفلسطينيّين- قضايا/ جريدة النهار- ٠٩/٠٨/٢٠١٠

- زياد الصّائغ- دولة فلسطين في أيلول: ماذا عن حقّ العودة؟- قضايا/ جريدة الحياة- ٠٩/٠٥/٢٠١١
- Martin Waelish- Palestine's UN Membership and International Law- www.palestinechronicle.com- 28/07/2011
- Israël Menacé dans Son Existence,mais Par lui-même - www. Dedefenca.org- 22/07/2011
- Marc Leprêtre - Palestine: Un État a l'automne ? www. Kobason.wordpress.com- 25/04/2011

الدكتور وليد عريبد

المحور الثاني:

هل ضاعت فلسطين في خضمّ الصراعات في المنطقة، وما هو مصير حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين في ضوء الإهتمام الإقليمي والدولي بموضوع انتشار النازحين السوريين؟

هل ضاعت فلسطين؟

عنوان هذه الجلسة ليس مستغربًا. ربما، قبل ثلاثة عقود كان ليعتبر البعض طرح هذا السؤال خيانة عظمى وطعنة في الوجدان القومي العربي.

اليوم ليس صعبا الإجابة على هذا السؤال. فللأسف نعم، نكاد نجزم أن فلسطين ضاعت. اقول نكاد.. لأننا نحتاط ونقول إن إرادة الشعوب وحدها التي تنتصر وتقرر في نهاية المطاف.

ما الذي يدفعنا الى التشاؤم.

قبل أيام قليلة فقط أعلنت اسرائيل عن مشروع استيطاني جديد في القدس المحتلة. وهكذا خبر أصبح معتادا ومكررًا، ولكن اللافت أنه لم تصدر أية ردود فعل رافضة، خصوصا من المجتمع الدولي. وهذا يؤشر الى إن اسرائيل نجحت في تكريس نفسها دولة استيطانية في قلب العالم العربي. يساعدها في ذلك أمور عدة:

أولا: غياب أي نشاط سياسي ديبلوماسي إقليمي دولي من أجل إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية على قاعدة القرارات الدوليّة، أو على أساس المبادرة العربيّة للسلام. وفي هذا المجال تعجز فرنسا حتى الآن في مسعاها إلى عقد مؤتمر دولي حول فلسطين. ومعروف أن الدور الفرنسي والأوروبي عمومًا كان وسيظل قاصرًا عن انتاج أي حل إذا لم تساهم فيه الولايات المتحدة الأميركية.

ثانيًا: إنحسار الأمل بتحرير فلسطين عسكريا، أولًا، لأن المعني الأول، أي منظمة التحرير الفلسطينية انخرطت في تسوية سلمية عقيمة، انتجت سلطة وطنية فلسطينية هزيلة خاضعة لسلطة الإحتلال. كما أن الحركات الفلسطينية الأخرى، مثل حماس والجهاد الاسلامي، أضعف من أن تشكل قوة مقاومة حقيقية قادرة على خوض المعركة إلى النهاية.

ثالثا: غياب الحاضنة العربية للقضية الفلسطينية، فالدول التي لا تزال تمانع السلام مع اسرائيل غارقة في حروبها الداخلية، والدول الموقّعة لمعاهدات سلام مع الدولة العبرية، أبعد ما تكون عن هذه القضية. واللافت إن دولًا عربية كثيرة انخرطت تحت الطاولة في إقامة علاقات سياسية وأمنية مع اسرائيل بذرائع شتى مثل التصدي للزحف الإيراني مثلا..

السياق التاريخي

لقد ولدت اسرائيل من رحم إتفاق سايكس بيكو، فهذا الإتفاق شكل في عام ١٩١٦ طعنة للتطلعات العربية نحو إقامة دولة عربية واحدة، أو خلافة عربية إسلامية، على نحو ما كان يأمل الشريف حسين بن علي، أمير مكة، الذي تزعّم الثورة العربية على الخلافة العثمانية، بمباركة ووعود إنكليزية، في أن يصبح ملكا لآسيا العربية كاملة. وما إن تحققت أهدافهما بهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم الشام بين نفوذ الدولتين فرنسا وبريطانيا، وتم تمهيد الطريق لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين عن طريق وعد بلفور.

اليوم وبعد مئة عام على سايكس- بيكو ثمّة محاولة حثيثة الى إعادة تركيب وتشكيل المنطقة العربية، وهذا ما يحدث الآن، وإذا تم فإن اسرائيل هي المستفيد الأول منه، لأنه يكرس وجودها، ويكرّس ضياع فلسطين التاريخية.

في المئة عام الأخيرة تجذّرت روح القطرية الوطنية على حساب القومية العربية، ثم تجذّرت الانتماءات الطائفية، والعرقية، بل والمذهبية، في العديد من الدول، وفشلت محاولات التوحد العربي البسيطة والإستثنائية، وحتى جامعة الدول العربية بوصفها مؤسسة التضامن العربي بحده الأدنى باتت مشلولة وعاجزة.

العالم العربي أصبح عاجزا عن إدارة ملفاته، بل أصبح العديد من الدول العربية مهيأ لسيناريو التقسيم من جديد على أسس طائفية وعرقية، وليس علي أسس وطنية، سواء كان ذلك في سوريا، أو العراق، أو ليبيا، أو اليمن. وإذا نجح سيناريو التقسيم في أي من هذه الدول، فإن العقد سوف ينفرط. حتى الدول المستقرة يقال إن هناك خططًا دوليّة لتقسيمها أيضا.

تحوّل عدد كبير من الدول العربية إلى كيانات هشة غير قادرة على بسط نفوذها وسيادتها على كامل ترابها، في ظل سيطرة أطراف الصراع على مناطق جغرافية معيّنة، تستند فيها إلى تفوق عسكري، أو عرقي، أومذهبي، فتحولت إلى كيانات شبه مقسمة فعليا بين أطراف الصراع من ناحية، وتنظيمات الإرهاب من ناحية أخرى، مثل سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على مناطق واسعة في سوريا والعراق. فإذا كانت الأطراف الخارجية في اتفاق "سايكس-بيكو" القديم سببًا في تقسيم العالم العربي إلي مناطق نفوذ، فإن الأطراف الداخلية في مشروع التقسيم المحتمل ستكون سببًا رئيسيًا لهذا التقسيم.

التقسيم على أسس طائفية ومذهبية يقدم خدمة جليلة إلى الحركة الصهيونية وفكرها وإلى الكيان الإسرائيلي القائم على أساس ديني طائفي عنصري.

الموقف الدولي

تعتقد بعض الدول الكبرى أن تفتيت وتقسيم الدول العربية يحقق مصالحها، حتى لا تستطيع هذه الدول التوحد مرة أخرى في مواجهة مصالح الدول الكبرى. بل إن تفتيت هذه الدول يصبح في مصلحة إسرائيل، حيث لن تكون هناك دولة عرقية أكبر منها في المنطقة. كما أن تفتيت الدول سيجعلها ضعيفة، وسيجعل إسرائيل متفردة في الحفاظ على أمنها القومي، فلن يجبرها أحد على التخلي عن الأراضي العربية المحتلة. كما أن التقسيمات المحتملة تنهي واقعيًا أي فرص للعرب للتوحد والتكتل.

هذا الواقع لا يراه بعض النخب العربية الذي يبقى غارقًا في أوهام تحليلاته النظرية التي تعكس عجزًا وعقمًا مستفحلًا على أرض الواقع. كالقول مثلًا إن تقسيم المقسم لن يكون في مصلحة الدول الكبرى، لأنها تتعامل مع الدول الوطنية القائمة بأريحية ومرونة، فما بالك عندما تصبح هذه الدول عبارة عن جماعات عرقية أو مذهبية مختلفة؟ فضلا عن أن أسس التناحر والصراع ستظل قائمة بين هذه الكانتونات الصغيرة، وهذا بالتأكيد سيكون مدعاة لعدم الاستقرار الإقليمي. كما أن اتجاهات التقسيم تتعارض نظريًا مع الإتجاهات الدوليّة السائدة نحو التكتل والتوحد في صيغه المتنوعة.

المستقبل القاتم

ماذا لو وضعنا وجهتي النظر هاتين، القول بالتفتيت والقول بعكسه، أمام إمتحان الوقائع. سريعًا سيظهر لنا أن ثمة اتفاقًا دوليًا غير معلن على إبقاء دول مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا منقسمة على نفسها. وتبدو دول الإقليم الكبرى مثل تركيا وإيران واسرائيل منخرطة تمامًا في هذا الأمر، في حين تعجز الدول العربية الكبرى مثل مصر والسعودية عن تغيير أي حرف في هذا الواقع.

وإذا نظرنا إلى التحالفات الجديدة التي تحيط بمنطقتنا العربية، خصوصا التحالف الروسي التركي الإسرائيلي الجديد، وكذلك إلى تحجيم الدور الأوروبي بعد مسلسل التفجيرات الإرهابية التي ضربتها، لشككنا في أمر ما يدبر في ليل، تمامًا كما دبّر سايكس بيكو الأول قبل مئة عام.

اللاجئون والنازحون

ما يعني أوروبا والغرب اليوم من الأزمة السورية بوصفها الأزمة الأكثر حدّة، والأكثر تاثيرًا على مصير المشرق العربي والمنطقة ككل، هو أزمة النازحين السوريين التي تضاف إلى أزمة اللاجئين الفسطينيين المزمنة.

وليس من قبيل الصدفة إن تنكفىء الأونروا عن ممارسة دورها، وتتوقف عن تقديم الدعم لهم، في الوقت الذي تفاقمت فيه أزمة النازحين السوريين، والمخزي أن هذا التقصير بحق الفلسطينيين جاء



بذريعة السوريين. وثمة اتجاه إلى إلغاء هذه المنظمة الدولية التابعة للأمم المتحدة بوصفها مختصة بإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين دون غيرهم، وضم هؤلاء إلى رعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع إخوانهم من النازحين السوريين. مع العلم إن قضيتي المجموعتين مختلفتين.

أما ما فعله العالم من أجل النازحين السوريين فهو فضيحة موصوفة، فقد ترك أمرهم لدول الجوار التي استضافتهم وخصوصًا لبنان والاردن، في حين إن تركيا إستخدمتهم كورقة تفاوض ناجحة مع الإتحاد الأوروبي وهي اليوم باستخدامهم بطريقة أخرى قد تكون أكثر خطورة مع ما أعلنه الرئيس التركي عن إمكانية تجنيسهم. أما أوروبا فقد اغلقت أبوابها وأوصدتها تمامًا أمام النازحين واكتفت بالقدر الذي استقبلته في بدايات الأزمة السورية كونه يشكل يدًا عاملة رخيصة.

إن أزمة النازحين السوريين التي تفاقمت وبلغت حدودها القصوى مرشحة للتجمد عن النقطة الحالية، وإذا كانت أزمة اللاجئين الفلسطينيين مستمرة منذ عقود رغم وجود قرار دولي بشأنها هو القرار ١٩٤ والقاضي بعودتهم إلى ديارهم، فكيف الحال بالنازحين السوريين الذي لا يوجد أي قرار دولي بشأنهم يقضي بإعادتهم إلى بلادهم، وإنما العكس فإن كل المؤشرات الخارجة من خفايا المؤتمرات الدولية توحي بابقائهم حيث هم.

العميد الركن البحري سمير الخادم

- في اطار المشاركة في المؤتمر الإقليمي السادس الذي يقيمه مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني تحت عنوان :

« الشرق الأوسط في ظل النظام العالمي الجديد، وتداعيات الصراع العالمي على المنطقة» والمزمع اقامته في فندق مونرو - بيروت - لبنان، من ١٢ ولغاية ١٥ تموز ٢٠١٦ .

يسعدني ويشرفني أن اقدم اليكم الورقة البحثية العائدة لي والمتعلقة بالمحور الثاني بعنوان :
«هل ضاعت فلسطين في خضم الصراعات في المنطقة، وما هو مصير حق العودة للاجئين الفلسطينيين على ضوء الاهتمام الإقليمي والدولي بموضوع انتشار النازحين السوريين؟»

قبل الدخول في تفاصيل البحث لا بد من لفت الانتباه الى ضرورة تعديل عنوان المؤتمر تعديلا" طفيفا" ليصبح أكثر واقعية وانسجاما" مع ما يجري على الارض .

١ - بدلا" من النظام العالمي الجديد يقترح النظام العالمي المتغير فمعاهدة سايكس بيكو لا تزال معمولا" بها ولا ندري أي نظام سيطبق ويعمل به في منطقة الشرق الأوسط ، كذلك بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي لا ندري ما هو مصير هذا الاتحاد .

٢ - بدلا" من تداعيات الصراع العالمي على المنطقة يقرأ : تداعيات الصراع العالمي والإقليمي على المنطقة بإعتبار أن هنالك دولا" إقليمية فاعلة كإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية تلعب أدوارا" لا يستهان بها في الصراع على منطقة الشرق الأوسط .

الحرب السورية المشتعلة دون هوادة منذ خمس سنوات أدّت إلى تدمير مدن وقرى بكاملها والى مقتل وجرح مئات الآلاف بالاضافة الى تهجير ونزوح أكثر من ١٧ مليون مواطن سوري في داخل البلاد وخارجها .

إن عملية النزوح السورية لضخامتها لم يشهد مثلها العالم منذ الحرب العالمية الثانية . في البداية لم تتخذ السلطات في الدول المجاورة الاجراءات والتدابير المناسبة لاستيعاب موجات النازحين السوريين في أراضيها كلبنان والاردن وتركيا وغيرها . ولما فاق عدد النازحين السوريين المتوقع والمحمول كان لا بد من اقامة مخيمات وتأمين وسائلٍ الاقامة والمنامة والتغذية والصحة والأمن وغيرها ومع تزايد اعداد النازحين أضحى وجودهم عبأ على الدول المضيفة لهم وبشكل لم تعد هذه الدول قادرة على تحمل أعباء وتكاليف تواجد النازحين السوريين على أراضيها ؛ ولذلك فقد قامت

الدول المضيفة بطلب المساعدات على أنواعها من منظمة الامم المتحدة ومن منظمة الصليب الاحمر الدولي ومن الدول الكبرى بما فيها الاتحاد الاوروبي وغيره .
قامت المنظمات الدولية والدول الكبرى والدول الصديقة بإرسال المساعدات المختلفة من غذائية وطبية وخيم ووسائل تدفئة وتعليم . ظنت الدول الاوروبية أنها بمنأى عن تداعيات موجات النزوح السوري .
أخذت هذه الموجات تطرق أبواب أوروبا عبر تركيا واليونان برا" وبحرا" بأعداد تفوق مئات الآلاف .
في البداية استقبلت الدول الاوروبية النازحين دون عوائق وأوتهم وأعطتهم التسهيلات الضرورية كألمانيا مثلا" .

ولكن عندما ازدادت هذه الاعداد وبشكل لم يعد بالامكان استيعابها بدأت تظهر الصعوبات من جراء تكاثر أعداد النازحين وأخذت السلطات المحلّية تواجه مشاكل عائدة للأمن بسبب عدم القدرة على السيطرة التامة على مجموع النازحين وبسبب نمّو المواقف العدائية للمواطنين المحليين ازاء النازحين السوريين وغيرهم بسبب التعصب والسرقات والاعمال الشائنة والمخلّة بالأمن . وهكذا بدأت التداعيات الغير منظورة او التي لا يمكن تحسسها أو قياسها والتي تسمى Imponderables بالظهور فأقلقت أوروبا وبلاد الجوار .

فعمدت الدول الاوروبية وعلى رأسها اليونان الى إغلاق حدودها في وجه النازحين وإقامة مخيمات مؤقتة لهم بهدف اعادة ترحيلهم الى تركيا في مرحلة أولى ومن ثم اعادتهم الى بلادهم في مرحلة ثانية . ولتشجيع تركيا على المضي في هذا المخطط وعد الاتحاد الاوروبي تركيا بمنح مواطنيها حق الدخول الى البلاد الاوروبية ضمن الاتحاد دون تأشيرات دخول شانغان وبمساعدات مالية تفوق العشر مليارات دولار .

وبالرغم من المنحى الانساني الاليم الذي اتخذته موجات النزوح من جرّاء إغلاق الحدود اليونانية في وجه النازحين ومعاناة الشيوخ والاطفال والنساء والقهر أمام الاسلاك الشائكة والحواجز التي تمنع تقدمهم في اليونان وغيرها من إكمال طريقهم إلى قلب أوروبا عدى عمّا يعانيه النازحون بحرا" من مشقات ومخاطرات أودت بحياة الكثيرين منهم خاصة الاطفال والنساء بالرغم من ذلك ظلت الحدود الدولية مغلقة في وجوههم . ومع أن الاتحاد الاوروبي قد حدد لكل دولة من أعضائه العدد الاقصى للنازحين الذي يمكن استقباله واستيعابه فإن دولا" كثيرة في الاتحاد لم تقبل ولم تكن مرتاحة لهذا النوع من الكوتا المخصصة لها والتي هي غير ملزمة لأن أية اعداد للنازحين تدخل البلد تعتبر عوامل غير مساعدة للاستقرار وضبط الأمن . ومن المسؤولين في هذه البلاد من يعتبر أن النازحين هم عبارة عن قنابل موقوتة لا يُعرف متى تنفجر . ويقال ان من الاسباب المهمة في خروج المملكة المتحدة (بريطانيا) من منظومة الاتحاد الاوروبي نتيجة للاستفتاء الذي جرى يوم الخميس بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠١٦ عدم رغبة بريطانيا في استقبال النازحين القادمين عبر أوروبا لما يشكلون من تهديدات على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي .

كيف يتوزع النازحون السوريون على البلدان المختلفة:

فلننظر كيف يتوزع النازحون السوريون على البلدان المجاورة وغيرها؟

استنادا" الى تقارير الامم المتحدة هناك حوالي١٧ مليون سوري هم بحاجة للمساعدة الانسانية.

منهم حوالي ٧ ملايين نازح داخل الاراضي السورية

وأكثر من ١٠ ملايين خارج الاراضي السورية خاصة في:

- تركيا: ٢,٨٠٠,٠٠٠ نازح
- لبنان: ١,٧٠٠,٠٠٠ نازح منهم ١,١٠٠,٠٠٠ مسجل تقريبا"
- الاردن: ١,٣٠٠,٠٠٠ نازح منهم ٦٥٠,٠٠٠ مسجل تقريبا"
- المانيا: ٦٠٠,٠٠٠ نازح مسجل
- اليونان: ٥٠٠,٠٠٠ نازح تقريبا"
- مقدونيا: ٤٠٠,٠٠٠ نازح تقريبا"
- صربيا: ٣١٤,٠٠٠ نازح تقريبا"
- العراق: ٢٤٧,٠٠٠ نازح غالبيتهم في المناطق الكردية
- مصر: ١٢٠,٠٠٠ نازح مسجل
- السويد: ١٠٨,٠٠٠ نازح
- هنغاريا: ٧٢,٥٠٠ نازح
- كرواتيا: ٥٥,٠٠٠ نازح

وبلاد أخرى كثيرة يتراوح عدد النازحين السوريين اليها ما بين ٥ و ٢٠ ألف نازح.

المساعدات الدولية والعطاءات

حتى بداية ٢٠١٦ مجموع العطاءات الدولية ١٨ مليار دولار.

الدول المانحة:

- تركيا: ٨ مليار
- أميركا: ٢ مليار
- الاتحاد الاوروبي: ١,٨٣٤ مليار
- المملكة المتحدة: ١,٥٥٣ مليار
- المانيا: ١,٣٠٠ مليار
- الكويت: ٢,٠٥ مليار
- كندا: ١ مليار

- السعودية: ٠,٧٤٥ مليار
- اليابان: ٠,٥ مليار

ودول كثيرة غيرها كالامارات وقطر والدنمارك والسويد وفرنسا وايطاليا وسويسرا والامم المتحدة.

والملاحظ ان مساعدة النازحين السوريين داخل بلادهم واللاجئين السوريين الى البلاد المجاورة كتركيا ولبنان والاردن قد عهد تنسيقها بشكل واسع الى المندوب السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR United Nations High Commissioner for Refugees) وهو حاليا" السيد فيليبو غراندي.

ان مبالغ طائلة كانت تحت تصرف الامم المتحدة مخصصة للاجئين الفلسطينيين تمّ تحويلها الى النازحين السوريين وهذه المبالغ كانت تتجاوز قيمتها عدة مليارات من الدولارات كان من المفروض ان تصرف باشراف وتنسيق من المندوب السامي لشؤون اللاجئين الفلسطينيين الى المنظمات الانسانية الفلسطينية داخل المخيمات وخارجها والى الهيئات والمؤسسات او مباشرة الى العائلات او الافراد الفلسطينيين على شكل المؤن او الاطعمة، والتعليم والاسكان والالبسة والعناية الصحية.

ولكن الامم المتحدة ودول كثيرة ومنظمات انسانية وهيئات وجمعيات خيرية اضطرت الى تقليص مساعداتها الى وكالة غوث للاجئين الفلسطينيين UNRWA وتحويلها جزئيا" أو كليا" الى المؤسسات أو الهيئات التي تُعنى بشؤون النازحين أو اللاجئين السوريين أو مباشرة اليهم حيث يتواجدون داخل سوريا أو خارجها.

وقد بتنا في هذه الايام العصيبة نشاهد ونلحظ مباشرة أو عبر الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب تجمعات للأخوة الفلسطينيين يتظاهرون أمام مكاتب الامم المتحدة لوكالة غوث اللاجئين أو أمام منظمة الاسكوا في وسط بيروت للمطالبة بعدم تقليص أو الغاء المساعدات التي تقدمها الامم المتحدة الى اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات أو خارجها عبر وكالة غوث اللاجئين UNRWA أو المكاتب التابعة لها والمهتمة بشكل رئيسي بالمساعدات العائدة للسكن والتغذية والتعليم والطبابة

وكأن العالم كله الآن مشغول بموضوع الارهاب الذي يطرق كل باب وبموضوع النازحين السوريين الذين تدفقوا كالسيل العارم الى بلدان مجاورة وأخرى بعيدة وباتوا يشكلون عبأ كبيرا" على تلك البلاد بحيث أضحى تواجدهم أشبه بالقنابل الموقوته التي لا يُعرف متى تنفجر.

والسؤال المطروح هل ضاعت القضية الفلسطينية في خضم الصراعات في المنطقة؟

الجواب حتما" كلا"!

ونتيجة لهذه الصراعات الدامية قلّ وخفّ الاهتمام في القضية الفلسطينية ولأسباب أخرى عائدة للفلسطينيين انفسهم وللاسرائيليين ولغيرهم من الشعوب.

الوضع قبل الاحداث السورية

إستنادا" لقرارات الامم المتحدة ونظرا" لتعاطف الدول العربية والاسلامية وحتى الغربية والهيئات الشعبية والمنظمات الانسانية والافراد كان الاهتمام بالقضية الفلسطينية وبموضوع القدس خاصة من الاهتمامات العالمية والإقليمية والمحلية الهامة فقضية فلسطين كانت هي القضية الأولى للشعوب العربية والاسلامية ولذلك كانت تجمع التبرعات وتجبى العطاءات والمساعدات في العالم أجمع وفي دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت وكانت المبالغ والمساعدات المجباة تفوق المليارات من الدولارات الاميركية. ازداد الاهتمام بالقضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو الذي وان كان في بعض نواحيه لصالح اسرائيل إلا ان القضية الفلسطينية أخذت بعدا" دوليا" وشقّت طريقها باتجاه انشاء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع استبعاد بحث المواضيع الخلافية مع اسرائيل إلى أجل لاحق كموضوع القدس وموضوع اللاجئين وحق العودة.

الحرب السورية غيرت التحالفات

فقبل الحرب كان هناك محوران متقابلان عندنا في المنطقة:

١- محور إيران - سوريا - حزب الله - حماس

٢- محور المملكة العربية السعودية ودول الخليج

كانت حماس تتلقى مساعدات كبيرة من إيران مالية وعينية. بعد الحرب السورية واتجاهها اتجاها" مذهبيا" خرجت حماس من هذا المحور الذي انضم العراق اليه وبذلك فقدت المساعدات الإيرانية وعاشت في ضائقة كبيرة نتيجة للحصار الاسرائيلي ولاغلاق جمهورية مصر العربية لمعبر رفح مع قطاع غزة!

لقد زادت عزلة حماس نتيجة لخلافاتها السياسية مع السلطة الفلسطينية في الضفة بقيادة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) وبسبب الاجراءات المتشددة والمتعسفة الاسرائيلية ازاء قطاع غزة من حصار بري وبحري وجوي والتقنين في ايصال المواد الغذائية والمحروقات وحركة المواطنين والعمال وتدفق الاموال.

لقد نجحت اسرائيل في احكام الحصار على غزة وفي صبغ منظمة حماس في صيغة ارهابية على الصعيد الدولي وذلك لتبرير اجراءات الحصار ومنع بالتالي تصدير الارهاب الى اماكن أخرى من العالم الحر على حد زعمها. هذا المخطط الاسرائيلي هدف الى خلق أمر واقع ليس في غزة وإنما أيضا" في الضفة الغربية بصورة عامة عن طريق الاكثار من انشاء المستوطنات وفي القدس بصورة خاصة عن طريق تهويد معالمها وذلك بالتعدي على املاك الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين وهدم منازلهم وبناء منشآت وأبنية مكانها وأكبر دليل على ذلك الحفريات المتواصلة التي تجري تحت بناء المسجد الاقصى بحثا" عن الهيكل الذي يدعي الصهاينة أنه قد بتواجد هناك.



- قد نتساءل: هل قضية فلسطين قضية منسية؟
- الجواب حتما" لا.

ان انقسام الامة في العالم العربي والاسلامي واضاعة اتجاه البوصلة الحقيقي، فبدلا" من التركيز على القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي أضحى التركيز على الصراع المذهبي ما بين محور إيران والعراق وسوريا وحزب الله مدعوما" من روسيا ومحور السعودية والخليج وتركيا مدعوما" من الولايات المتحدة الاميركية ومن بعض الدول الغربية.

هذا الصراع أدّى الى أزمة النازحين السوريين المُسْتفحَلة فاضطرت الدول والمنظمات وعلى طليعتها وكالة غوث اللاجئين والهيئات والجمعيات الى تحويل جزء كبير من مساعدات الفلسطينيين الى النازحين السوريين.

هذا الامر كان له انعكاسات خطيرة أولها تقليص مساعدات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في لبنان أو شطبها مما يؤثر على القدرة على متابعة التعليم وعدم وجود مخصصات لتغطية تكاليف الطبابة.

النزوح الفلسطيني وحق العودة

والحقيقة أنه منذ النكبة نزح مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٤٨ وما بعده نتيجة للحرب العربية الاسرائيلية والتي لمع فيها اسم القائد فوزي القاوقجي ثم ونتيجة للحرب في العام ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل والمعروفة باسم حرب الايام الستة وضياع القدس وخسارة أراضٍ شاسعة لصالح الدولة العبرية نزح مئات الآلاف أيضا" من الفلسطينيين الى الاردن ولبنان وسوريا والعراق ومصر وغيرها؛ إلا أن الاعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين استقرت في الاردن ولبنان وسوريا. الموجة الأولى من النازحين تعدّت الثمانماية ألف لاجيء والموجة الثانية تعدّت الثلاثماية وخمسين الف لاجيء وقد ضمت الموجة الثانية قسما" من لاجئي الموجة الأولى (١٧٠,٠٠٠). وحاليا" يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين من الجيل الأول وذرياتهم بحوالي خمسة ملايين لاجيء يضاف اليهم حوالي مليوني لاجيء جديد و ٤٥٠,٠٠٠ نازح في داخل الارض المحتلة واللاجئون الفلسطينيون وفيهم الكثير من غير المسجلين لدى وكالة غوث اللاجئين يتوزعون على الشكل التالي:

الاردن: حوالي المليوني (٢) لاجيء

يتوزعون في ١٣ مخيم؛ ١٠ منها رسمية وثلاثة غير رسمية

وخلافا" لكل الدول المضيفة؛ أعطت الاردن للاجئين الفلسطينيين كامل الحقوق العائدة لحاملي الجنسية الاردنية باستثناء حوالي ١٢,٠٠٠ فلسطيني قدموا من قطاع غزة.

لبنان: أكثر من ٤٥٠,٠٠٠ لاجيء يتوزعون على ١٢ مخيم رسمي منها مخيم نهر البارد ومخيم صبرا وشاتيلا ومخيم برج البراجنة ومخيم عين الحلوة ومخيم البرج الشمالي ومخيم البص عند مدخل صور ومخيم الرشيدية وغيرها.
ظروف المعيشة داخل المخيمات صعبة بسبب قلة الموارد وبسبب النزاعات الداخلية بين الفصائل المسلحة. هناك حوالي ٧٠ مهنة أو وظيفة يحظر على اللاجئين الفلسطينيين تعاطيها.
وهناك الكثير منهم غير مسجل لدى وكالة غوث اللاجئين UNRWA ولا أوراق ثبوتية لديه.
وبسبب تقليص خدمات الوكالة واحتمال قطعها يعاني الفلسطينيون في لبنان من صعوبات فائقة لمتابعة تعليمهم أو الاستفادة، استفادة كاملة من الخدمات الطبية.
وهذا ما يدفع الكثير منهم للهجرة الى بلاد أخرى بهدف الحصول على الجنسية وتأمين لقمة العيش.
وآخرون خاصة الشباب يميلون الى الانتظام في المنظمات الجهادية المسلحة أو الفصائل الارهابية.

سوريا: حوالي ٤٢٧,٠٠٠ لاجيء مسجل في وكالة غوث اللاجئين ولهم ذات الحقوق التي يتمتع بها حاملو الجنسية السورية.
يتوزعون على ١٢ مخيم رسمي وأهم هذه المخيمات مخيم اليرموك قرب دمشق ونتيجة للحرب الطاحنة التي تجري حاليا" في سوريا نزح الكثير من اللاجئين الفلسطينيين الى لبنان وبالاخص الى المخيمات الفلسطينية فازدادت معاناة اللاجئين فيها.

قطاع غزة: عدد سكانه حوالي ١,٥ مليون نسمة منهم حوالي ١,١ مليون نسمة مسجلين لدى وكالة غوث اللاجئين.
بسبب الحروب الاسرائيلية المتتالية على غزة التي دمرت البنى التحتية والمنازل وبسبب الحصار الاسرائيلي على القطاع وبسبب اغلاق السلطات المصرية لمعبر رفح يعاني سكان غزة الذين هم شبه مخيّم كبير أو سجن ضخم من نقص في الخدمات والتعليم والطبابة مما يدفع الغالبية خاصة من الشباب للهجرة الى بلاد أخرى واكتساب جنسيات جديدة.
هذه المعاناة التي يتكبدها أهل المخيمات في ظل الحصار الاسرائيلي وعدم مبالاة الدول العربية بشكل مناسب في اغاثة الشعب الفلسطيني والعمل على رفع الحصار عنه او تخفيفه على الاقل جعل الكثير من اللاجئين الفلسطينيين ينتظر الفرصة السانحة لتغيير وضعه عن طريق الهجرة او إكتساب الجنسية في البلد المضيف ولو بطرق ملتوية وغير قانونية.
هذه الحيثيات توحي وكأن الدول العربية قد تخلت أو بدأت بالتخلي عن القضية الفلسطينية بسبب الصمت ازاء ما يجري على الجبهة السورية وكأن الصمت هو عنوان التخلي!

طبعا" هذه الوقائع كلّها تصب في مصلحة العدو الاسرائيلي خاصة فيما يبدو من التساهل او التخلي البطيء عن حق العودة!
فما هي حقيقة الامر؟

حق العودة استنادا" الى قرارات الامم المتحدة

بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٤٨ صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة القرار ١٩٤ المتعلق بحق العودة للّاجئين الفلسطينيين استنادا" للبند الأول الذي جاء فيه:
«توصي بأن يسمح للّاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ان يقوموا بذلك في أقرب وقت عملي؛ وان تدفع التعويضات للذين اختارو ان لا يعودوا ولفقدان او ضرر الممتلكات، التي وفقا" لمبادىء القانون الدولي او من اجل الانصاف؛ يجب ان تنفذ بطريقة جيدة من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة».
وقد اعتبر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٢٣٦ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ ان حق العودة هو حق مكتسب Inalienable Right غير قابل للتحويل.
غير أن قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة هي غير ملزمة استنادا" للقانون الدولي كما ان اتفاقيات أوسلو لم تتطرق عن عمد لتلك القرارات.
يعتبر الفلسطينيون حق العودة من أهم الحقوق العائدة اليهم الى جانب حق تقرير المصير والحق في إقامة دولة مستقلة.
منذ البداية اعترضت اسرائيل على القرار ١٩٤ للجمعية العامة للامم المتحدة القائل بحق العودة للّاجئين الفلسطينيين ولم تعترف به خاصة وان ترجمة بنوده ومراميها كانت موضوع خلاف منذ البداية. فاسرائيل اعتبرت منذ صدور هذا القرار ان حق العودة يطبق فقط على اللاجئين الراغبين في العيش بسلام مع جيرانهم وفي وقت مبكر يمكن اجراؤه.
وفي هذا السياق اعتبر ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني ان حق العودة في ظل دول عربية غير راغبة في السلام مع دولة اسرائيل هو مسالة غير ملزمة. والاهم بالنسبة للقانونيين الصهاينة ان قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن كالقرار ١٩٤ والقرار ٣٢٣٦ هي عبارة عن توصيات فقط وبالتالي ليست ملزمة، خاصة وان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لم يتطرق الى حق العودة للّاجئين الفلسطينيين بل دعا الى استيطان عادل Just settlement لمسألة اللجوء.
مما زاد الامور غموضا" وتعقيدا" تأكيد السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية في شهر تشرين الثاني ٢٠١٢ موقفه بأن موضوع العودة لا يعني الرجوع الى مسقط رأسه في صفد وانما الى الدولة الفلسطينية التي من المفترض ان تقام على خط الحدود للعام ١٩٦٧؛ شجبت حماس هذا الموقف

بشدة. ومع ذلك تبقى المفاتيح التي يحتفظ بها اللاجئون الفلسطينيون من جدٍ لأبٍ لولدٍ ولحفيد رمزا" لحق وارادة العودة.

كيفية المحافظة على حق العودة

المحافظة على مفاتيح البيوت القديمة في حيفا وعكا وغيرها لا تكفي للمحافظة على حق العودة.

قبل كل شيء يجب المحافظة على اللاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم او بلدان الجوار التي انتقلوا اليها خوفا" من ذوبانهم في بلدان الشتات ومجتمعاتها عن طريق الزواج واكتساب جنسيات جديدة وفتح صفحات جديدة في كتاب حياتهم المعذبة وبشكل يفتر معه حق العودة ويتراخى مما يؤدي مع مرور الزمن الى نسيان القضية الفلسطينية ومن المحتمل ضياعها لا سمح الله.

من أولويات المحافظة على حق العودة صمود اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تأمين إقامة لائقة ومقبولة لهم في مخيماتهم والبلدان المضيفة لهم.

حاليا" يجب العمل والضغط على وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين للتراجع عن قراراتها المجحفة خاصة فيما يتعلق بالتعليم والطبابة؛ فمساعدة النازحين السوريين لا تمنع مواصلة مساعدة اللاجئين الفلسطينيين؛ الموضوع الأول لا يمنع الموضوع الثاني كما يقال L'un n'empêche pas l'autre.

ففي لبنان هناك ٧ مدارس ثانوية تديرها الانروا وهي تحقق نسبة نجاح مرتفعة جدا" (٩٨٪) وفي كل مخيم عيادات للطبابة تقدم فيها الادوية خاصة أدوية الامراض المستعصية مجانا" وحالات الاستشفاء خارج المخيّمات هي على نفقة الانروا.

كما ان المساعدات العينيّة والمالية للحالات الاجتماعية الصعبة هي على عاتق الانروا! إذ أن من أهم الوسائل للمحافظة على حق العودة هو بالضغط من قبل الحكومة اللبنانية على وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين UNRWA للتراجع عن قراراتها المجحفة فيما يتعلق بتخفيض المساعدات أو إلغائها خاصة تلك المتعلقة بالتعليم والطبابة لأن ذلك يشكل عِبأ ثقيلا" على اللاجئين الفلسطينيين وصمودهم وحملا" ثقيلا" على الدولة اللبنانية. وفي الواقع تُجري حاليا" مفاوضات حثيثة في هذا الشأن بين الوكالة واللاجئين الفلسطينيين برعاية اللواء عباس ابرهيم مدير عام الأمن العام اللبناني لحمل الوكالة على التراجع عن قراراتها بهدف تخفيف العبء عن اللاجئين الفلسطينيين والدول المضيفة لهم ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي تلعبه الدولة اللبنانية والدول العربية والدول الصديقة في الضغط أيضا" على الولايات المتحدة الاميركية بعدم تقليص المساعدات للأنروا أو وقفها؛ ففي حال رفعت الولايات المتحدة يدها تصبح الوكالة عاجزة عن تقديم الخدمات والمساعدات المطلوبة وبالتالي إضعاف صمود اللاجئين الفلسطينيين. أضف الى ذلك ان بقاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين UNRWA له بُعد سياسي هام!

فالانروا هي الشاهد الدولي وبقاؤها يحافظ على حق العودة للذين هُجِّروا من فلسطين خلال الحروب العربية - الاسرائيلية.

إذن فمن مصلحة اللاجئين الفلسطينيين وبالتالي مصلحة القضية الفلسطينية ومصلحة الدول العربية المضيفة لهؤلاء اللاجئين:

- المحافظة على القرارات والقوانين الدولية والتمسك بها للحفاظ على حق العودة.
- المحافظة على القرارات التي تحافظ على حق الحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين.

ولذلك فعلى الدول العربية والدول الاسلامية والدول الصديقة وبالرغم من استفحال الحرب السورية وأزمة النازحين السوريين وضرورة مساعدتهم يقتضي عدم نسيان القضية الفلسطينية وواجب مساعدة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق الاعلام في مختلف وسائله والدعم المالي والعيني للاجئين الفلسطينيين وللقدس عن طريق الدول والمنظمات والافراد وبشكل جدي وفعّال.

ففي الماضي اتخذت الدول العربية قرارات خلال انعقاد القمم العربية بدعم القضية الفلسطينية ماليا" ولم يصل منها إلا الفتات!

ففي قمة سرت تعهدت الدول العربية بدفع ½ مليار دولار لدعم صندوق القدس لم يصل منها إلا ٣٧ مليون دولار.

وفي قمة الدوحة لاحقا" خصّص مليار دولار لدعم القضية الفلسطينية لم يصل منها شيء! وللتذكير فقط ان موازنة بلدية تهويد القدس تبلغ سنويا" حوالي المليار دولار أميركي؛ ونحن نتساءل كم يجب ان نصرف ونتصرف لتثبيت أهل القدس وكل ما يصل الى القدس من مساعدة مالية لا يتجاوز ألـ ٧٠ مليون دولار سنويا".

ولهذا فعلى الدول العربية والاسلامية الالتزام بقراراتها وتعهداتها بدعم اللاجئين الفلسطينيين والقدس الشريفة المادية والمعنوية. واعادة العمل بحملة خادم الحرمين الشريفين لدعم القدس وتنشيط باب التبرع للمنظمات والجمعيات الخيرية والافراد للاجئين ودعم صمود القدس.

وفي هذا السياق يقتضي على وزراء المعارف والتربية في لبنان والدول العربية اعادة ادراج مادة القضية الفلسطينية في برامج التعليم في الصفوف الابتدائية والثانوية وفي المدارس الرسمية والخاصة على السواء!

ولا بد من التذكير بشكل خاص بموضوع تحسين مستوى المعيشة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وبقية الدول العربية المضيفة.

فالوضع الاجتماعي والمعيشي والاخلاقي والاقتصادي والتعليمي يُرثى له.

لذلك يقتضي تحسين هذا الوضع من مختلف جوانبه لتحسين صمود اللاجئين الفلسطينيين والسماح لهم بالعيش بكرامة في مخيماتهم أو خارجها عن طريق اتاحة المجال لهم العمل في مهن حرة ولائقة.

ففي لبنان مثلا" هناك حوالي ٧٠ مهنة لا يسمح للفلسطيني بمزاولتها .
لذلك يستحسن ان تخفف الحكومة اللبنانية من وطأة التشديد على اللاجئين الفلسطينيين بمزاولة بعض المهن الحرفية أو التجارية والتي لا تشكل أي خطر على الاقتصاد أو مصلحة المواطن اللبناني .
ولا بد في النهاية من التذكير بحدثين مهمين يساعدان على دعم الصمود الفلسطيني وحث اللاجئين على التمسك بحق العودة وعدم نسيان القضية الفلسطينية :

الأول: مؤتمر فلسطيني أوروبا
حيث يعقد أكثر من ١٥ ألف زائر فلسطيني مؤتمرا" سنويا" في احدى العواصم الاوروبية بهدف تشجيع تمسّك اللاجئين الفلسطينيين الذي يحملون جنسيات مختلفة بحق العودة وعدم نسيان فلسطين .
الثاني : تقرير القناصل الاوروبيين في القدس
قبل نهاية كل عام يجتمع في القدس القناصل الاوروبيون المعتمدون لدى اسرائيل لتدارس الوضع ويصدرون تقريرا" فيه توصيات هامة تهدف الى تخفيف وطأة الازمة في الارض المحتلة عن طريق ممارسة الضغط على اسرائيل لحثها على العودة للمفاوضات مع الفلسطينيين بالاضافة الى العقوبات التي فرضها الاتحاد الاوروبي ولا يزال على البضائع والسلع المنتجة في المستوطنات اليهودية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وهضبة الجولان .
وقد أوصى رؤساء البعثات الاوروبية في اسرائيل عبر تقرير السنة الماضية (٢٠١٥) باتخاذ خطوات هامة وأكثر فعالية ومنهجيّة وظاهرة للعيان فيما يخص سياسة الاتحاد الاوروبي المتعلقة بالقدس الشرقية .
يتضمن التقرير ٤٠ توصية قد تشكل غالبتها مشكلة كبيرة بالنسبة لاسرائيل ومن أهم هذه التوصيات التي سلمت مؤخرا" لمؤسسات الاتحاد الاوروبي في بروكسل لمناقشتها والموافقة عليها هي :
١- مواصلة دعم وتطويروتنسيق الاستراتيجية الفلسطينيةالخاصة بالقدس الشرقية .
٢- ممارسة الضغوط لاعادة فتح المؤسسات الفلسطينية المغلقة بالقدس الشرقية .
٣- دعم وتعزيز قدرات المستشفيات الفلسطينية بالقدس الشرقية .
٤- اتخاذ خطوات اضافية تهدف الى وسم البضائع المنتجة في المستوطنات والواردة الى الاسواق الاروبية .
٥- دعوة اسرائيل الى رفع القيود المفروضة على تنقل الافراد والبضائع بين القدس والضفة الغربية .
٦- تقديم مساعدات قانونية للعائلات الفلسطينية التي تواجه منازلها خطر الهدم .
٧- دعم الاقتصاد في القدس الشرقية والدعوة لاعادة فتح الغرفة التجارية بالقدس الشرقية .

٨- دعوة اسرائيل الى اعتماد المناهج التعليمية الفلسطينية في مدارس القدس الشرقية .
٩- تقديم المساعدة بما يضمن وجود الفلسطينيين ضمن خط التطوير داخل القدس الشرقية .
هذه التوصيات في حال اعتمادها وتوصيات المؤتمر الفلسطيني السنوي في أوروبا بالاضافة الى تعزيز مكانة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ومواصلة تقديم خدماتها على كافة الصعد وخاصة على صعيد التعليم والطبابة يضاف الى ذلك تخفيف القيود والاجراءات لتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العمل والعيش بكرامة داخل وخارج المخيمات ؛ ولا شك في ان معاودة الدول العربية والاسلامية التزاماتها بمساعدة اللاجئين ماديا" ومعنويا" والايفاء بتلك الالتزامات كاملة مع تشجيع حملات المساعدة وأبواب التبرع على الصعيد الرسمي وصعيد الجمعيات الخيرية والافراد ؛ وانه لمن الاهمية بمكان التمني على وزراء المعارف والتربية والتعليم العربي والمسلمين ادراج مادة القضية الفلسطينية وخاصة القدس الشريفة في مناهج التعليم الرسمية ؛ هذه الخطوات والاجراءات الخاصة بوكالة غوث اللاجئين وغيرها تعزز صمود اللاجئين الفلسطينيين وتبقى قضية فلسطين وخاصة قضية القدس القضية الاولى بالنسبة للعرب وللمسلمين .
ان مساعدة النازحين السوريين لا تمنع مساعدة اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية لم تضع بالرغم من شراسة الصراعات في المنطقة وحق العودة باقٍ بالرغم من الاهتمام الإقليمي والدولي بموضوع انتشار النازحين السوريين .
فطالما هناك ارادة فلسطينية هنالك حلّ If there is a will there is a way.

الدكتور عبد الحميد ملهي اسماعيل

وذلك في اطار مشاركته في مجموعة العمل الثانية المكرسة لمحور القضية الفلسطينية في ظل الصراع الدولي والإقليمي الراهن على النفوذ، وما مصير حق العودة للاجئين الفلسطينيين، في ضوء الاهتمام الدولي والأقليمي بالنازحين السوريين باتجاه أوروبا.

سيتم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور فرعية هي:

- طبيعة القضية الفلسطينية، وهل تشبه الحالة السورية، التي افرزت بضعة ملايين نازح، تتجه غالبيتهم الي تركيا وأوروبا.
- توصيف واستقراء المشهد الدولي والإقليمي الراهن، واين تقع قضية فلسطين في خارطة صراع النفوذ الراهنة
- استشراف نتائج الصراع، والاستقطاب المستقبلية، وماهي ابرز التوصيات في ضوء ذلك...

اولا: طبيعة القضية الفلسطينية.. هل ضاعت فلسطين بسبب ما نلمسه جميعًا من تناقص الاهتمام الدولي والإقليمي بتلك القضية، وتركيز الاهتمام عالميًا على مسالة خطر الارهاب، وتمدده بصورة مقلقة،، ومفزعة، وانصراف الاهتمام الإقليمي العربي الى مخاطر وتحديات مشروع الهيمنة والنفوذ الإيراني الفارسي، وكذا تداعيات ثورات الربيع العربي، التي اندلعت في العام ٢٠١١ م، رؤيتي كباحث ومتابع ومشارك في صناعة الحدث أن فلسطين ما تزال في قلب الصراع، وضمن معادلاته، بالرغم من خفوت الاهتمام السياسي والاعلامي بالقضية الفلسطينية وتداعياتها، وهو خفوت مقصود لذاته من قبل اركان الهيمنة الدولية، باعتبار أن العناوين الرئيسة لما يجري من احداث، لاسيما على المسرح الإقليمي جرى الترتيب والتهيئة لها بعناية فائقة في مراكز صناعة الاستراتيجيات الدولية، ليصار الى اعادة انتاج النظام الدولي الآيل الى السقوط، بخرائط جديدة، ومفاهيم مستحدثة، وتوازنات تستوعب التطورات والتحولات الجديدة.

وفي صدارة تلك الترتيبات، بطبيعة الحال، تصفية القضية الفلسطينية، لصالح تكريس دولة اسرائيل بهويتها اليهودية، قطب اقليمي، معترف به، يخضع لها حكام الدويلات، المستحدثة على انقاض الانظمة المنتهية الصلاحيه، وفقا للاستراتيجيات الاميريكيه الاوروبية، وتطبيع العلاقات معها، وفتح الحدود لمنتجاتها وسائحيها، باعتبارها، النموذج الامثل للكيانات السياسية المستحدثه على اسس مذهبية وعرقية ومناطقية اللاجئين الفلسطينيين.

وفي مسار تصفية القضية الفلسطينية، بحسب الاستراتيجيات الاميركية والاوروبية، فربما يصار

الى توزيع اللاجئين الفلسطينيين، وبعد تعويضهم ماديا، على الدول العربية، لأنّ أوروبا لن تقبل بعد اليوم نازحين ولاجئين مسلمين، نظرًا للهلع السائد في اوساط الدول الاوروبية من تصاعد نسبة المسلمين في القارة الاوروبية، وخطورته على الموروث الحضاري الغربي، واستمرار تصدرها لقيادة العالم..

فهل ذلك ممكنا..؟

من وجهة نظري كباحث ومتابع، فان ما تطمح اليه وما تخطط له دوائر صناعة السياسات في دول الغرب وأمريكا يبدو بعيد المنال... للاسباب التي سترد في هذه الورقة تباعًا.

مائة عام عمر النكبة الفلسطينية

القضية الفلسطينية بدأت منذ قرن من الزمان، حين اتفق وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا، القوّتان الأعظم تقدما اقتصاديا وعسكريا، عام ١٩١٦ على اقتسام تركة الدولة العثمانية المهزومة، والتي رفض حاكمها السلطان عبد الحميد، عروض قادة الحركة الصهيونية تقديم المال والدعم لدولته، مقابل الموافقة على اقامة دولة لليهود في فلسطين، وبموجب ذلك الانفاق، الذي اطلق عليه اسم سايكس بيكو، نصبت بريطانيا نفسها وصيا على فلسطين، وبعد عام من ذلك صدر وعد بلفور، بأحقية الشعب اليهودي اقامة دولتهم على ارض فلسطين. وعمدت إلى طرد الفلسطينين من أراضيهم بالترهيب والترغيب، وقمعت القوة المتوحشة كل اشكال المعارضة والمقاومة، ومعها عصابات الصهاينة المدججة باحدث الاسلحة.

الجرح النازف على امتداد المعمورة

وقد شكّل ذلك الفعل البريطاني الصهيوني جرحا للكرامة والعزة العربية والاسلامية، ظلّ ينزف حزنًا وشعورًا بالمذّلة والقهر، باعتباره رمزًا للاستعمار الاستعلائي ومعلمًا بارزًا للغلبة والثأر لهزائم سابقة لحقت بالحملات الاوروبية التي اصطلح على تسميتها بالحملات الصليبية.

وخلاصة القول في هذا أن قضية فلسطين ليست مجرد ارض اغتصبت وشعب اجبر بالقوة على النزوح، وانما هي مسالة ترسخت في الوجدان العربي والاسلامي، باعتبارها معلم تذكاري يرمز الى اليتسلط والهيمنة الاوروبية على العالمين العربي والاسلامي، بفعل امتلاك القوة المادية المتفوقة، وتكريس مفهوم التخلف العقلي لشعوب المنطقة، الامر الذي ترتب عليه وصاية الدول الحضارية الراشدة، أي أوروبا وأميريكا فيما بعد.

ومن الواضح أن تلك الاهانات والاحتقار من قبل الاوروبيين والأمريكان لشعوب هذه المنطقة قد

ظلّ على مدى القرن الماضي محركًا رئيسيًا للأحداث والتفاعلات الناشئة عن علاقات الكتل الدولية المتنفذة في النّظام الدولي مع شعوب المنطقة، التي يتجرّع اجيالها المتعاقبين مرارة الظلم والتهميش والإقصاء، وتكريس الاستبداد والتخلف والضياع.
وظلّت قضية فلسطين والشعب الفلسطيني في مخيمات الشتات، بمثابة النصب التذكاري لكلّ مظالم واهانات الغرب الاستعماري الاستعلائي لشعوب ما كان يسمى بالعالم الثالث.
والدليل على هذا الطرح أن الشعب الفلسطيني لم يفقد هويته طيلة العقود المنصرمة، ولم يستسلم ولم يخضع، ومازال اجياله المتعاقبه تبتكر وسائل جديدة للمقاومة، ورفض الامر الواقع الى يومنا هذا.

ثانيا: قراءة المشهد الدولي والإقليمي الراهن

التقاء الطموح الإيراني مع الاستراتيجيات الغربية، ومن الأدلة الدامغة على تجذّر الجرح الفلسطيني في وجدان الشعوب العربيه والاسلامية، أن الإمام الخميني، زعيم الثورة الإيرانية، رفع شعار تحرير فلسطين، ومجابهة قوى الاستكبار العالمي، كما سمّاها، وعلى رأسها أميريكا، الداعم الأوّل لدولة اسرائيل المزروعة في فلسطين، وجعل الجماهير الهادرة تصرح في الساحات، وأينما تجمعوا الموت لامريكا، الموت لاسرائيل، بينما مشروعة الحقيقي، كما اتضح الآن، مشروع امبراطوري فارسي عنصري، يسعى للهيمنة على المنطقة، وبتنسيق حثيث مع الولايات المتحدة الاميريكية، كما كشفت الوثائق الامريكية المفرج عنها مؤخرًا، وذلك لتلاقي الطموح الإيراني التسلّطي على الاقليم، مع التوجهات الاميريكية الاستراتيجية والغربية، باشعال حرائق وازمات وحروب مذهبية طائفية (سنية شيعية) في أرجاء المنطقة، وابراز المسعى الإيراني كتحدي لرئيس دول المنطقة، ليحلّ مكان الخطر الصهيوني في فلسطين، وبما يؤدي الى تفتيت واعادة صياغة الخرائط السياسية، على اسس عرقية ومذهبية.
الارهاب، وياتي في هذا السياق، ومكملًا له، خلق وتشجيع التنظيمات والجماعات الارهابية العنفية، ومدّها بالامكانات المذهلة، والتي تفوق امكانات بعض دول الاقليم، ليتسنّى تسويق شعار مكافحة الارهاب، وتشويه صورة الاسلام، باعتباره المرشح الرئيسي لخلق ظروف مؤاتية لإزاحة الهيمنة الاوروبية الاميركية على الشؤون الدولية والقيادة العالمية.

اهداف القوى الدولية والإقليمية المتنفذة المحافظة على البقاء

إنّ ماتهدف اليه الدول المتنفذة على المسرح الدولي هو المحافظة على تقاليد الهيمنة والنفوذ، وعلى المصالح الكبرى المرتبطة بالنخب الحاكمة، والتي اضحت متخمة بالفساد، وباتت الفجوة بينهما وبين الشعوب عميقة إلى درجة تنذر بثورة عميقة الأثر، والمتمثلة باتساع متنامي لتيارات اليمين

المتطرّف في الغرب، وتصاعد انتفاضات الشعوب المقهورة، وتناسخ اعداد تنظيمات العنف المسلّح، بمسمياتها المختلفة، وبعناوين وأدوات مختلفة.

الفوضى الخلاقة باتت عصية على السيطرة

وعليه يمكن القول أن صنّاع السياسات في الغرب، وحلفاءهم من كتل المصالح الضخمة العابرة للقارات، قد نجحوا في تلغيم وتفجير بؤر الفوضى، التي ارادوها خلاقة، فاستعصت عليهم، وكشفت ضعفهم وعجزهم عن السيطرة عليها، فضلًا عن توجيهيا لتحقيق الاهداف المرجوة.
وما تزال ثورات التغيير والسخط على النّخب التقليدية الحاكمة، على امتداد القارات، تتفاعل وتتمدد، وبحيث يصعب في المرحلة الراهنه إستشراف نتائجها، أو التنبؤ بمالآتها.
فخلال الشهر المنصرم فقط حصلت مفاجأتان: الاولى تصويت البريطانيين على فكّ الارتباط بمنظومة الإتحاد الاوروبي، فأحدث ذلك زلزالًا مدويًا مازال آثارة وتداعياته في ازدياد المفاجأة الثانية، عودة العلاقات الطبيعية بين تركيا وكلّ من روسيا ودولة اسرائيل، بعد أن ادركت أنقرة أن إسقاط الطائرة الروسية كانت لعبة اميريكية اوروبية، هدفها توريط تركيا في حرب ضروس مع روسيا، وكلاهما في مرمى الاستهداف الغربي، وهي خديعة تشبه الى حدّ كبير إغراء صدام حسين بدخول الكويت.

ما تزال كرة التغيير تتدحرج، ونكبة فلسطين مستمرة

وبالجملة فإن انتفاضة الشعوب ضدّ القوى التقليدية المتنفذة، والتي أطلق عليها «ثورات الربيع العربي» ليست محصورة على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وإنّما هي ثورة عالمية، وبأشكال وصور وأدوات مختلفة، بحسب بيئآتها.
وقضية فلسطين شديدة الارتباط بمشروع الهيمنة الغربية، وبالتالي فلن تقبل الحلول الجزئية، باعتبارها نكبة العصر، والمرجح أن تستمرّ قضية اللاجئين الفلسطينيين، حتى وإن تمّ إعادة تموضعهم.

ثالثا: توصيات استشرافي

للفلسطينين:

- إقفال ملف المفاوضات والتسويات مع الدولة العبرية في ظل المعادلات الراهنة، وحسم خيار المقاومة، باشكالها وصورها المختلفه، كخيار استراتيجي، لكي لايشكل ذلك طوق نجاة للكيان الصهيوني، بعد أن فجأته الموجة الثالثة من انتفاضة الشباب الفلسطيني.
- عدم الدخول في أية ترتيبات أمنية مع دولة اليهود.

• تجنّب الارتباط او الاصطفاف مع المحاور والأطراف المتنازعة في الاقليم، وعدم الإنجرار إلى أي مجادلات او مماحكات مع أي طرف عربي او إسلامي، وإقاء الأبواب مفتوحة ومشرعة باتجاه الجميع.
• تحسين العلاقات وتطويرها مع الدول التي تستضيف اللاجئين الفلسطينين
• محاولة إعادة توصيف القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية عربية وإسلامية، ووصمة عار في جبين الحضارة الاوروبية المتنفذة.
• العمل بصورة حثيثة وجادة على إعادة اللحمة الفلسطينية، وتوحيد القيادة، أو المرجعية على الأقلّ.

للدول العربية والاسلامية
• استثمار الوهن الغربي الراهن بإتجاة خلق تكتل متين، يتمتّع بما أمكن من استقلالية القرار والتوجه.
• العمل الجاد والسريع على صياغة مشروع جامع، يبنى على الثوابت والشفافية.
• اقامة أطر وقنوات بديلة ومستحدثة للتواصل والتشاور والحوار، وتبادل المعلومات، والتوافق على التحرك الجماعي المدروس، والتوقف عن أسلوب الهرولة المنفردة باتجاه دول النفوذ الغربي.



الوزير السابق الياس حنا

- هل ضاعت فلسطين في خضّم الصراعات في المنطقة ؟

- ما هو مصير حق العودة للاجئين الفلسطنيين على ضوء الاهتمام الإقليمي والدولي بموضوع انتشار النازحين السوريين؟

اين هي فلسطين؟ وما هي فلسطين؟

إنها بلاد لها حدود غير محدودة ومتغيرة حسب مجريات التاريخ

إنها القرن الغربي في "الهلال الخصيب" وواجهة آسيا على البحر المتوسط.

الموقع الجغرافي يتحكم بتاريخ فلسطين. فهي تقع في قلب الشرق الأوسط وتصل بين غربي آسيا وشمال افريقيا بوقوعها وشبه جزيرة سيناء عند نقطة التقاء القارتين.

فلسطين هي تقاطع طرق للأديان والثقافات والتجارة والسياسة. وإن لكثير من مدنها أهمية تاريخية ودينية وعلى رأسها القدس كعاصمة دينية ودنيوية.

وفي فلسطين أعتبر الشعب اليهودي نفسه شعب الله المختار. الى أن وجدت الديانة المسيحية، فأجرت تغييرًا هامًا في كثير من المفاهيم... وشهدت فلسطين العديد من المناوشات والحروب تحت ستار حماية المعالم التاريخية والدينية فيها.

وفي عام ١٥١٦ ضمّت فلسطين إلى الأمبراطورية العثمانية حتى سقوط هذه الأخيرة عام ١٩١٨، فأتبعت فلسطين إلى النفوذ البريطاني وصدر قرار عصبة الأمم عام ١٩٢٠ بالموافقة على الإنتداب البريطاني وبدأ النزوح اليهودي المنظم مؤيدًا من وعد بلفورد ودعم من الحكومة البريطانية مراعاة للمصلحة اليهودية ولإفتخار اليهود بالإنضمام إلى أرض الميعاد.

وبدأ الإعتراض العربي على التضخم اليهودي لاسيما بعد تكاثره بنتيجة الإضطهاد الهتلري في المانيا الى أن اعلنت دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨. عندها دخلت القضية الفلسطينية في مرحلة جديدة.

ومن ناحية سياسية تعتبر فلسطين من أكثر مناطق العالم توترًا أمنيا. وذلك من جراء ما يعتبره الكثير من منظمات حقوق الإنسان الدولية انتهاكات اسرائيلية بحق الفلسطينين الى جانب العمليات الاستيطانية التي تزيد من تأزم الوضع. ولا ننسى المعاملة العنصرية المتمثلة بجدار الفصل الاسرائيلي الذي أقامته في الضفة الغربية.

وفي عام ١٩٩٣ تم تأسيس وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتكرّس اسم «فلسطين» للإشارة الى الأرض الواقعة تحت حكم السلطة الفلسطينية. أما لقب « فلسطيني » فيشير منذ عام ١٩٤٨ الى المواطن العربي فقط. وبالطبع يفضل المواطنون اليهود عدم نسبة هذا اللقب لهم لأنهم يتمسكون بكلمة» يهودي «أو»اسرائيلي»

بعد هذا العرض، السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ضاعت فلسطين ومن ضيّعها؟ وهل يمكن استعادتها ؟

بدأ الضياع الفلسطيني منذ بدء بيع الفلسطينيين لعقاراتهم. ثم حصلت أحداث حربية قاسية عام (١٩٤٨ مجزرة دير ياسين) أدت إلى نزوح عدد لا يُستهان به من الفلسطينيين نحو البلاد العربية. وفي هذا العام أعلن بن غوريون دولة اسرائيل، واعترف بها الإتحاد السوفياتي وبعده الولايات المتحدة ثم ارتدت الغطاء الدولي. وداخل هذه الدولة أصبح الفلسطينيون أقلية لها عدد ضئيل من النواب في الكنيسة الاسرائيلي. وتفاقم وضع الفلسطينيين أثر حرب ١٩٦٧ بعد اجتياح اسرائيل لشبه جزيرة سيناء وللضفة الغربية وللجولان السوري. وأنشئت اونروا عام ١٩٤٩ التي حددت الأمم المتحدة صلاحياتها بالمساعدات الضرورية الطارئة كتدبير مؤقت لأن قرارات الأمم المتحدة كانت تطالب دائما اسرائيل بتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يكونوا يتمتعون بكل حقوق اللاجئين المعترف بها دوليا، بل ترك أمرهم الى سياسات بلد تستضيفهم حسب اعتباراته المحلية. ونشأت مشاكل قانونية حول جنسية أولاد اللاجئين الذين يولدون في البلد المضيف وتكون امهاتهم من غير الفلسطينيين.

عام ١٩٦٤ دعت القمة العربية المنعقدة في القاهرة الى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ونشأت خلافات عربية حول نشاطاتها مما أدى الى نشوء عدة تنظيمات فلسطينية غير موحدة. وبدأت الصراعات على قيادة المقاومة ونشأ العمل الفدائي. وأضعف الموقف الفلسطيني الموحّد الاتفاقيات السياسية ومفاوضات السلام المتتالية دون نتيجة الموقف الفلسطيني الموحد.

ولكن مهما كانت الصعاب التي مرّ بها الشعب الفلسطيني والإنقسامات بقي الشعب الوطني الفلسطيني موحدا ضدّ الدولة الاسرائيلية وضدّ عقد اتفاقيات سلام منفردة بين الدول العربية واسرائيل.

وتبقى هذه الروح المقاومة الباعث الرئيسي للعودة وللتفكير العالمي الجدي بايجاد الحلول الناجحة للفلسطينيين.

وفي رأينا أنه يمكن إستعادة فلسطين بالموقف الموحد وبالهدف الواحد للفلسطينيين أولا، وبالوحدة بين السلطة وحركة حماس مما يقوي المقاومة.

كما يمكن استعادتها بإستثمار المتغيرات العربية سياسيا، والاهتزازات الأوروبية اقتصاديًا، والتغييرات في الإستراتيجية الأميركية، والإرتفاع فوق الصراعات المذهبية والتصنيفات الايديولوجية في العالم العربي والاسلامي. ونأمل أن تمتنع الدول العربية عن الدخول في معارك ليست لها ولا مفروضة عليها. كل ذلك نتمناه كي تعود فلسطين دولة موحدة مستقلة فتصبح القضية الفلسطينية تاريخًا من الماضي.

والسؤال الأخير الهام: ما هو مصير حق العودة للاجئين الفلسطينيين على ضوء الإهتمام الإقليمي والدولي بموضوع انتشار النازحين السوريين.

إن النزوح السوري لم يقتصر على انتقال السوريين من مناطق الدمار والحرب الى مناطق أكثر أمانا ولاسيما انتقالهم السريع والواسع الى لبنان عبر الممرات الرسمية والواقعية حتى بلغ عددهم ثلث عدد اللبنانيين. فأثروا في الإقتصاد اللبناني واليد العاملة وأصبحوا يزاحمون اللبنانيين في عقر دارهم بسبب الفرق الجوهري والملموس بين رواتبهم ورواتب اللبنانيين. كما أصبح قسم كبير من النساء والأطفال يفترشون الشوارع بقصد التسول.

ومهما كان التدخل الإقليمي والدولي لمساعدة النازحين والإهتمام بحاجاتهم فأنه لم يؤدّ سوى قسط متواضع من الحاجات الفعلية.

ولا نود التطرق الى سياسة النأي بالنفس وابقاء المداخل مفتوحة لإستقبال النازحيين مما أدى الى هذا العدد الغير المسبوق منهم نسبيا في أي دولة وعدم ضبط أماكن وجودهم جميعًا وتنظيمه.

ومع إن الأوضاع الأمنية من تهديدات وتفجيرات في الدول الأوروبية حملت هذه الدول على التوقف عن استقبال النازحين السوريين الذين قللوا مجازفاتهم البحرية لما رافقها من كوارث، فإنه يبقى على عاتق الدول الأوروبية والدول الصديقة أن تزيد قيمة الأموال الواجبة اخلاقيا للانفاق العادل على الشعب السوري في الدول المضيفة وفي طليعتها لبنان.

ومن جهة أخرى يقوم لبنان حاليًا بأحصاء السوريين الذين يستحقون صفة نازح وتطبيق القانون اللبناني على عملهم وعدم مضاربتهم للبنانيين، ودراسة طرق عودتهم الى سوريا أو حصرهم في مخيمات كبيرة ومنظمة ضمن المناطق الحدودية.

وبالنتيجة، نكرر قول وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني النقيب رشيد درباس إذ ينادي « أنه من الأفضل ترحيل النازحين بدلًا من استقبال أعداد إضافية.

والسلام عليكم

الدكتور خليل خيرالله

فلسطين: مسار ومصير

الخطة الصهيونية:

كان من نتائج مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧ تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ البرنامج الصهيوني الذي ينص على أن " هدف الصهيونية هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام". وتنفيذا لهذه المقررات، لم توفر المنظمة الصهيونية جهدا إلا وبذلته، وبإصرار، بدءًا من تنظيم اليهود حول العالم في إطار الحركة الصهيونية وتشجيع هجرتهم الى فلسطين وانشاء الوكالة اليهودية كجهاز تنفيذي لقرارات المؤتمر، وأولى مهامها جمع الاموال في صندوق قومي لشراء الاراضي في فلسطين وإقامة مستعمرات اليهود المهاجرين اليها.

إنشاء دولة إسرائيل وتوسعها: من نافل القول أن العمل على تحقيق هذه الاهداف مستمر ولا دليل على تراجع أو انكفاء. لم يكن مشروع إنشاء دولة اسرائيل، وتوسعها، ليمر لولا دعم الدول الغربية الاستعمارية، بدءًا من اتفاقية سايكس- بيكو (١٩١٦) لإقتسام منطقة فلسطين بأكملها، الى وعد بلفور (١٩١٧)، إلى تمركز الانتداب البريطاني في فلسطين تمهيدا لتسليمها للعصابات الصهيونية وإنشاء دولتهم. وقد شكّل فقدان السيادة وغياب الوعي القومي، بعد عهود طويلة من الاحتلالات، عاملا ذاتيا مساعدا للمشروع الصهيوني، ولما تزل عوامل ضعفنا تتفاعل حتى أيامنا هذه وأوضاعنا العامة في تدهور مريع. وهكذا تمكن الصهاينة من إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وقد سميناه عام النكبة. وكان لهذا نتائج كارثية، ففلسطين وقعت في الاسر ومعظم أرضها يهود وتم تهجير الفلسطينيين الى جوارها فخرجوا من لا دولة الى أشباه دول، مأزومة أصلا، فزادوا على أزماتها أزمة وعلى انقساماتها انقسامًا. وفي العام ١٩٦٧ سقطت الضفة الغربية والقدس والجولان وقطاع غزة وسيناء بيد اسرائيل، وقد سميناه عام النكسة. ومنذ ذلك التاريخ والاستيطان يتوسع في الضفة والقدس ويقضم الارض حتى بات فيها حوالي ٦٠٠ ألف مستوطن، ويهدد مشروع (E1) حول القدس بخنق القدس الشرقية ومعها أمل "العاصمة الفلسطينية". كل ذلك و"السلطة الوطنية" مكبلة بقيود اتفاقياتها مع الدولة العبرية، برعاية الدول التي أنشأتها ورعتها، وهي تطمح بإصرار لتكون دولة لليهود دون أن يعنيها وجود سكان البلاد الاصليين خارج أرضهم وقد ناهز عددهم الستة ملايين نسمة حتى العام ٢٠٠٣، وهو ثلثي عدد الشعب الفلسطيني. إن طرد أهالي ٥٣٠ مدينة وقرية في فلسطين عام ١٩٤٨، بالاضافة الى أهالي ٦٦٢ قرية صغيرة تعتبر أهم وأكبر عملية تنظيف عرقي مخطط له جرت في التاريخ الحديث. . وأهل هذه المدن والقرى المهجرة هم اللاجئون الفلسطينيون.

حق العودة في القانون الدولي: في اليوم التالي لوضع الميثاق العالمي لحقوق الانسان في ١٠ كانون الاول ١٩٤٨ والذي نص على حق الانسان بمغادرة بلده وفي العودة اليه، صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة القرار رقم ١٩٤ في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ ويقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفي التعويض. وقد أيّد المجتمع الدولي، منذ ذلك التاريخ، هذا القرار أكثر من ١٣٥ مرة ولم تعارضه الا اسرائيل، وبعد اتفاقية أوسلو عارضته حكومة الولايات المتحدة الاميركية. وهذا القرار اختصت الامم المتحدة الفلسطينيين به عام ١٩٦٩ وجعلته حقا لهم غير قابل للتصرف وذلك في القرار ٣٢٣٦ عام ١٩٧٤. وقد وضع القرار آلية للعودة وأنشأ مؤسسة دولية أصبح اسمها وكالة الغوث الدولية (أونروا) وانشأ لجنة التوفيق الدولية لتسهيل عودتهم وإعادة تأهيلهم.

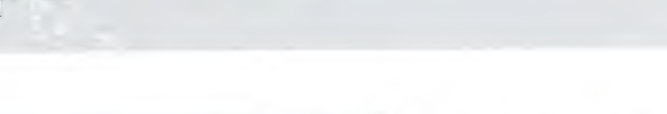
تمسك الفلسطينيون بحق العودة واعتبره اللاجئون حقا مقدسا لأنه حق تاريخي وقانوني وشخصي لكل منه ويختص بكامل الشعب في الوقت نفسه، وهو لا يعني مجرد عودة الفلسطيني الى أي مكان من فلسطين، كالضفة الغربية مثلا، بل الى سائر المدن والقرى التي سبق طرده منها أو مغادرتها لأي سبب هو أو أبواه أو أجداده (المذكرة التفسيرية للقرار ١٩٤) وحتى لو كان اللجوء داخل حدود الدولة الاسرائيلية ذاتها، كاللاجئين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية ويسكنون في غير مدنهم وقراهم.

والجدير ذكره إن الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل لا تكلّان عن محاولة إلغاء حق العودة عبر مشاريع بديلة كالتوطين أو حل الدولتين أو غيرها وكلها تحت يافطة خادعة عنوانها السلام وجوهرها دولة للفلسطينيين ودولة لليهود، بما ينطوي على ذلك من مبدأ عنصري يرفضه القانون الدولي لأنه يؤدي الى طرد الفلسطينيين من الدولة اليهودية المقترحة وإعطاء يهود العالم حقا في فلسطين مما يخلق دولة عنصرية تعاكس مباديء تطور المجتمعات ومباديء القانون الدولي.

حق العودة في الواقع وفي ظل صراعات المنطقة: بينا في هذه العجالة إن المشروع الصهيوني سائر في تحقيق أهدافه يساعده جهل ذاتي لمصالحنا ولوحدة حياتنا مع فساد يطال جميع شؤوننا وفشلنا في وضع خطة جدية معاكسة تحدد الهدف وتضع خريطة الطريق ووسائل التنفيذ وتميز صديق فلسطين من عدوها، غريبا كان أم قريبًا أم من أهل البيت، رغم أننا نجحنا مرات بمقاومته وإفشاله وردعه دون إيقافه.

حق العودة حق شخصي كما هو حق عام ومصلحة عامة لشعب باكمله، وقد كفلته القوانين الدولية ولا يسقط أبدا بمعاهدة أو باتفاق سياسي، حتى ولو قامت به جهات تمثل الفلسطينيين أو تدعي تمثيلهم. ويعني هذا الحق، أن تحقق، عودة فلسطين الى الفلسطينيين والغاء الكيان الصهيوني المبني على أكثرية يهودية وإنهاء حالة اللجوء التي ملأت جوار فلسطين بالمخيمات. لذلك فأن العودة لا تحتملها اسرائيل وتقاومها بشتى الطرق لأنها نقيض وجودها، ولا شيء يدل الأن على ان قوتنا ستفرضها فرضا مما يجعلنا نرى أن الحق بالعودة، على أهميته، يبقى حقا نظريا لا يعود بنا الى فلسطين إلا إذا اعدناها الينا.

إن الإتفاقيات العلنية أو السرية التي أقامتها اسرائيل مع بعض دول الجوار الفلسطيني ومع ممثلي الفلسطينيين، تحت شعار القرار الفلسطيني الحر، اعطاها دفعًا كبيرًا للمضي بمشروعها. وحصلت بفعل ذلك على اعتراف عالمي بها وباحتلالها وتفرغت لقهر الفلسطينيين وتوسيع الاستيطان وقضم الأرض وطرح مسألة توطين اللاجئين والتطبيع مع بعض الدول العربية وفتح الطريق أمامها لاقامة العلاقات وحماية بعض مصالحها، كل ذلك دون ان تتنازل عن أي شبر من أرض أو ذرة من مصلحة.
إن ما يجري اليوم من تدمير دول محيط فلسطين وإغراق المنطقة بدمها ودمارها، بدءًا من العراق، خطير للغاية. إن مهندسي هذه "الفوضى الخلاقة" قدموا فائدة كبيرة لإسرائيل تبرر بها وجودها العنصري، خاصة إذا أعيد تشكيل المنطقة طائفيًا وإثنيًا. ولم يسلم لاجئوا فلسطين من التهجير مرات من الجمهورية السورية الى لبنان وقبلها من العراق الى الاردن وقبلها من الاردن الى لبنان. . وكل ذلك والجنون لما ينته ولا حل يلوح في الأفق. والخطر إن عدد اللاجئين من دول مثل العراق وسورية قد فاق أعداد اللاجئين الفلسطينيين وهم في وضع مزري يتكرر معه ما حصل في فلسطين: دول تدعم الخراب وتفتش فيه على من تساعده إنسانيا! والحقيقة إن الانسانية لم تتحرك مع لاجئي العراق والجمهورية السورية إلا لدعم تثبيتهم في مناطق تهجيرهم الحالية لقاء أموال ومساعدات معينة إتقاء لتدفقهم الى سائر العالم! فمن يلتفت بعد الى لاجئي فلسطين؟ وعليه، تهدد وكالة غوث اللاجئين (أونروا) بتقليص المساعدات الصحية والاجتماعية والتربوية (إغلاق ٧٠٠ مدرسة) بحجة العجز المالي الذي بلغ ٨٠ مليون دولار، ويرى فيه البعض تمهيدا لالغاء الوكالة كشاهد حيّ على قضية اللاجئين ومقدمة لانهاء القضية الفلسطينية.
وأخيرا، هل نسأل أين فلسطين وأين موقعها في اهتمامات العرب؟ الأجدر أن نسأل أين العرب وأين قضاياهم واهتماماتهم من اسرائيل، إذ إن اسرائيل باتت اليوم كأنها ضمن تحالف سني-عربي. فالكل يتهافت لأجل اقامة علاقات معها. . . . إن العرب كانوا سابقًا يربطون التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي بنجاح اتفاقيات السلام الموقعة معها، لكننا للأسف نجد الأن أن التطبيع اولوية حتى من دون نجاح أي مبادرات" (اسماعيل هنية - نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس: خطبة الجمعة ٢٠١٦/٦/٢٤ في مسجد فلسطين في غزة)
أما جوابنا التاريخي الطبيعي فهو إن فلسطين لن تعود إلا إذا عادت إليها دمشق وبغداد وبيروت وعمان بخطة نظامية معاكسة تعيد مسار التاريخ الى مصيره.



البروفسور كميل حبيب

اللجوء الفلسطيني والسوري الى لبنان بين حق العودة وخطر اللاعودة

إنّ كلمة اللاجئ تطلق على كلّ شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت، وسببت له خوف له من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد. وهذا اللجوء إذا طالت مدّته سيدفع الدولة المضيفة نحو خيارات قاسية: إما إعادة تهجير من لجأ إليها وإمّا الرضوخ لضغوط التوطين. والتوطين كلمة عامة تعني اعطاء وطن لمن له وطن آخر يحق له العودة إليه، فيؤدي اسكانه واعطاءه جنسية الدولة المضيفة إلى حرمانه من حق عودته الى وطنه الأم أي خسارته لجنسيته الأصلية.
ولبنان في تاريخه الحديث، وعلى الرغم من صغر مساحته، فإنه تحمّل عبء لجوء سكان البلدان المجاورة له بسبب الحروب التهجيرية التدميرية التي تعرّضت لها، فمن حدودنا الجنوبية جاء الفلسطينيون الذين هجّرهم العدوان الإسرائيلي الذي تجلّى باحتلال أراضي فلسطين وجعلها دولة اسرائيل بعد ارتكاب المجازر بحق سكانها الأصليين وتهجير من نجا منهم من القتل.
ومن الشمال والشرق، هرب السوريون من آلة الموت التكفيرية والعبثية التي لم تترك أهل قريةٍ دخلوا فيها إلا وأردتهم قتلى أو عبيد، ومن نجا منهم هاجر إلى البلدان المجاورة وكان للبنان النصيب الأكبر من هذا اللجوء.
وإذ تتشابه مبررات اللّجوء السوري والفلسطيني لناحية الهرب من الموت واستحالة العودة قبل تحقق الأمان المطلوب، فإن المخاطر على لبنان من توطين اللاجئين الفلسطينين والسوريين كبيرة، وإن لم نشعر بها اليوم فإنه وفي خلال مئة عام قادمة سيصبح التوطين حتميًا ولن تعود مخيمات اللاجئين قادرة على استيعاب قاطنيها، ولسوفَ نستعرض في هذا البحث مبررات الخوف من توطين اللاجئين والأعداد المرتقبة لهم في خلال مئة عام.

أولاً: اللجوء الفلسطيني

بدأ توافد الفلسطينيين إلى لبنان بدءًا من نكبة العام ١٩٤٨ واحتلال فلسطين من العصابات الصهيونية التي أمعنت قتلًا بالفلسطينيين واستولت على قراهم برضى وقبول الاحتلال البريطاني.
في ذاك العام طلبت الهيئة العربية العليا من الحكومة اللبنانية "عدم السماح للفلسطينيين بدخول لبنان. . . وإعادة من كان قد وصل منهم الى فلسطين".
لكن الحكومة اللبنانية لم تستجب لهذه الدعوة، بل استقبل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري

اللاجئين في صور مرحّبًا بهم : "أدخلوا بلدكم لبنان" ؛ وكذلك فعل وزير الخارجية حميد فرنجية قائلًا :"سنستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، مهما كان عددهم ، ومهما طالت إقامتهم ، ولا يمكن أن نحجز عنهم شيئًا ، ولانتسامح بأقل إمتهان يلحقهم وما يصيبنا يصيبهم ، وسنتقسم في ما بيننا وبينهم أخر لقمة من الخبز" . وقد أحصي في العام ١٩٤٩ وجود نحو ١٢٠ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان .

فور استتباب الأمر للعدو الإسرائيلي ، بدأت معركة إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وتولّت الولايات المتحدة الاميركية هذه المهمة ، حيث توهّمت أن الصراع العربي مع اسرائيل سينتهي عند حلّ مشكلة اللاجئين . وظهر هذا الموقف في حوار جرى في بيروت بتاريخ ٦ نيسان سنة ١٩٤٩ ما بين مدير عام وزارة الخارجية والمغتربين فؤاد عمونٍ ، والسيد جورج ماجي منسّق المساعدة الأمريكي لليونان بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك تنفيذًا للبند الرابع من بيان الرئيس ترومان .

وقد صرَّح ماجي قائلًا :"أن نيّة الحكومة الأمريكية متجهة ببادىء الأمر إلى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة القاضي بوجوب السماح للاجئين بالعودة إلى بلادهم والعمل إلى إنعاش حالتهم الاقتصادية والاجتماعية . غير أنّه لا يخفى أن عددا منهم يأبى الرجوع ، فلا بد إذا من البحث عن أماكن يستوطنون فيها . فهل بوسع لبنان أن يقبل بهم؟" .

وتابع جورج ماجي : "لقد طلبت الحكومة اللبنانية قرضًا من المصرف العالمي يقَّدر بخمسة عشر مليون دولار لتحقيق ازدهاره الزراعي . ألا يسهل تنفيذ هذا المشروع قبول عدد من اللاجئين؟" .

وسأل ماجي : "هل يمكنك أن توضح لي رأيك عن إمكان سورية والعراق أن يقبلا عددًا من اللاجئين؟" . فأجابه فؤاد عمون : " إنّك تعرف طبعا أن سورية والعراق تتسعان لأكثر ممّا فيهما من سكان ، ولن أناقشك في ذلك ، وإن كان نقل السكان من بلد إلى آخر أمرا عسيرا لا يخلو من الأخطار ولكن للقضية وجهة سياسية لا يمكن التغاضي عنها" .

بعد انجاز جورج ماجي مهمته بدأت تتوالى مشاريع توطين الفلسطينيين في البلاد التي هجّروا إليها ، ومن أبرز هذه المشاريع :

- مشروع بعثة التحقيق الاقتصادية لعام ١٩٥٠ : تضمَّن هذا المشروع وسائل معالجة مشكلة اللاجئين من خلال إستيعابهم إقتصاديًا في البلدان المقيمين فيها .
- بتاريخ ٢ كانون الأول ١٩٥٠ صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الرقم ٣٩٣ المتعلق باستمرار مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وتأسيس صندوق إعادة الدمج ، حيث ذكَّرت المادة الرابعة منه بأن إعادة دمج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية سواء بإعادتهم إلى ديارهم أو بإعادة توطينهم أمر ضروري ، لتحقيق أحوال السلام والاستقرار في المنطقة .
- مشروع الرمداني لعام ١٩٥٢ الرامي إلى توطين اللاجئين الى سوريا ، في سهل الرمداني .
- مشروع جونستون ، مندوب الرئيس الاميركي آيزنهاور الذي قام بزيارات عدة للمنطقة ما بين

١٩٥٣- ١٩٥٥ لإقناع الدول العربية بالتعاون مع اسرائيل في إستثمار مياه نهر الاردن ، ودمج اللاجئين بالدول المضيفة .

- مشروع سيناء ١٩٥٥ ؛ لتوطين اللاجئين الى غزه ، في صحراء سيناء .
- مشروع الوادي الاخضر ؛ منطقة زراعيةتبرعت بها المملكة الليبية لتوطين الفائض عن عدد اللاجئين الذين يستطيع لبنان إستيعابهم .
- مشروع همرشولد الامين العام للأمم المتحدة ، الذي قدم تقريرًا للجمعية العمومية في دورتها الرابعة عشرة (١٩٥٩) يطرح تصورًا لحل مشكلة اللاجئين من خلال دمجهم في نظام تنمية اقتصادية يضم الدول العربية وإسرائيل . هو الأخطر لأنه صادر عن الأمين العام للهيئة الدولية الاعلى ، الصادر عنها قرار حق العودة رقم ١٩٤ .

وفي العام ٢٠٠٣ ظهر بالتوازي اقتراحين لتوطين الفلسطينيين ، الأول تقدَّم به النائبان الأوروبيان اميلو مننديز دل فاللي وجانيس ساكيلاريو ، تحت عنوان السلام والكرامة في الشرق الأوسط ، وبموجبه تدعى الدول المعنية الى بذل كل امكاناتها للاعتراف باكتساب الجنسية لمن يقيم فيها من اللاجئين الذين وجدوا فيها ملجأ اذا رغبوا في ذلك ، ووضع حد للتمييز حيال اللاجئين الفلسطينيين وهذا ما يسهل اندماجهم . والثاني تقدَّمت به النائبة عن ولاية فلوريدا إليانا روس أمام الكونغرس وينص على أن تتولى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين مهمة توطينهم .

إن وجود اللاجئين الفلسطينيين هو أحد أسباب استمرار الأزمات العسكرية في الشرق الأوسط ، ولهذا فإن السعي لإيجاد الحل النهائي لمسألة اللاجئين هو مطلب اسرائيل ومطلب المجتمع الدولي ، وهم يرون أنهم إذا نجحوا بإقناع الدولة المستضيفة للفلسطينيين بتوطينهم فهو أمر جيّد بنظرهم ، وإذا لم ينجحوا فإنهم يرون بأن الزمن كفيل بحلّ هذه الأزمة من خلال وصول الدولة المستضيفة إلى خيار التوطين كأمر واقع لا مفرّ منه ، وذلك لأسباب ديمغرافية بحتة . فلقد أحصي في العام ١٩٥٠ وجود نحو ١٢٧٦٠٠ لاجئ فلسطيني في لبنان ، وبخلال عشر سنوات ارتفع العدد إلى ١٣٦٥٦١ لاجئ ، أي بزيادة نسبتها ١،٠٧ ، وحتى العام ١٩٧٠ أصبح عدد اللاجئين الفلسطينيين ١٧٥٩٨٥ أي بزيادة نسبتها ١،٢٨ ويبدو أن ارتفاع نسبة الهجرة إلى لبنان بفعل نكسة العام ١٩٦٧ وما رافقها من تهجير إضافي . وإلى ما قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين ٢٢٦٥٥٤ لاجئ محافظًا على زيادة نسبتها ١،٢٨ . وحتى انتهاء الحرب الأهلية في لبنان في العام ١٩٩٠ بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين ٣٠٢٠٤٩ أي بزيادة نسبتها ١،٣٣ ويعزا سبب ارتفاع نسبة اللاجئين إلى الاستقرار الأمني الذي رافقه زيادة الولادات وقلة الوفيات نتيجة توقف الحروب .

وفي خلال العشرين عامًا السابقة استقرت نسبة الزيادة على ١،١٥ وهي أقل نسبة زيادة كل عشر سنوات ، قررنا اعتمادها لبيان كيف سيصبح عدد اللاجئين الفلسطيين بعد نحو مئة عام .

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٥٠	١٢٧٦٠٠	٢٠٢٠	٤٩٨٢٠٢	٢٠٩٠	١٣٢٨١٩٢
١٩٦٠	١٣٦٥٦١	٢٠٣٠	٥٧٣١١٥	٢١٠٠	١٥٢٧٩٠٧
١٩٧٠	٢٧٥٩٨٥	٢٠٤٠	٦٥٩٢٩٣		
١٩٨٠	٢٢٦٥٥٤	٢٠٥٠	٧٥٨٤٢٩		
١٩٩٠	٣٠٢٠٤٩	٢٠٦٠	٨٧٢٧٢		
٢٠٠٠	٣٧٦٤٧٢	٢٠٧٠	١٠٠٣٦٦٣		
٢٠١٠	٤٣٣٠٨١	٢٠٨٠	١١٤٤٥٨١		
النسبة المفترضة لزيادة أعداد الفلسطينيين في لبنان كل ١٠ سنوات ١،١٥٠٣٦٧					

ومن خلال هذا الجدول نرى أنه في العام ٢١٠٠ سيصبح عدد اللاجئين الفلسطينيين نحو مليون ونصف مليون لاجئ، فهل ستبقى المخيمات الصغيرة قادرة على استيعابهم أم ستتحوّل إلى مدن؟، وهل سيبقون متجمعين في هذه المخيمات أم سينتقلون للعيش خارجها؟ وهل تملك الدولة اللبنانية مقومات وبنية تحية قادرة على تلبية احتياجاتهم أم ستعاني أزمات لا نعلم مداها؟ هي أسئلة جدّية نطرحها على بساط البحث آملين من جهات القرار في الدولة اللبنانية حملها على محمل الجدّ.

ثانيًا: اللجوء السوري

لا نشعر كثيرًا بمخاطر اللجوء السوري إلى لبنان، لأسباب عديدة أبرزها أن سهولة التنقل بين البلدين دون حاجة إلى تأشيرة دخول، والتواجد الكثيف للعمّال السوريين على الأراضي اللبنانية قبل الأحداث في سوريا، قد جعل من تواجد السوريين على الأراضي اللبنانية أقلّ صخبًا من الوجود الفلسطيني وإن كان يفوقه خطورة إذ أن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين غير مقيمين في مخيّمات اللجوء وإنما في المدن والقرى اللبنانية، بل وأصبحوا جزءًا من هذا النسيج. فالتعليم في المدارس الرسمية والطبابة في المستشفيات الحكومية والإقامة ضمن مساكننا، . . . ولكن بعد أحداث سوريا تدفق السوريون إلى لبنان بعشرات الآلاف دون وجود احصائيات دقيقة حول أعدادهم، وإن كانت بعض التقديرات تحصي أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ سوري.

وبعد ما ترتب عن هذا التواجد من آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية وبيئية وحتى ديموغرافية، اضطرت الحكومة اللبنانية إلى مواجهة هذا الملف عبر تشكيل خلية وزارية لمتابعة مختلف أوجه موضوع "نزوح" السوريين إلى لبنان، واتخذت هذه اللجنة بعض التوصيات لمواجهة حالة تدفق "النزوح" بالتنسيق مع مختلف الادارات المعنية. وبدعوة من الحكومة الألمانية،

التأمت مجموعة الدعم الدولية في ٢٨ تشرين الأوّل ٢٠١٤ في برلين بحضور رئيس الحكومة اللبناني للتركيز على وضع الرعايا السوريين المتواجدين في لبنان، حيث تعرّض لبنان لضغوط بغية توطينهم (منحهم حقّ التجنس) أو عبر اعتبارهم لاجئين بمفهوم اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين للعام ١٩٥١.

مما لا يخفى على أحد، أنّ الرعايا السوريين المتواجدين على الإقليم اللبناني مقسمون إلى ثلاث فئات: فئة المهجرين نتيجة آثار النزاع المسلح، فئة الهاربين بسبب معارضتهم للنظام سياسيًا أو عسكريًا، وفئة المهاجرين الاقتصاديين الذين يبحثون عن فرص عمل وعن أرباح تجارية أو عن مستوى عيش أفضل. إلا أنه وبصرف النظر عن مبررات اللجوء السوري في لبنان، فإن النتيجة هي واحدة أن لبنان يتحمل عبىء تواجدهم في أرضه، ولقد عدّد د. غازي وزني في جريدة السفير الصادرة في ٩ نيسان ٢٠١٦ الاخطار الناجمة عن النزوح السوري على النحو التالي:

١- تصل خسائر لبنان حتى عام ٢٠١٦ الى حدود ٢٠ مليار دولار.

٢- ارتفاع الكثافة السكانية من ٣٧٠ شخصًا في كلم٢ الى ٥٢٠ شخصًا وما ترتب على ذلك من ازدياد في نسبة الجريمة على كافة انواعها: قتل، مخدرات، واتجار بالبشر.

٣- ارتفاع نسبة البطالة من ١١٪ الى ٢٥٪ من القوى العاملة.

٤- زيادة نسبة الفقراء الى حوالي ١٦٠ الف نسمة، من ٢٨٪ الى ٣٢٪.

٥- إن منح صفة لاجىء للسوريين النازحين يرتب، كما ذكرنا آنفًا، اعباء انسانية واجتماعية واقتصادية واحترام مبدأ "عدم الابعاد" حتى انتفاء اسباب اللجوء.

كما أن الأستاذ سليم نصّار في مقالة له بعنوان عن احتمال توطين اللاجئين السوريين في لبنان منشورة في جريدة النهار تاريخ ٢٥/ ٥/ ٢٠١٦ قد وضع صورة واقعية حول استحالة عودة السوريين إلى بلادهم في القريب العاجل، حيث رأى بأن الأراضي السورية موزعة بين تنظيمات المعارضة والقوات الإيرانية والروسية. كما أن نفوذ الميليشيات المقدَّر عددها بمئتي ألف مقاتل، موزعة على ١٨ تنظيما شيعيا، وأكثر من مئة تنظيم سنّي. ويقدِّر مراقبو الأمم المتحدة أن عملية جمع السلاح في حال توقف القتال، وهُزِمَ "داعش"، يحتاج الى خمس سنوات، والى خمسين ألف مراقب ومجنَّد. أما بالنسبة الى إعادة الإعمار، فإن مشروع تأمين السكن والكهرباء والمياه وبناء المدارس والمستشفيات لأكثر من سبعة ملايين لاجىء في تركيا ولبنان والأردن. . . هذا المشروع يحتاج الى مدة طويلة بكلفة قدّرها البنك الدولي بـ ٢٤٥ مليار دولار. وبقي السؤال الأهم: في حال توقفت الحرب، هل يستطيع كل مواطن سوري العودة الى منطقته. . . والى منزله؟ تجيب المصادر الاميركية والروسية والإيرانية

بالنفي، لأن الدول الكبرى عادت لتقتنع بضرورة استمرار الحدود التي رسمها اتفاق سايكس - بيكو. والسبب أن هذه الدول رأت في محو الحدود المعتمدة قبل مئة سنة، ومع بقاء الحدود الخارجية كما رسمها ممثلا بريطانيا وفرنسا، يسمح في الوقت ذاته بتغيير التصاميم الداخلية بحيث يمكن الدولة العراقية أن تصبح ثلاث دول... والدولة الليبية السابقة ثلاث دول.. والدولة اليمنية دولتين... والدولة السورية خمس دول على أقل تقدير. ومن المؤكد أن التنظيم الجديد للدويلات السورية المستحدَثة ستضيق مجالاتها على استيعاب سبعة ملايين لاجىء. لهذا السبب تفرض المانيا على كل لاجىء سوري أن يتعلم اللغة الألمانية لأن إقامته ستطول... ولأن عودته قد تحاكي عودة اللاجىء الفلسطيني الى فلسطين!

ولهذه الأسباب برزت الدعوات الدولية لتوطين اللاجئين السوريين في لبنان. ولقد أثارت زيارة الأمين العام للأمم المتحدة الى بيروت سجالات سياسية ومخاوف من نوايا لدى المجتمع الدولي ترمي الى توطين ٣٨٠ الف لاجىء سوري في لبنان. وكانت مجلة Foreign Affairs الاميركية قد دعت في عددها الصادر في تشرين الثاني/ كانون الاول من عام ٢٠١٥ دول اللجوء الى ادماج النازحين السوريين في الحياة الاقتصادية لهذه الدول. وإذا ما تمّ ذلك، عبر تقديم المساعدات المالية من الدول الغربية، فإن النازحين سوف يساهمون في النمو الاقتصادي لدول اللجوء، كما ولسوف يساهمون في إعادة إعمار سورية بعد انتهاء الحرب. ولكن ماذا لو لم تنته الحرب في وقت قريب؟. هذا يعني ان اقامة السوريين، كما الفلسطينيين من قبلهم، لم تعد مؤقتة بل دائمة، وبأن السوري لم يعد نازحًا بل لاجئًا، ويعود اليه تقرير عودته "الطوعية" "لا" "القسرية".

وقد أحصى معالي الوزير سليم جريصاتي في مقالة نشرها في جريدة النهار تاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠١٦ المخاطر الجديّة لتوطين السوريين، وأن هذه المخاطر ثابتة وفقًا لما يأتي:

١- إن المقال الذي نشره رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم (٩ تشرين الاول ٢٠١٥) يوصي صراحة باستيعاب المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون، لنمو اقتصادات الدول المضيفة، ويذكر بالاسم لاجئي الحرب السورية.

٢- دعا الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في ٣٠ آذار ٢٠١٦، الدول الى الموافقة على إعادة توطين نحو نصف مليون لاجئ سوري خلال السنوات الثلاث المقبلة، وحضّ على تعهد سبل قانونية جديدة واضافية لقبول اللاجئين السوريين مثل إعادة التوطين او القبول لأسباب انسانية او للم شمل الأسر، فضلًا عن اتاحة فرص العمل او الدراسة.

٣- وضع بان كي مون تقريرًا وزع في ٢١ نيسان ٢٠١٦، على ان يقدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة في اجتماعها المخصص في ١٩ ايلول المقبل لموضوع المهاجرين اللاجئين والنازحين حول العالم. يورد بان كي مون صراحة في الفقرة ٨٦ من تقريره: "يحتاج اللاجئون

إلى التمتع بوضع يسمح لهم بإعادة بناء حياتهم والتخطيط لمستقبلهم، وينبغي ان تمنح الدول المضيفة اللاجئين وضعًا قانونيًا، وان تدرس اين ومتى وكيف، تتيح لهم الفرصة ليصبحوا مواطنين بالتجنّس"!

٤- صرح ستيفان دوجاريك، الناطق باسم الامم المتحدة، بتاريخ ١٩ أيار ٢٠١٦، ردًا على ما أبداه لبنان الرسمي من سخط على التقرير أعلاه، بأن الفقرة ٨٦ تلك من تقرير الأمين العام للامم المتحدة، إنما تتماهى مع المادة ٣٤ من "الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين".

هكذا ومنذ الأشهر الأولى للتواجد السوري في الأراضي اللبنانية وتطلق الدعوات إلى توطينهم، فماذا سيكون عليه الحال لو تمّت الموافقة على طرح الأمين العام للأمم المتحدة بتوطين ٣٨٠ ألف سوري في لبنان، إن هذا العدد في العام ٢٠١٦ ولو اعتمدنا ذات المعيار المعتمد لنسبة تزايد اللاجئين الفلسطينيين (أي ١،١٥ كل عشر سنوات) في العام ٢١٠٠ سيكون هناك نحو مليون ومئتي الف سوري مقيمين إقامة دائمة في لبنان، وفق ما هو مبيّن في الجدول الآتي:

السنة	العدد	السنة	العدد
٢٠١٦	٣٨٠٠٠٠	٢٠٧٦	٨٨٠٦٤٧
٢٠٢٦	٤٣٧١٣٩	٢٠٨٦	١٠١٣٠٦٨
٢٠٣٦	٥٠٢٨٧٠	٢٠٩٦	١١٦٥٤٠٠
٢٠٤٦	٥٧٨٤٨٦		
٢٠٥٦	٦٦٥٤٧١		
٢٠٦٦	٧٦٥٣٦٦		
النسبة المفترضة لزيادة أعداد السوريين في لبنان كل ١٠ سنوات وفق ذات السبة المعتمدة للفلسطينيين ١،١٥٠٣٦٧			

وإذا جمعنا أعداد الفلسطينيين والسوريين المقيمين إقامة دائمة في العام ٢١٠٠ سيكون بحدود ثلاثة ملايين مقيم بصفة لاجىء أو مواطن لا ندري. فأين اللبناني الأصيل من هذا العدد المضاف من المقيمين وهل يستطيع لبنان استيعاب هذه الأعداد؟

ثالثًا: الحل بالاصرار على تطبيق مبدأ لا توطين

إن نسبة اعداد اللاجئين في لبنان هي كبيرة ومخيفة؛ أعداد اللاجئين في لبنان، بل وإن تطوّر هذه الأعداد في المستقبل، ونظرًا الى المعادلة الديموغرافية الحساسة التي تحكم البلد وخصوصًا من

الناحيتين الطائفية والمذهبية، الامر الذي يؤثر وينعكس على التوازن السياسي والطائفي والوطني. من هنا الأهمية الكبرى التي يوليها لبنان لمسألة رفض التوطين. ويستند لبنان في تمسُّكه برفض التوطين إلى[1]:

- وثيقة الوفاق الوطني التي نصَّت في مبادئها الأساسية على رفض التوطين، وقد حاز هذا الاتفاق يوم إقراره اعترافًا وقبولًا عربيًا ودوليًا من خلال مباركته وتأييده من جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي.
- المبادرة العربية للسلام الصادرة في ختام القمة العربية الرابعة عشرة التي عقدت في بيروت في ٢٨ آذار ٢٠٠٢، والتي تطالب في الفقرة "ب" منها "بالتوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤".
- المبادئ والبروتوكولات والمعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان المدنية والسياسية، ولا سيما منها "الاعلان العالمي لحقوق الانسان" التي تؤكد كلها الحق الانساني والقانوني لكل فرد في العودة الى وطنه وأرضه ودياره.

وبالعودة إلى مقدمة الدستور اللبناني التي تنصّ على ان لبنان عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء، فإن هذه المواثيق لا سيِّما العربية منها- تلزم لبنان برفض التوطين، ومع ذلك ومراعاةً للخصوصية اللبنانية جاء النص على رفض التوطين في الفقرة "ط" التي ادخلت في مقدمة الدستور اللبناني وفقا لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف).

وإن اللجوء الفلسطيني والسوري الى لبنان قد جعل الكيان اللبناني بمثابة قضية وجودية. هذا يعني ان الاستقرار في لبنان، او اللاستقرار، أضحى مرتبطًا بالقضيتين الفلسطينية والسورية. وما يزيد الأمور تعقيدًا هو شغور موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية، اذ لا يوجد سلطة تفاوض بشأن اللاجئين على الاراضي اللبنانية. وإنه لمن المؤسف القول بأن اللبنانيين لم يتعلموا من الدروس الماضية عندما أصبح اللجوء الفلسطيني مسألة انقسامية بين اللبنانيين، إذ كانت الشرارة لبدء الحرب العبثية عام ١٩٧٥ والتي لم ننته من تداعياتها بعد.

فلا أحد يستطيع أن يلزم الدولة اللبنانية بأن تمنح حقوقًا اجتماعية واقتصادية وسياسية (التي بدأ يطالب بها البعض)، إلا بالمفهوم الضيق للحقوق الإنسانية المكرسة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ بل على العكس تترتب على المجتمع الدولي موجبات تجاه لبنان، حيث أنّ الآثار

[1] مي عبود أبي عقل، تحقيق حول مسألة التوطين، جريدة النهار، تاريخ ١٣ آب ٢٠٠٩.

الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية والسياسية الناتجة عن هذا التواجد كبيرة ومرهقة ومرشحة للتفاقم. مع الإشارة أنّه لا يوجد أيّ ميثاق دولي يمنع لبنان من أن يضع تشريعات تنظم دخول الأجانب إلى أرضه وحماية حدوده واقتصاده وسوق عمله.

وعلى لبنان الرسمي، أن يضمن حقوقه على مستوى الأمم المتحدة. فالتضامن مع الشعب السوري والشعب الفلسطيني يكون بالعمل لضمان حق العودة الآمنة له ليعيش بكرامة على أرضه. وبالمقابل، إنّ السيادة اللبنانية تقضي حماية حقوق المواطن اللبناني أولًا والتعامل إنسانيًا مع كلّ أجنبيّ ضمن احترام الدستور وتغليب المصلحة اللبنانية على أية مصلحة أخرى. وإلا سنصل إلى زمن يكون فيه اللبناني لاجئ في أرضه.

الدكتور فرحان صالح

فلسطين الضائعة بين "الشعب المختار" و"خير أمة أخرجت للناس"

خطاب الهزيمة

تُعدّ القضية الفلسطينية عنوانًا أساسيًا للعدالة الإنسانية في القرن العشرين، ومختبرًا للسياسات الدولية، فالمشاريع الغربية هيأت المناخات التي أدت إلى تنفيذ قرار التقسيم عام ١٩٤٨، هذا القرار الذي أستند ظاهريًا على "اتفاقية سايكس - بيكو" ومن ثَمّ على وعد بلفور (١٩١٦)، شكّلا إعلانًا بانتهاء الخلافة العثمانية، والبدء بمرحلة استعمارية جديدة، تمثلت باقتسام وتقاسم إرث الخلافة بين الفرنسيين والإنكليز، حيث كانت أحلامُ الشعب العربيِ ورغباته تنادي بالإتحاد والوحدة والتعاون لا التجزئة.

ينسى البعض ومنهم المؤرخون، أنّ هذه المعاهدات استمدّت مشروعيتها من العودة للأخذ بنظام الملّة العثماني الذي شرّعت له الخلافة العثمانية في علاقاتها مع مواطنيها من الأقليات، وتمّ تحويره والأخذ به استنادًا لمعاهدات النبي محمد مع اليهود والمسيحيين في عشرينات القرن السابع الميلادي. هذه التشريعات التي أبرمت مع اليهود والمسيحيين وأدت إلى انكفائهما سياسيًا، بل أدت إلى جبّ الإسلام تراث ما سبقه من تشريعات وقوانين، وبالتالي وراثة خلاصة تعاليم هاتين الديانتين، حيث تمّ إعلان انتهاء سيطرة الامبراطوريات الأجنبية على المنطقة التي انتشر ومدّ الإسلام العربي نفوذه عليها.

حملت معاهدات النبي مع "أصحاب الوجدان المشترك" إعلانًا لمرحلة جديدة بين المسلمين و"أهل الذمة" أي من هم بذمة الله ورسوله. انطلاقًا من هذه المعاهدات بنيت علاقة الولاء والانتماء.. وهكذا وبالطريقة نفسها، واستنادًا على هذه المرجعية ذاتها، شرّعت الخلافة العثمانية التعامل مع الأقليات الدينية، ومن ضمنها من كانوا من الديانة الإسلامية، فكان نظام الملة العثماني المبرر الأساسي لإيجاد تراتبيات تشريعية معينة بين طوائف الخلافة العثمانية وأديانها. هذا النظام استند إليه مستشرقون غربيون، قبل وبعد الحرب العالمية الأولى، وهو ذاته قد وظفه المستعمرون في اتخاذ قرار التقسيم أي "سايكس- بيكو"، وهو ذاته أيضًا شكل الخلفية لـ"وعد بلفور"، وقرارات الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين الفلسطينيين العرب اليهود والفلسطينيين العرب من المسيحيين والمسلمين. لقد ساهمت الأنظمة العربية الإسلامية، بتهجير مواطنيها من اليهود العرب إلى فلسطين، وكانت بما مارسته تساند الكيان الصهيوني الذي قام بتهجير الفلسطينيين من فلسطين إلى دول الشتات، لتكتمل المأساة بشقيها.



في عودة إلى الوراء، نرى في العالم الأوروبي بعد الحرب العالمية الأولى بروز تيارات فاشية ونازية مهدت المناخات للحرب العالمية الثانية، والتي أدت إلى موت عشرات الملايين من المواطنين، كما أدت إلى خلق مناخات لانتشار نزعة الكراهية ولاسيما في ألمانيا ضد اليهود الألمان، تلك النزعة أدت إلى قتل عدد كبير من اليهود، وقد استغلها النظام الاستعماري آنذاك لتبرئة ذمّته، ولنقل ملايين اليهود الغربيين إلى فلسطين. بهذه الممارسات، وتلك، تم تأسيس الكيان الصهيوني، وكأن الاستعمار كان يحاول أن يتخلص من جرائمه بهذه الطريقة المشبوهة. لقد حلّ هذا النظام أزمته بنقل اليهود إلى خارج أوروبا، وبهذا تمّ انتاج أزمة جديدة بدأت بتنفيذ "وعد بلفور" وتقسيم فلسطين. وبهذا قوّض النظام الاستعماري إرثَ عصر التنوير القائم على المواطنة والعلمانية وحقوق الإنسان وفصل الدين عن الدولة. بهذه الأساليب اخترق المستعمر النسيج الاجتماعي لأصحاب الوجدان المشترك.

هذا الإرث استحضر أيضًا رواسب التراث الديني المسيحيَ الإسلامي في الحروب الصليبية، لكن على يد الأوروبيين الذين كان لهم دور أساسي في تأسيس الكيان العنصري الصهيوني، والذي أدلجوا للمسألة اليهودية على أنها قومية متكاملة في ذاتها. إلا أنهم اعتبروا الفلسطينيين، من الأديان الأخرى، أنهم شراذم بشرية. لقد أدلج الإعلام الغربي للثقافة التي تحمي مصالحه معتبرًا أن الصراع هو صراع ديني يهودي إسلامي.

هذه الصورة التي كان قد رسمها المستشرقون للعالم العربي، هي ما أخذ بها ونفّذها المستعمر الإنجليزي- الفرنسي، وهي ذاتها التي تبنتها الأنظمة العربية ضمنيًا، وبنت قيمها وقوانينها وحروبها على أساسها. بهذه الوسيلة تم التأسيس ليس لصراع إسلامي- يهودي فحسب، بل لصراعات بين الأديان التي تعيش في هذه المنطقة أيضًا. كما تمّ إنشاء أحزاب قومية انطلاقًا من الدمج الكامل بين المكوّنات القومية والثقافات الدينية، ودين الدولة في فلسطين (الجديدة) يهودي، وفي الدول العربية الإسلام.

إنّ هذا الإرث المستمر سهّل للمستعمرين السيطرة، وتنفيذ سياسة "فرّق تسد"، كما أنه ذاته شكّل المبرّر لكلّ الحروب الدينية التي كان اليهود والمسلمون والمسيحيون وقودًا لها، هي ذاتها أعطت التبريرات للنظام الاستعماري الصهيوني، والأنظمة الإسلامية التي خاضت حروبها باسم الدين، لكن لخدمة الحكام المستبدين.

بهذه الأساليب والأيديولوجيات استمرّ الغرب في سيطرته، كذلك استمرت الأنظمة العنصرية الدينية المستبدة في السلطة. وبهذه الأساليب تجذّرت الخلافات الطائفية والدينية، واستمرّت الحروب العبثية بين الطوائف مع بعضها. وبهذه الأساليب التي لم يتمّ مراجعة لها، تستمرّ شعوب المنطقة في تعداد ضحاياها و"شهدائها". والمضحك المبكي أن كل منهما يدافع عن قيم أخلاقية دينية،

بينما الآخر الغربي يزعم أن ما يقوم به يستند إلى تعاليم عصر التنوير.

إن تحرير الأديان من السياسة، هو المدخل لعودتها إلى نقائها وعذريتها الأولى. فالإسلام، كما الأديان الأخرى، هو دين الله، دين الذين يؤمنون به، ويتوارثون تعاليمه، وليس دين الدولة التي لها دفاتر ضرائب وحسابات واقعية وليس إلهية، حسابات يمكن أن تحاسب البشر على أساسها، خصوصًا أن هموم الإنسان تتمحور بين الربح والخسارة، وبين ما يمكن أن يؤدي لتحسين ظروف الحياة التي يعيشها، أو العكس. فالإنسان - كل إنسان - مع الدولة التي تنصفه وتحمي خياراته.

إن فكرة التعايش المجتمعي القائمة اليوم تعود إلى تراث سلطاني، تراث يستحضر مرجعياته من رواسب وصراعات سياسية تاريخية. إن فصل الدين عن الدولة هو ما قد يؤسس للمساواة، والندية، والحرية بمعناها الفردي، وليس بمعناها "القطيعي". نشير مثلًا، وللبرهنة على ما نقوله، إلى أن مهمة رجال الدين تكاد تنحصر بسيطرتهم على الجسد الانساني، خصوصًا جسد المرأة، وبالتخويف من عذاب الآخرة. لذا، فإن فصل الدين عن الدولة يتبدى في الاندماج والتفاعل المجتمعي لا في التعايش، ولا في استحضار الصراعات التي كانت تجري بين ورثة تعاليم النبي موسى مع ورثة تعاليم السيد المسيح ومع ورثة تعاليم النبي محمد. خصوصًا أن اليهود هم "شعب الله المختار"، والمسلمين هم "خير أمة أخرج للناس". لذا، نتساءل هل كانت الدعوة العلمانية قد أساءت للأديان بقدر إساءة التيارات الدينية المعاصرة إلى نفسها وإلى أديانها؟ وهل التوراة والإنجيل والقرآن يرفضون تحسين حياة الناس، وبالتالي توطين القيم المعاصرة التي تستند إلى أنظمة وضعية تشجّع على المساواة والحوار، لا على استحضار القيم الدينية لكل طرف من أجل تأكيد أحقية تعاليمه الدينية على سواه. إن العلمانية هي الطريقة الوحيدة للحوار المجتمعي، وهي التي تحد من هيمنة هذا الطرف أو ذاك، ومن فرض ماضيه الزمني على جيرانه وأهله.

وإذا كان المطلوب اليوم، مقاربة جديدة للقضية الفلسطينية، بتنوّع أطرافها من أديان وبشر، هم ذاتهم ممن عاشوا وتعاونوا ورسموا لحياتهم الماضية خصوصًا مع محيطهم، صورة فيها من التلاوين الإيجابية والسلبية، فإنّه من خلال العلمانية يمكن فتح الطرق مجددًا للتعاون والحوار بين المكونات البشرية، وأيضًا منها يمكن وضع حدّ للحروب المفتعلة.

إنّ الاسم، أو الأسماء، يهودي - مسيحي- مسلم، هو ما يجب تجاوزه، فعلينا أن نعترف أن التراثين اليهودي والمسيحي ليسا دخيلين على الإسلام. فالإنسان له حريته في أن يرث ما يشاء من ثقافات وطقوس وعادات دينية أو غير دينية، لكن ليس من حقّه أن يسعى إلى فرض حضوره على أساس انتمائه الديني. إنّ الاسم الحقيقي الجامع للجميع هو الهوية الإنسانية، حيث تعيش جميع الأطراف فوق أرض واحدة، ومكانًا واحدًا تتوارثه وتستثمره معًا، دون تفرقة وتمييز بين إنسان وآخر على أساس ديني أو عرقي أو اثني أو عقائدي.



لذا، المطلوب فتح الطرق للعمل على نشر ثقافة حياة جديدة ومعاصرة، ثقافة لن تحتاج شعوب المنطقة بعدها لاستحضار الرواسب الدينية التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه. لقد عاش جدودنا سويًا كفلاحين، وقد جمعتهم الأرض وستجمعهم مجددًا المصانع والمدارس والمؤسسات الاجتماعية على اختلافها، وستكون الأرض الوطن الأبدي للجميع.

فموسى كما عيسى كما محمد، بما قاموا به في التاريخ، هم موضوع للتقييم والمراجعة والنقد. وعلينا أن نعيد النظر بالمقولات الدينية الأيديولوجية، منها: "شعب الله المختار"، و"خير أمة أخرجت للناس".... وغيرهما.

فهذه الثقافة المتعالية هي عنوان لسيادة "الأنا" الدينية من هنا وهناك، وهي التي تُستَغَل لحروب دائمة سواءً من قبل الأنظمة الاستبدادية الحاكمة، أم من قبل الغرب الاستعماري. إنّ ما يشكل النقيض لهذه "الأنا" الدينية القاتلة، هو إعادة الاعتبار لفكرة الإنسان لذاته.

نعم، علينا أن نتخلى عن تلك الثقافات الجاثمة على عقول الأميين والفقراء والمضللين ممن يُستغلون وقودًا للحروب الدائمة. هذا الإرث الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه من تأخر، وفقر، وأمراض، وأمية، وبطالة. فمقولة "كنتم خير أمة أخرجت للناس" لا تزال تساهم في دفع الملايين إلى "الاستشهاد"، وبالتالي تجعل المسلم يستهتر بحياته، وهو الموعود بالجنة والحوريات وبغير ذلك من أوهام منتشرة تبررها مؤسسات دينية، وعشرات الأقنية التلفزيونية المنتشرة هنا وهناك.

إنّ هذه التعاليم هي المبرر لتسليم مقدراتنا وحياتنا لدعاة دينيّين ليس لهم أية علاقة بقِيَم الحياة، خصوصًا وأن هذا المتدين أو ذاك المستبد يتلاعبان بمقادير الشعوب خدمة للمستعمر الذي أصبح هو المرجعية وهو القاضي والحاكم باسم الله.

إنّ ما يجعل هذه الأنظمة مستمرة هو هذه الموروثات (الشعبوية) التي تقدّم على أنها مسلّمات دينية، فالله هو الغفور الرحيم، وهو الذي يفصل بين الأخيار والأشرار، وهو المرجع القادر على كل شيء. إذن، لماذا وزارة العدل؟ ولماذا تدريس القانون إذا كان الله هو الذي يحاكم البشر في الحياة وبعد الموت؟ والله ذاته هو الغفور الرحيم على الملايين من اللصوص الذين يذهبون إلى الجامع، وإلى الكنيسة أو الكنيس، متبرعين (للمؤمنين).. مما قموا بسرقته، وسنرى الأميين من الفقراء وغيرهم يحولون هذا اللص إلى قديس، وإلى مؤمن مثالي ونموذجي.

لقد تحولت القضية الفلسطينية من قضية وطنية قومية عربية، إلى قضية صراع أديان لا نهاية له. من هنا، المأمول من الأجيال الجديدة السعي إلى نشر ثقافة تؤسس للثقة والتعاون بين المكونات العربية - القومية، ونشر تربية تعزز ثقافة الحوار والثقة بالنفس وقبول الآخر، مقابل ثقافة الكراهية التي ما أنتجت سوى الحروب والقتل والدم، ومجتمعات مستلبة مستهلكة تخجل من هويتها ومن انتاجها!

إن فلسطين هي أرض اليهود والمسيحيين مثلما هي أرض المسلمين، وبهذا الإطار يمكن الابتعاد

عن الثقافة التي توظّف القيم الدينية لتبرير التمايز، والظلم، والموت، والصراعات باسم الدين. كما يمكننا التساؤل هل يطمئن اليهود بشقيهم الغربيين والشرقيين لمستقبلهم، وهم يساهمون بقتل مواطنيهم من الفلسطينيين؟ وهل يرضى الفلسطينيون المسلمون بردات الفعل التي تستهدف المدنيين من اليهود؟.

وفي هذا السياق يقول عبد الحميد بن هدوقة "إن أكبر جريمة يرتكبها الإنسان ضد نفسه، وضد البشرية، هي البطالة". فماذا تعني هذه الجملة لمؤسسات دينية ليس لها وظيفة منتجة سوى تحريض الناس ضد بعضهم البعض؟ إن النضال الحق اليوم، ليس التضحية بالنفس، بل العمل على معالجة تفشي الأمية عبر مستوياتها كافة الإنسانية والثقافية والدينية والفكرية، وبالأخص التربوية، والحدّ من البطالة والتبعية، وتوطين ثقافة العصر العلمية - الانمائية، وتحويل الميزانيات التي تصرف على الحروب لمعالجة قضايا المجتمع وأزماته.. وساعتئذٍ ستُحل قضية فلسطين، وستكون فلسطين الصورة الجديدة للإنسان العربي الجديد.

تكمن المشكلة الحقيقية التي تعتري العلاقة بين اليهود والمسيحيين والمسلمين في السياسة التي تصطبغ بصبغة دينية، حيث تحاول الأنظمة الاستبدادية العربية والعنصرية الصهيونية الحفاظ مصالحهما من خلال تحالف مبطّن وغير معلن. لذا، فإن الحل يبدأ بمنهجية سياسية وتربوية علمانية جديدة، فالجميع معنيون بالتخطيط لواقعهم ولمستقبلهم. كما أن على المواطن العربي أولاً، اليهودي ضمنًا، أن يرى أمامه أن المشكلة تكمن في ما وضع في آتونه من صراع أبدي مع جاره العربي إلى أي ديانة انتمى. فالصراع العربي الإسرائيلي الدائر حاليًا، هو صراع مع الجغرافيا، ذلك لأن الجغرافيا هي العدو الأول والأساسي للنزعة الصهيونية.

بهذه الأساليب نستطيع أن نحوّل الصراع من صراع ديني قبائلي إلى تنافس إنساني خارج المنظومة الرأسمالية.

خطاب كيسنجر تجسيد للكراهية

إذا كانت الخطابات السابقة هي خاتمة مرحلة من تاريخ العلاقات مع أوروبا "التي لم تعد تقدّم شيئًا للعالم العربي" (التعبير لخالد زيادة)، فإن الخطط والمشاريع الأميركية الهادفة لإعادة صياغة الشرق الأوسط "الجديد"، هي ما على المفكرين العرب الإنتباه إليه والعمل على مواجهته التي لن تظفر إلا بوجود مشروع عربي حاولنا تلمّس بعض مفاصله. مشروع يقوم على مواجهة المشروع الرأسمالي الذي كان هنري كيسنجر أبرز منظّريه، وهو مشروع بدأت الولايات المتحدة بوضعه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنتها الكاملة على العالم بما فيه أوروبا. إن ما يحدث في روسيا، وفي أوروبا ذاتها، ما هو إلا عملية الحاق بحلف مواجهة الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة. خصوصًا

أن داعش، والتي اعترفت هيلاري كلينتون أن الولايات المتحدة الأميركية هي من صنعتها، هي ذاتها منظمة بلاك ووتر ولكن برأس اسلامي. فالولايات المتحدة هي التي تصنع الحدث الإرهابي، وأوروبا ساحة من ساحاته.

ولد الإسلام السياسي الحديث من أحشاء النظام الرأسمالي، الإسلام الذي انضم إليه العديد من النخب الشيوعية والقومية والليبرالية، من مختلف أنحاء العالم. وهذا ما ساعد على بروز تأثيرات متنوعة في الخطابات الأصولية.

بهذا التنوع، يمكننا التشكيك بالأصولية الإسلامية، أو سواها المسيحية أو اليهودية. لقد أصبحت الخطابات الأصولية هذه تقوم دعاويها على الخطاب الغربي غير الأصيل. إنّ الإسلام الذي يشارك في النزعات السياسية والعسكرية، بشكل وازن، أبرز صورة مدمرة في سوريا والعراق وليبيا ولبنان واليمن ومصر، برغم أنّ دعاته يدّعون أنهم يقاتلون من أجل الحرية.

إنّ مكافحة الإرهاب التي تطرحه الولايات المتحدة يحمل في طياته عودة الخطاب الاستعماري بأبشع أشكاله البربرية والعنصرية، وبهذا أليست ممارسات الولايات المتحدة في العراق وسوريا وغير بلد عربي، هي الإرهاب ذاته؟ إنّ الولايات المتحدة في نعتها لبعض الدول بالإرهاب، إنما تحاول إقصاءها عن كل حماية، سواءً حماية القانون الدولي، أو عقوبة المجتمع الدولي. وفي هذا الذي تمارسه الولايات المتحدة، دعوة ليس لتمييز الشعوب بين متحضر وبربري فحسب، بل هي تحاول تدمير البلدان التي تخرج عن هيمنتها فتصفها (بالدول المارقة) أيضًا. وإن كانت المملكة العربية السعودية أُلحقت بها هذه الصفة، لكنها لم تعامل على أساس هذا الاتهام، على غرار ما حصل للعراق وأفغانستان، بل وَجهت الولايات المتحدة تحذيرًا للسعودية من خلال إبرامها اتفاقًا مع إيران، من دون أن تهتز علاقتها بالسعودية.

إنّ من حق أميركا كما يرى كيسنجر، التدخل في شؤون أيّة دولة، إنّ ذلك حقًا من حقوقها، بل واجبًا عليها، إذا كان التدخل يعود بالفائدة المباشرة على مصالحها. ويضيف كيسنجر: إن خروج الشبان في العالم العربي من المعادلة التي تحاول الولايات المتحدة رسمها، تساعد على محو التقليد بين المدنيين والعسكريين ليس مع الأحزاب اليسارية فحسب، بل مع الأحزاب التقليديّة الإسلامية أيضًا، معتبرًا أنّ الثورات العربية ليست إلاّ لحظة انترنت تهتم بها قليلًا، ثم لا تلبث أن تنصرف عنها إلى مشاغل حياتية أخرى.

فالثورات العربية، بحسب كيسنجر، "لا تستدعي مطلقًا مراجعة سياسة الولايات المتحدة عربيًا، وتأييدنا ودعمنا لهذه الأنظمة، إذ لا أهمية للأيديولوجيات سيان كانت طبقية أو ثورية أو دكتاتورية أم ديموقراطية، المهم سياسة هذه الأنظمة، ومواقفها من الولايات المتحدة. إنّ السياسات الأميركية السابقة حققت أهدافًا مهمة، انتصارنا في الحرب الباردة، وتأمين مصالح الولايات المتحدة في

الشرق الأوسط، وبخاصّة حماية إسرائيل، وتأمين النفط، وهذا ما تحقق حين تمّ فرض اتفاقية كامب ديفيد"، ويلحظ كيسنجر أنّ سياسة الجامعة العربية ومجلس التعاون، قد أسهما في المحافظة على الواقع التقليدي غير الثوري وغير الديموقراطي في المنطقة العربية، ويقول: "إننا نعمل من أجل أن تتحوّل الحكومات والتيارات غير الديموقراطية في الشرق الأوسط في اتجاه الصراع مع إيران. إن الشرق الأوسط يتجه شيئًا فشيئًا نحو نظام إقليمي طارد للأقليات، فالمنطقة العربيّة في طريقها لمرحلة ما بعد الأقليات، وهو ما علينا، أن نعمل من أجل نظام إقليمي يخلو من الأقليّات، أو نظام تشكّل فيه الأقليّات دولًا ذات سيادة"...

ممّا سبق، نرى أنّ كيسنجر لم يتبنَّ فقط مفهوم الإسلاموفوبيا الأوروبي، بل ذهب بعيدًا، وهو يتنكر لكلّ حقوق الشعوب، ليس العربية والإسلامية فحسب، وإنما شعوب العالم كافة.

لقد قرّر كيسنجر أنّ أميركا أرض محروثة ومحروسة أيضًا، إنّ لهذه الأرض دولة تحميها، ولها مُلاّك، كما أنّ لها سيادة إلهية، أنّ لها حصتها في الأرض المحروثة والخصبة، والقطعة المساحة - التي يتواجد عليها هذا، ... الأميركي هي أصل الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي العالمي. كان ذلك هو الرأي الأوروبي بعد الحرب العالمية الأولى. لكن هذا الواقع انتقل بالوراثة إلى سادة جدد، وهذا ما يعبّر عنه بوضوح السيد كيسنجر الذي يرى أنّ جغرافيات العالم أصبحت أرضًا مشاعًا يحق للولايات المتحدة التدخل في شؤون أية دولة، إنّ ذلك حقًا من حقوقها، بل واجبًا عليها، إن كان التدخل يعود بالفائدة على مصالحها.

لذا، فإنّ المساواة التي دعا إليها مفكرو عصر التنوير، قد انتهت، فنمو ثقافة الترف الأميركية، أنهت هذه المساواة، وبالتالي قضت على الأدبيات التي جاء بها مفكرو التنوير والحداثة، وأيضًا ما يسمون أنفسهم بنخب عصر النهضة.

الولايات المتحدة ليس لها حدود، إنها الوصية، باسمه تعالى، على العالم!

إنّها المشرّع، وقاضي الأموات والأحياء، هي التي تخصص لكل شعبٌ حصّته من الجنة الدنيوية، كما أنها هي التي تخصص للأموات حصّتهم في الجنة وفي الجحيم!

شعوب الولايات المتحدة الأغنياء هم الخالدون، وعلى الفقراء من خارج هذه الجنة ألا يطمحوا إلى ما هو فوق حالهم الفاني، وإلاّ دُمّروا بالصواعق، بخاصة أنّ كيسنجر المنظر الأبرز للنظام الرأسمالي، كان قد ذهب بعيدًا عندما طالب الأنظمة الاستبدادية باستبعاد أيّ فعل للأجيال الجديدة، بهذا وحده يبقى الاستبداد، ويستمرّ الجمود. بل لقد قرّرت الولايات المتحدة تجذير الصراع السني - الشيعي، والتخلص من الأقليات الدينية، وبذلك يتخلص "الإله الجديد" من عقدة الذنب، من أن في العالم العربي مسيحيين أو يهودًا، وتبقى الطوائف الإسلامية، في حالة صراع أبدي، وهذه هي الأخلاق الجديدة التي ينظّر لها هذا النظام الذي يرى العالم مشاعًا لنزواته.



هذه هي التعاليم التي تؤسس لا للنازية ممثلة في الحركة الصهيونية.. بل أيضًا، لخلق المناخات لنمو تيارات سياسية فاشية في الولايات المتحدة ذاتها، وها هو ترامب المرشح لخلافة أوباما، يحاكي قادة الجبهة الوطنية في فرنسا، أنهما مثالًا للنازية التي دون أن يدري المنظّرون لها ستساهم في خلق المناخات لحرب عالمية ثالثة، بوادرها واضحة في الإبادة التي تحصل في العالمين العربي والإسلامي، والإسلام السياسي التي خلقته الرأسمالية العالمية، هو المبرر لهذه الإبادة، ولهذه الفاشية، ولمزيد من الحروب.

المحامي ميشال قليموس

دراسة خاصة حول مصير حق العودة للاجئين الفلسطينيين وخطر التوطين على لبنان على ضوء الموقف الإقليمي والدولي بموضوع انتشار النازحين السوريين.

مقدمة لا بد منها:

في ظل توسع أماكن الصراع بين المحاور الدولية والإقليمية والتي تجسدت إقليميًا من خلال الحرب في سوريا واليمن والعراق إضافة إلى الأزمة الفلسطينية التي تشهد تراجعًا على مستوى الإهتمام الدولي والعربي ما خلا المبادرة الفرنسية التي تحاول وبصعوبة شق طريق لها في هذا الإطار.

وفي ظل رفض اسرائيل المستمر للمبادرة العربية للسلام ورفضها المستمر لتنفيذ القرارات النافذة والصادرة عن الأمم المتحدة، فهي تسعى وتعمل لتهويد مدينة القدس وتغيير وجهها الحضاري وتهجير أهلها وتفعيل حركة الإستيطان.

ففي ظل هذه الصورة القاتمة ومع تصاعد وتنامي حركات الإرهاب وتراجع فرص الحل السياسي في سوريا وهو الأمر الذي أثّر على الوضع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي والأمني في لبنان وخاصة في ظل وجود مليون ومائتي ألف نازح سوري، إضافة إلى مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، نرى اسرائيل مستفيدة من هذا الواقع وساعية بشكل دائم إلى منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم سواء بالنسبة لمن تم تهجيره في العام ١٩٤٨ أو في حرب العام ١٩٦٧، وبالتالي فهي تمارس الضغط المتصاعد على السلطة الفلسطينية للتخلي عن حق العودة كي يتم توطين اللاجئين الفلسطين في لبنان إضافة الى استمرار الخطر لجهة امكانية قيام اسرائيل وبهدف إقامة الدولة اليهودية بتهجير عرب العام ١٩٤٨ الى الأردن ولبنان مع ما ينشأ عن هذا الأمر حالة مأساوية خطرة في هذا الإتجاه!

كان لا بد من عرض هذا الواقع المرير من أجل التفكير في رؤية استراتيجية عربية جديدة قادرة على فرض نهج جديد على مستوى القضية الفلسطينية في ظل التداخل الدولي والإقليمي بموضوع الحرب في سوريا وأزمة النازحين في لبنان.

اولًا: حول القرارات الدولية المتعلقة بحق العودة:

- قبل البدء بمناقشة هذه النقطة، لا بد لنا من التذكير الى أن الأمم المتحدة أصدرت بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ القرار رقم ١٨١ والذي قضى بتقسيم فلسطين الى دولتين: يهودية وفلسطينية. يومها رفضت الدول العربية هذا القرار، ولكن المبادرة العربية للسلام التي تبنتها قمة بيروت سنة



٢٠٠٢ والتي تضمنت رفضها للتوطين، وافقت على حل الدولتين شرط موافقة اسرائيل على تلك المبادرة وهو أمر رفضته اسرائيل يومها.

- بتاريخ ١١/ كانون الاول/ ١٩٤٨ وبعد تهجير مئات الالاف من الفلسطينيين من قبل اسرائيل صدر القرار رقم / ١٩٤/ والذي نص من ضمن فقراته على:
  - وجوب حماية الاماكن المقدسة بما فيها الناصرة والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين وتأمين حرية الوصول اليها، ووضع مدينة القدس تحت مراقبة الأمم المتحدة وتمكين سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بكافة الوسائل المتاحة.
  - وجوب السماح للاجئين بالعودة الى ديارهم مع حق هؤلاء بالمطالبة بتعويضات. (ربطًا صورة القرار- مستند رقم ١)

قبل يوم واحد من صدور القرار رقم ١٩٤، اقرت الجمعية العمومية للامم المتحدة في ١٠/ ١٢/ ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الانسان حيث نصت المادة ١٣ منه على: "حق كل إنسان في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة الى بلده".

- كما نصت المادة ١٢ من أحكام "العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية" الصادر بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٦٦ على ما حرفيته: "لكل انسان حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وعلى أنه لا يجوز حرمان أحد تعسفًا من حق الدخول الى بلده".
- نوّد أن نشير هنا الى أن اسرائيل وقعت على العهد المذكور آنفًا بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٦٦ وصدقت عليه بعد ربع قرن اي في ٣/ ١٠/ ١٩٩١ مما يعني التزامها بالمادة ١٢ المذكورة اعلاه.
- كما وإن القرار رقم ٢٣٧ الصادر بالإجماع عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ بعد حرب حزيران ١٩٦٧، أعتبر أن حقوق الانسان الأساسية يجب أن تحترم ولقد دعا هذا القرار يومها الى تأمين سلامة وراحة وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية وتسهيل عودة اولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوء القتال".
- إن القرار المذكور أعلاه يؤكد على حق النازحين الفلسطينيين من مدينة القدس في العودة اليها وهو أمر لاتزال اسرائيل ترفضه بل تسعى الى تهجير من بقي في القدس الشرقية وتعمل على إزالة معالمها الحضارية.
- كما وإن (البند أ) من القرار رقم ٢٤٥٢ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٨ أكد على إن: "خير سبيل لتخفيف محنة المشردين هو تأمين عودتهم بسرعة الى ديارهم".

ولقد طلب القرار المذكور من اسرائيل: "اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لتأمين عودة السكان الذي فروا من المناطق منذ نشوب الأعمال العدائية".

- إن أهمية القرار ١٩٤ تكمن في ان الأمم المتحدة اشترطت على اسرائيل لدى القبول بعضويتها سندًا

للقرار رقم / ٢٧٣/ ٤٨ تنفيذ القرار المذكور ومعه القرار ١٨١ المتعلق بتقسيم فلسطين الى دولتين.

- فبموجب القرار رقم / ٢٧٣/ تاريخ ٥/ ١١/ ١٩٤٨ ربطت الأمم المتحدة ربطًا مباشرًا بين قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة وبين وجوب تنفيذها للقرارين ١٩٤و ١٨١ وبذلك تكون اسرائيل الدولة الوحيدة التي قبلت عضويتها بشرط وارتبط قبولها يومها بتعهدها بتنفيذ القرارين المذكورين اعلاه.
- فاسرائيل لم تنفذ هذين القرارين لا بل أنها ترفض تنفيذهما مما يجعل الأمم المتخذة ملزمة في التراجع عن التزاماتها تجاه اسرائيل وبالتالي يحق لها من الناحية القانونية تطبيق أحكام المادة السادسة من ميثاق الامم المتحدة وتطبيق عقوبة الطرد سندًا للمادة المذكورة أعلاه وبالتالي تكون اسرائيل والحالة هذه قد أسهمت من الناحية القانونية في تحقق الشرط الفاسخ أو الملغي الذي من شأنه من الناحية القانونية إبطال عضويتها الدولية.

ومن العودة الى مضمون القرار ١٩٤ يتبين لنا ما يلي:

أ- كونه أول اعتراف دولي رسمي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها سنة ١٩٤٨ والحصول على التعويضات المناسبة.

ب- تضمنه إقرارًا صريحًا وواضحًا بوجوب عودة اللاجئين دون قيد أو شرط الى ديارهم والتعويض عليهم.

ج- كون إعتراف الأمم المتحدة باسرائيل جاء مشروطًا بتعهدها تنفيذ القرارين ١٨١و ١٩٤. (ربطًا صورة القرار رقم / ٢٧٣/ تاريخ ٥/ ١١/ ١٩٤٨ - مستند رقم ٢).

لقد نص القرار ٢٧٣ المذكور آنفًا وبشكل واضح، ولأول مرة في تاريخ هيئة الأمم، على إنها (اي الجمعية العمومية) "إذ تلاحظ... تصريح دولة اسرائيل إنها تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد بأن تحترمها، منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوًا في الأمم المتحدة، وإذ تشير الى قراريها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ (القرار ١٨١). وفي ١١ كانون الاول ١٩٤٨ (القرار ١٩٤)، وإذ تحيط بالتصريحات والإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل، أمام اللجنة السياسية المؤقتة في ما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة... وعليه... وبناء على هذه الحيثيات قررت الجمعية العمومية قبول اسرائيل- المشروط- في عضوية الامم المتحدة".

- بعد حرب العام ١٩٦٧ والتي أدّت الى احتلال اسرائيل لمدينة القدس والضفة الغربية، تم تهجير العدد الكبير من الفلسطينيين بحيث أدّى هذا الأمر وكما أوردنا ذلك أعلاه الى صدور قرار بالإجماع عن مجلس الأمن الدولي ذات الرقم ٢٣٧/ ٦٧ قضى بضرورة احترام تطبيق اتفاقية جنيف تاريخ ١٢/آب/ ١٩٤٩ ومطالبًا اسرائيل بتأمين حق عودة السكان الذين تهجروا من المناطق المحتلة يومها الى منازلهم. (ربطًا صورة القرار- مستند رقم ٣).

تبعًا لما ورد أعلاه، نرى إن اسرائيل ملزمة بتطبيق القرارات الدولية أعلاه والتي من شأن تطبيقها تأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين، سواء اولئك الذين تم تهجيرهم سنة ١٩٤٨ واو العام ١٩٦٧ إضافة الى إن عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة مشروطة وكما ذكرنا أعلاه بتنفيذها للقرارين ١٨١و ١٩٤.

ثانيًا: اسس الاستراتيجية الاسرائيلية.

١- ترفض اسرائيل نشوء الدولة الفلسطينية، وهي تسعى من خلال سياسة الاستيطان الى إيجاد مربعات ضمن الضفة الغربية إضافة الى سعيها لتهجير سكان القدس بهدف تهويدها كي تكون عاصمة رسمية للدولة اليهودية.

٢- تخشى اسرائيل تنامي عدد سكان عرب ١٩٤٨ بحيث إن هذا الأمر سوف يؤدي برأيها وبعد عشرات السنين الى إزدياد عددهم بحيث تتحول اسرائيل ليس فقط الى دولة مركبة بل الى دولة فاقدة للأكثرية العددية فيها.

٣- تسعى اسرائيل لامتلاك المياه وهو سبب احتلالها الدائم لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا ضمن الحدود الدولية للبنان لأن هذه المناطق تحتوي على خزانات مياه جوفية وهو ما يفسر قول شيمون بيريز سنة ١٩٩٥:

"للحرب احتجنا الى أسلحة، وللسلم نحن بحاجة إلى مياه".

لا بل إن اسرائيل تسعى حاليًا الى إجراء تعديل على القانون الدولي المتعلق بالمياه وذلك من خلال طرحها لمبدأ عدم السيادة الوطنية لأيّة دولة على ثروتها المائية وصولًا لإقرار مبدأ توزيع الثروة المائية على كل شعوب الشرق الأوسط من خلال طرحها لمبدأ: "لا توجد حقوق في المياه، ولكن توجد حقوق في إستعمال المياه".

٤- كما تسعى اسرائيل للسيطرة على حقوق لبنان في منابع النفط والغاز وإن مصلحة لبنان تكمن في أن تكون هذه المنابع متوازنة مع الترسيم الأساسي للحدود الدولية المعترف بها للبنان وليس مع الخط الازرق للعام ٢٠٠٠ وذلك سندًا للمادة الخامسة من اتفاقية الهدنة سنة ١٩٤٩ المبنية على الترسيم الرسمي لحدود لبنان بموجب اتفاقية "بوليه-نيوكمب" سنة ١٩٢٣ والتي صادقت عليها عصبة الأمم قبل نشوء الأمم المتحدة.

ثالثًا: الاستراتيجية الدبلوماسية اللبنانية والعربية لتأمين حق العودة وانشاء الدولة الفلسطينية.

تبعًا لما اوردناه أعلاه، يتبين بإن اسرائيل ترفض تطبيق ما التزمت بتطبيقه يوم تم الإعتراف بها كدولة من قبل الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨.

كما تبين ايضًا بإن رفضها لحق العودة، للاجئي العام ١٩٤٨ وللعام ١٩٦٧ سوف يؤدي الى توطينهم في لبنان مع ما يشكل هذا الأمر تعارضًا مع مقدمة وثيقة الوفاق الوطني ومقررات قمة بيروت سنة ٢٠٠٢ خاصة وإن مجلس الأمن الدولي أصدر بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٨٩ بيانًا رئاسيًا طلب بموجبه دعم إقرار إتفاق الطائف الذي تضمنت وثيقته الوطنية رفضًا صريحًا للتوطين.

كما يتبين أيضًا بان اسرائيل لا ترفض فقط قيام الدولة الفلسطينية بل تسعى أيضًا الى تهويد مدينة القدس وتقسيم الضفة العربية الى مربعات من خلال الجدار الفاصل وسياسة الإستيطان.

كما يتبين أيضًا بان اسرائيل تحاول مد سيطرتها على ثروات لبنان ومياهه وأرضه ساعية أيضًا الى إشعال منطقة الشرق الأوسط في حروب مذهبية لا أفق لها.

فانطلاقًا من هذا الواقع:

فإنني أرى إن مصلحة لبنان ومصلحة القضية الفلسطينية تقضي باتخاذ توصية صريحة من قبل المجموعة العربية تقضي بمطالبة الأمم المتحدة في دورتها المقبلة في شهر ايلول القادم تطبيق ما ورد ضمن القرار رقم ٢٧٣ تاريخ ٥/ ١١/ ١٩٤٨ وصولًا الى قيام المجموعة العربية ولضمان مصداقية المبادرة العربية للسلام بأن تطرح ومن منطلق حقها القانوني تطبيق المادة ٦ من ميثاق الامم المتحدة المتعلقة بموضوع فصل عضوية اسرائيل من الأمم المتحدة كونها لم تلتزم بميثاق الأمم المتحدة وبتنفيذ الإلتزامات الصريحة التي تعهدت بها كشرط لقبول عضويتها من قبل الأمم المتحدة وبالتالي المطالبة بتطبيق وتنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين سندًا للقرار ١٩٤ كونه جزء لا يتجزأ من القرار ٢٧٣/ ٤٨ وكذلك تطبيق القرار رقم ٢٣٧/ ٦٧ تبعًا لكون اسرائيل رافضة لهذين القرارين الصريحين المتعلقين بحق العودة ورافضة أيضًا لنشوء الدولة الفلسطينية القابلة للحياة مع ما يتناقض ذلك مع قرار الامم المتحدة سنة ١٩٧٤ حول حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ايها السادة

لقد آن الأوان كي يبادر لبنان المتضرر بصورة أساسية من عدم تنفيذ اسرائيل لحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى طرح هذه المبادرة على جامعة الدول العربية لإتخاذ قرار عربي موحد يكون من شأنه إحداث توازن مشروع على صعيد تطبيق ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار رقم ٢٧٣/ ٤٨ وذلك بهدف حماية القضية الفلسطينية وحماية إتفاق الطائف وأبعاد أية تسوية قد تؤدي الى إزالة حق العودة وخاصة في ظل غبار المعارك الدائرة في سوريا.

فهل تستفيق الإرادة العربية وتلملم جراحها وخلافاتها قبل فوات الآوان وتطرح مبادرتها الجديدة صونًا لمصداقية التزامها بالقضية العربية الأولى!

كلنا أمل بذلك.

الدكتورة ناجية وريمي

مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني

المؤتمر الإقليمي السادس:

"الشرق الأوسط في ظلّ النظام العالمي الجديد، وتداعيات الصراع العالمي على المنطقة"

فندق مونرو – بيروت، من ١٢ ولغاية ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦.

المحور الثاني:

"هل ضاعت فلسطين في خضمّ الصراعات في المنطقة؟ وما هو مصير حقّ العودة للّاجئين الفلسطينيّين على ضوء الاهتمام الإقليمي والدولي بموضوع انتشار النازحين السوريّين؟"

عنوان الورقة البحثيّة:

القضيّة الفلسطينيّة وخطر النسيان: أيّ دور للثقافة المتداولة عالميًا وعربيًا؟

يشهد الواقع العربي عموما – والشرق الأوسط على وجه الخصوص- تحوّلات إقليميّة ودوليّة متسارعة، تكاد تربك المراقبين وصنّاع القرار في ارتباطها المعقّد بمحاور الصراع العالمي. وتقتضي هذه التحوّلات تحوّلا في فهمها وطريقة التعامل معها، على أساس حسن استثمار الوسائل الجديدة المتاحة للتأثير في مواقف الأطراف المتصارعة وفي مجريات الأحداث. هي وسائل لم يعد هناك مجال لإختزالها في الجوانب السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة التقليديّة، بل آن الأوان لإعطاء دور استراتيجيّ فيها للجانب الثقافي، وخاصّة ثقافة التداول التي توجّه الرأي العامّ وتحدّد السياسات المتّبعة في الأنظمة الديمقراطيّة. إنّ معطيات ثقافيّة جديدة برزت على السطح في الأوساط الغربيّة - الأمريكيّة منها على الخصوص وأصبحت تؤثّر بشكل كبير في صنّاع القرار في كبرى العواصم السياسيّة. وهي معطيات مجسّدة في نظريّة صاحبت وشرّعت لما سمّي بالنظام العالمي الجديد: نظريّة صدام الحضارات أو صدام الثقافات[1]. فقد اعتبرها الكثير من الخبراء الإستراتيجيّين محدّدا للصراعات الدوليّة اليوم، أي صراعات ما بعد الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والليبرالي. ونحن مطالبون اليوم بأن نحيّن نظرتنا إلى قضايانا ومشاكلنا ليس من باب اتّباع وجهات

---

[1] أبرزُ هؤلاء الخبير الاستراتيجي الأمريكي صامويل هنتنغتون Samuel Phillips Huntington الذي بنى نظريّة "صدام الحضارات" Clash of Civilizations and the Remaking of World Order على الدور البارز للمقوّمات الثقافيّة في تحديد علاقات التحالف -أو الصراع- بين المجموعات والأمم، وذلك في إطار تصوّر تفاضليّ بين الثقافات يتعارض مع كلّ المواثيق والقيم الكونيّة التي تقرّ باستواء الجميع في القيمة الإنسانيّة والحضاريّة. وقد ردّ على هذه النظريّة مختصّون كثيرون مبيّنين ما قامت عليه من مغالطات في تصوّرها -التفاضليّ والصداميّ الجوهريّ- للعلاقات بين الدول والأمم. وما يعنينا من هذه النظريّة في هذا السياق هو أنّها مؤشّر على وجود وعي نوعيّ جديد بأهمّيّة المسالة الثقافيّة في صياغة القرارات وفي تقرير مصائر الشعوب.

النظر التي تتبنّاها قوى تصف نفسها بالعالميّة، بل إيمانًا بأنّ الفكرَ الذي يجدّد أدواته ويراجع ثوابته تبعا للمستجدّات المادّيّة والثقافيّة، هو الفكر القادر على الريادة وعلى توجيه الأحداث وفق إرادته.

في هذا السياق ينعقد هذا المؤتمر، ليفتح الباب بذكاء أمام مرجعة مواقفنا ورؤانا التقليديّة للقضيّة الفلسطينيّة وللشرق الأوسط. ومن الضروريّ الإشارة بدءًا إلى أنّ القضيّة الفلسطينيّة ليست مجرّد قضيّة سياسيّة أو عسكريّة تتعلّق بوطن هُجِّر ثلاثة أرباع سكّانه الأصليّين [1] في إطار اعتداء صارخ على أثبت حقوقه في "جغرافيّته وتاريخه"، وليست أيضا مسألة تحدّد مصيرها الظروف والمشاكل العارضة مثل قضيّة اللاجئين السوريّين، بل هي قضيّة ثقافيّة حضاريّة لا ينفصل حلّها عن حلّ سائر القضايا العربيّة العالقة من تحديث سياسيّ وبناء اقتصاديّ وإرساء عدالة اجتماعيّة. هي قضيّة تعود إلى أزمات ماضية قد نختلف في تحديد أسبابها والمسؤوليّة عنها، ولكنّنا نتّفق على أنّها بدأت -بسبب الفشل العربيّ المزمن- تتّخذ إلى جانب صفتَيْ الامتداد والتعثّر، صفة التراجع والتشكيك في الحلول المستقبليّة خاصّة في ظلّ الرهانات الكبرى التي تعقدها الأطراف الدوليّة المتنازعة، على الشرق الأوسط. واهتمام هذا المؤتمر بأثر التحوّلات الأخيرة على القضيّة الفلسطينيّة، مناسبة أكاديميّة واستراتيجيّة هامّة تساعد على استشراف المسارات القادمة.

صحيح أنّ العامل الثقافيّ له وزنه في العلاقات بين الدول وبين الأمم، لكن لا يمكن أن ننساق وراء النزعة الثقافويّة الصداميّة التي بشّر بها الخبراء الاستراتيجيّون الأمريكيّون، بل يجب أن نتناول هذا العامل من زاوية المفاهيم الفاعلة التي ما فتئت تبلورها العلوم الإنسانيّة من فلسفة، وعلم اجتماع، وتاريخ، في فهم الواقع وتحليله. هي مفاهيم مدارها الفكر والثقافة باعتبارهما محدِّدين لوعي الناس بواقعهم وكيفيّة فهمهم لمشاكلهم وللحلول الممكنة لها، وباعتبارهما لا يقلّان أهمّيّة عن الظواهر الاقتصاديّة والديموغرافيّة. وهذا لا يعني الوقوع في الثقافويّة [2] Culturalisme بما هي تجاهل للظروف المادّيّة المباشرة التي يعيشها الإنسان، بل يعني الوقوف على الأثر العميق الذي تتركه الثقافة المتداولة في كيفيّة تمثّل الواقع بكلّ ما يحفل به من معطيات ومشاكل. فقد ثبت أنّ أفراد المجتمع لا ينظّمون سلوكهم تبعا لظروفهم الواقعيّة المباشرة، بل تبعا للصورة التي ترتسم في أذهانهم عن ذلك الواقع [3]. وثبت أيضا "أنّ المسألة الثقافيّة بمعناها الواسع هي اليوم المحرّك للتاريخ:

---

[1] محمود عبد الله كلّم، مخيّم شاتيلا... لحن الجراح والكفاح، نشر: المنظّمة الفلسطينيّة لحقّ العودة "ثابت"، ٢٠٠٨، ص ١٨.

[2] Rozin Philippe,«Le concept de culturalisme dans les sciences anthropologiques: de Tylor à Lowie»,Le Philosophoire 2/2006. N° 27,p. 151-176

[3] Georges Duby,Histoire sociale et idéologie des sociétés,in Faire de l'histoire,sous la direction de Jacques Le Goff et Pierre Nora - 1ère Partie,p. 147-148.

التاريخ المعاصر، الراهن [1]. إنّ الثقافة بهذا المعنى هي التي تصنع الوعي الجماعي وتشكّل مسارات الفعل السياسيّ بما هو تجسيد عمليّ للإرادة الجماعيّة في الأنظمة الديمقراطيّة. والذاكرة الجمعيّة [2] Mémoire collective تكوّنها الثقافة المتداولة بما تعكسه من ماضي المجموعة وهويّتها وطريقتها في تحديد موقفها من قضايا حاضرها. واليوم يدور الحديث بكثرة عن التوظيف السياسيّ للذاكرة وللثقافة المنتجة لها، خاصّة بالنسبة إلى الشعوب التي تعرّضت لمظالم، إذ تتحوّل ذاكرتها إلى ضمان الاعتراف الدائم لها بدين استرجاع الحقّ [3].

وعندما ننطلق من العنوان التالي: "هل ضاعت فلسطين في خضمّ الصراعات في المنطقة، وما هو مصير حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين على ضوء الاهتمام الإقليمي والدولي بموضوع انتشار النازحين السوريين؟" نتبيّن جيّدا تقابلا بين معطيَيْن أو مفهومَيْن: مفهوم الحضور ومفهوم الغياب، أو الذاكرة والنسيان. فسؤال: هل تغطّي الأزمات الطارئة على أزمة فلسطين؟ هو تحديدا سؤال: هل تُنسى فلسطين تحت ضغط الجديد من الصراعات في المنطقة؟ وهل تُنسى أيضا قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين في ضوء موجة جديدة من اللجوء السوريّ؟

إنّ الصراعات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط تقتضي الانتباه إلى العناصر التي انضافت إلى الخارطة الجيوسياسيّة والاجتماعيّة، لكنّها لا يمكن أن تحجب الأسباب المزمنة للفشل العربي في تخليص أرض فلسطين من الاحتلال وفي إعادة شعب مهجّر إلى أرضه. هذه الأسباب المزمنة هي معضلة التنمية والديموقراطيّة والعقلانيّة في العالم العربي. إنّها ذات المعضلة التي ساهمت في تغيير هامّ للوجه السياسيّ والاجتماعيّ للعالم العربي في السنوات الأخيرة. هذه العناصر الجديدة هي مركّزة أساسا في تصوّر ثقافويّ للصراعات الدوليّة، وفي رهان على حجب القضيّة الفلسطينيّة وإخراجها من الذاكرة السياسيّة ومن ضمير الإنسانيّة.

على هذا الأساس، ولاستشراف الآفاق الممكنة لا بدّ من نأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية:

— إنّ الثقافة التي ينظّر لها النظام العالمي الجديد هي ثقافة الصدام بين عالم متحضّر وعالم همجيّ دينُه العنف والدمار. فمنظّرو هذا النظام مثل برنارد لويس وصمويل هنتنغتون [4]، يروّجون لفكرة التعارض بين العرب وقيم الحداثة، في إطار توزيعهم للشعوب والأمم إلى عالمَيْن وفق الهويّة والثقافة والدين. وعلى هذا الأساس هناك سعي جدّيّ من قبل الخبراء الاستراتيجيّين

---

[1] محمّد عابد الجابري، المسألة الثقافيّة في الوطن العرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٩، ص ١٣.

[2] Paul Ricoeur,La mémoire,l'histoire,l'oubli,Paris,Editions du Seuil,2000,p 103.

[3] Jacques Beauchemin,La mémoire comme champ de bataille,in Argument,Vol. 5,NO 2,Printemps- été,2005.

[4] لهذين الخبيرين الاسترايجيّين تأثير قويّ في صناعة القرار السياسيّ في البيت الأبيض.

الأمريكيّين إلى تحويل منطق الصراع في الشرق الأوسط -وفي فلسطين تحديدا- من صراع بين مجموعة معتدية مغتصبة لوطن ذي سيادة وشعب معتدى عليه محتلّ لا يزال يناضل من أجل التحرّر، إلى صراع بين "شعب" متحضّر يجب أن يسود لأنّه يمثّل قيم الحداثة والديمقراطيّة، وشعب لا يستحقّ الدعم والمناصرة لأنّه خطر على استقرار المنطقة وعلى قيم الحداثة.

– لا يمكن للأزمات الطارئة في الشرق الأوسط أن تحجب الأزمة المزمنة التي تردّت فيها سياسات الدول العربيّة إلى اليوم، ولم تتّضح بوادر انفراجها حتّى في ما تلا التحوّلات الكبيرة التي وقعت منذ سنة ٢٠١١.

– ظلّت السياسات العربيّة إزاء قضيّة فلسطين متباينة، وأصبح بعضها يدعو إلى إخراجها من الأجندات المستقبليّة، مقدّما تنازلات تتناقض حتّى والمعترف به دوليّا من الحقوق الفلسطينيّة وفي مقدّمتها حقّ اللاجئين في العودة (القرار ١٩٤).

– إنّ تنامي ظاهرة التطرّف الدينيّ الإسلاميّ هو مؤشّر الفشل في إرساء العقلانيّة في الثقافة العربيّة. وقد استغلّت هذا الفشل أطراف خارجيّة ضمن استراتيجيا كاملة تهدف أوّلا إلى إثبات صورة للعرب مفادها تأصّل العنف ومعاداة قيم الحداثة، وتهدف ثانيا إلى أن يحجب التركيز على العنف "الإسلاميّ" العنفَ الإسرائيليّ الممارَس على الفلسطينيّين وفي مقدّمته عنف التهجير.

بناءً على هذه المعطيات تتّضح نسبيّا معالم "السلاح الثقافيّ" الذي يمكن أن يخدم قضيّة فلسطين والشرق الأوسط والعرب عموما، ومقوّماته هي التالية:

– مقاومة الأسس الثقافيّة التي ينظّر لها النظام العالمي الجديد، لأنّها إدانة مسبقة لكلّ القضايا العربيّة. وكلّ المكتسبات المعرفيّة التي حقّقتها العلوم الإنسانيّة من فلسفة وعلم واجتماع وأنتروبولوجيا ثقافيّة، والتي تقرّ الحقّ في الخصوصيّة وشرعيّةَ الاختلاف، تصلح لأن تكون المهاد النظريّ لهذه المقاومة.

– صحيح أنّ الأزمات الجديدة المتّصلة بالوضع السوري، علاوة على قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في دول - ما سُمّي - بالربيع العربي، قد استأثرت باهتمام الرأي العامّ وكادت تحجب قضايا التحرير الفلسطينيّة، لكنّ هذا لا يعني القبول بتهميش أهمّ وأخطر قضيّة تحرّر عربيّ.

ومقاومة التهميش تنطلق من آليّات التحكّم في الثقافة المتداولة ومحاولة توجيهها. وتتمثّل هذه الآليّات في وسائل التواصل الحديثة، ووسائل التربية والتكوين ووسائل الإعلام وغيرها... إنّ التداول هو الذي يرسّخ معاني معيّنة ويسمح بإنتاجها وإعادة إنتاجها حتّى تتحوّل إلى محدّدٍ من المحدّدات الموجّهة للرأي العامّ ومن ورائه للاختيارات السياسيّة الكبرى.

– لا بدّ من استثمار معطى ثقافيّ-سياسيّ جديد في العالم العربيّ، وهو انفلات الثقافة المتداولة من الرقابة التي كانت تفرضها الحكومات الاستبداديّة التقليديّة. ففي ظلّ النظام العالمي الجديد هناك

تحرّر في تبادل المعلومة وفي وسائل التواصل والتعبير، وهناك أثر عميق لهذا التحرّر في تشكيل الرأي العامّ العربي. هذا ما يجب حُسْن استثماره حتّى لا تنسحب من التداول الرهانات المرتبطة بقضيّة فلسطين. والديمقراطيّة في نهاية الأمر هي الاستجابة للرأي العامّ الضاغط ولاهتمامات الشعوب من خلال ثقافتها المتداولة.

– إذن من الواجب اليوم الاهتمام بثقافة التداول، ومحاولة الحفاظ على "معاني التحرّر الفلسطينيّ" حتّى تصبح ضرورة استعادة الحقوق المسلوبة رمزا مقدّسا في الوعي الجماعي وفي الثقافة المتداولة وفي الذاكرة الجماعيّة. وهناك شبه اتّفاق اليوم على تحوّل الثقافة المتداولة وما تصنعه من ذاكرة الأمّة إلى مجال الصراع بين المجتمعات المعاصرة[1]. وعندما تتحوّل معاني التحرّر إلى معاني مقدّسة، لن تضيرها التحوّلات الطارئة والأزمات الحادثة. وليس من باب الواقعيّة ولا من باب "العقلانيّة"، التخلّي عن مقوّم أساسيّ من مقوّمات الذاكرة العميقة لشعب ما ولضمير أمّة. فهي ذاكرة لها مرجع هو المكان، هو الأرض، هو الوطن، ولها كامل المشروعيّة لأنّها دفاع عن حقّ.

– الشعب الذي له ثقافة تقدّس حقوقَه لن يضيع وإن واجه خطر الضياع في أكثر من مرّة وفي أكثر من أزمة. فذاكرته تستند إلى وقائع تاريخيّة مؤسّسة، وإلى حقوق متعارفة، وهذا مصدر قوّته وضمان استمراره. ومن هذا الوجه تكتسب ذاكرته قوّة تفتقر لها الذاكرة الموهومة التي تستند إليها الجماعة الدينيّة المنغلقة التي احتلّت الأرض الفلسطينيّة. لكنّ الذاكرة الفلسطينيّة العربيّة محتاجة دوما إلى إثرائها والإبقاء على حيويّتها، عن طريق ثقافة التداول.

– الخطر المحدق بقضيّة فلسطين واللاجئين الفلسطينيّين، ليس متأتّيا من الأزمات الطارئة في المنطقة، بل من انسحابها المحتمل من ثقافة التداول، ومن الذاكرة. هو انسحاب -إن حدث- سيمهّد للانسحاب من الواقع الجغراسياسيّ.

مستقبل قضيّة فلسطين - وطنًا وشعبًا - مرتبط إلى حدّ كبير بالعمل على حمايتها من التهميش والنسيان. وبناء عليه، مرتبط بالعمل على إحلالها مكانا بارزا في الثقافة السائدة الرقميّة والتربويّة والإعلاميّة، لأنّ الثقافة السائدة، تحدّد الرأي العامّ، والرأي العامّ يحدّد التوجّهات الكبرى لصنّاع القرار السياسيّ، عبر آليّة الديمقراطيّة.

[1] Jacques Beauchemin,La mémoire comme champ de bataille,in Argument,Vol. 5,NO 2,Printemps- été,2005.

العقيد الركن المتقاعد ناصيف عبيد

الموضوع: هل ضاعت فلسطين في خضم الصراعات في المنطقة، وما هو مصير حق العودة للاجئين الفلسطينين على ضوء الإهتمام الإقليمي والدولي بموضوع إنتشار النازحين السوريين؟

من خلال إستعراض الأحداث التي جرت في الشرق الأوسط منذ حوالي العقد، وبالتحديد من حرب إسرائيل على لبنان في تموز ٢٠٠٦، نرى إنقلابا" كبيرا" في الواقع الإسرائيلي. فمن حالة إحباط في المجتمع الإسرائيلي، تمثّلت في هجرة معاكسة من الداخل إلى الخارج، نتجت عن فشل إسرائيل في وقف سقوط صواريخ حزب الله التي طاولت عمقها الإستراتيجي، إضافة لفشلها في الحرب البرية وفقدانها صورة التفوق العسكري التي أرستها في حروبها التقليدية ضد الدول العربية، إلى حالة نشوة إنتصار إسرائيلية، ناتجة عن يقينها بأن ما يجري حاليا" في منطقة الشرق الأوسط، سيؤدي إلى تحقيق أحلامها التاريخية، وذلك كنتيجة حتمية لإنهيار الشعور القومي العربي المرتكز على نصرة القضية الفلسطينية، وإستبداله بأولوية الصراع السني الشيعي في العراق، سوريا، اليمن، لبنان والبحرين، دون أن ننسى إحتدام الصراعات السنية السنية في أشكالها ومسمياتها المختلفة.

ومن البديهي الإستنتاج، إن ضياع الشعور القومي العربي سيؤدي إلى ضياع قضية فلسطين.

وللإجابة عن مصير حق العودة للاجئين الفلسطينين، ينبغي أن نستشرف أولا" حقيقة ما يجري حاليا" على الساحتين العراقية والسورية، وإلى ما سيؤدي الصراع الدولي والإقليمي هناك. إن الطريقة التي تدار فيها الأحداث في سوريا، وخاصة إسلوب التنسيق الأميركي الروسي، يوحي أن المنطقة تتجه إلى تغييرات أساسية في تركيبتها، ولن تظهر النتيجة إلا عند توصل الأميركيين والروس إلى إتفاق جديد لتقاسم النفوذ، وبرأيي أنهم متجهين للتوصل، هذا إن لم يكونا قد توصلا، إلى إتفاقية (قد تسمى إتفاقية كيري لافروف) تحل محل إتفاقية سايكس بيكو التي أحتفل هذا العام بمرور مئة عام عليها. ومن المؤكد إن ضمان أمن إسرائيل، هو البند الذي لا خلاف عليه بين الفريقين، خاصة وأن اللوبي الإسرائيلي في روسيا لا يقل عما هو عليه في الولايات المتحدة الأميركية، والتنسيق العسكري داخل مسرح العمليات السورية خير دليل على ذلك. وهذا الواقع ستستغله إسرائيل لضمان قيام الوطن اليهودي، القائم على إلغاء حق المواطنة الكاملة لفلسطينيي ٤٨، وعلى تهجير فلسطينيي الضفة الغربية، وحتما" على إلغاء حق العودة لفلسطينيي الشتات. فهل سيتجاوب المجتمع الدولي مع الرغبات الإسرائيلية؟

في هذا السياق، وتحت ضغط تفاقم أزمة اللاجئين السوريين في دول الإتحاد الأوروبي وفي الدول المحيطة بسوريا، رفع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتاريخ ٩/ ٦/ ٢٠١٦ تقريرا" لمناقشته في الجمعية العمومية في ١٩/ ٩/ ٢٠١٦، تحت عنوان: " بأمان وكرامة، التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين." يبحث التقرير (٢٩ صفحة) في الأزمة العالمية لموضوع اللاجئين والمهاجرين،

ويقاربها إستنادا" لشرعة حقوق الإنسان، ويحاول إيجاد إلتزام عالمي لمواجهة الأزمة.

ملخص التقرير:

يتناول التقرير موضوع اللاجئين والمهاجرين، يعطي الأسباب، ويقدم التوصيات من أجل إيجاد حلول أفضل للمشكلة.

في القسم الأول يحدد التقرير ثلاثة أنواع من حركة الأفراد بين الدول: النزوح، الهجرة وحركة اللاجئين. وبعد تعريف كل من الحركات يركز التقرير على موضوع المهاجرين واللاجئين.

في القسم الثاني يناقش التقرير أسباب حركة الأفراد، وعن السؤال: "ما هو سبب هذه الحركة؟" يجيب أنه في حين العوامل الإقتصادية تحفّز على الهجرة، تأتي العوامل الأمنية من نزاعات داخلية أو حروب أو أي شكل من أشكال العنف والترهيب كسبب رئيسي للنزوح واللجوء إلى دول أخرى.

في القسم الثالث يتناول التقرير ثلاثة نقاط:

١- يبين خطورة الطريق التي يعبرها اللاجئ هروبا من بلده.

٢- إحتمال كبير لعدم استقبال النازحين في البلد المقصود.

٣- أهمية وضع خطة طويلة المدى في الدولة المستقبلة، تؤمن بقاء اللاجئ تحت ظروف إنسانية تتوافق وشرعة حقوق الإنسان، وتوفر له القدرة على التطور وبناء مستقبل واعد، مع الحفاظ، في الوقت نفسه، على حماية الدولة المستقبلة من أي تبعيات سلبية ممكن أن تنشأ على كافة الأصعدة، سواء الإجتماعية أو الإقتصادية. في المقابل، يشير التقرير إلى دور اللاجئين الإيجابي في تطوير البلد المستقبل.

في القسم الرابع، يبين التقرير مدى أهمية التعاون الدولي وفقا لتجارب سابقة في تقديم أفضل الحلول لإستيعاب موضوع المهاجرين واللاجئين. ويقدم مثال على ذلك، وضع اللاجئين السوريين في الدول المجاورة، وكيفية تضافر جهود أكثر من ٢٠٠ جهة وشريك دولي لتنفيذ خطة إحتواء وتقديم المساعدات الإنسانية والموارد اللازمة لدعم خطط محلية في كل من مصر، لبنان، العراق، الأردن وتركيا.

في القسم الخامس، يقدم التقرير التوصيات إلى الدول الأعضاء حول قضية اللاجئين والمهاجرين. فيطرح معالجة القضية على أساس عالمي من منظار شرعة حقوق الإنسان، ويحذر من العنصرية ويشدّد على الشراكة المتوازية في المسؤولية تجاه اللاجئين والمهاجرين، ويؤكد على حق كل المهاجرين أو اللاجئين في الحصول على كامل حقوقهم الإنسانية بغض النظر عن وضعهم الإجتماعي أو الطائفي أو الإقتصادي.

في القسم السادس والأخير، يحض التقرير كل الدول الأعضاء المشاركين في مناقشته لتبني إلتزاما" عالميا" حول هذه القضية قائما" على ثلاثة ركائز هي:

الركيزة الأولى: إلتزام حماية أمن وكرامة اللاجئين والمهاجرين:

أ- التأكيد على حماية كرامة وحقوق اللاجئين والمهاجرين الإنسانية تطبيقا" لشرعة حقوق الإنسان.

ب- وضع خطط تنموية مستدامة للاجئين والمهاجرين.

ج- وضع خطط مسبقة طارئة في حال حدوث الكوارث.

د- تطبيق اتفاقية باريس حول تغير المناخ العالمي.

ه- بذل الجهود لمنع الوصول الى نزاعات مسلحة.

و- تجريم عمليات التهريب والإتجار بالأشخاص.

ز- التشديد على عدم التمييز والتشجيع على الإشراك والحوار.

الركيزة الثانية: إلتزام علمي بالمشاركة في المسؤولية تجاه اللاجئين:

أ- الشراكة بين الأمم المتحدة، جمعيات عالمية، سلطات وطنية ومحلية، القطاع الخاص، والقطاع الإعلامي في معالجة وضع اللاجئين والمهاجرين.

ب- تحديد هذه الشراكة عبر مساعدات مادية أو تقنية أو تسهيلات في السكن، التعلم واحتياجات اخرى. والتشديد على أهمية توزيع هذه الشراكة بشكل عادل ومتوازي على الجهات المشاركة.

ج- تأمين الولوج للاجئين والمهاجرين إلى القطاعات الصحية والتعليمية وتحسين فرص العيش للاجئين ومواطنوا الدولة المستقبلة.

الركيزة الثالثة: إلتزام عالمي من أجل تأمين حركة هجرة آمنة، منظمة وطبيعية:

أ- التنبه أن كل المهاجرين بغض النظر عن أوضاعهم يجب أن يحصلوا على كامل الحماية، الإحترام والحقوق الإنسانية.

ب- إشراك اللاجئين والمهاجرين في المجتمعات التي يقصدونها.

ج- مسؤولية الدولة الأم في حماية رعاياها في الخارج والتأكيد على حق العودة.

د- إن عودة اللاجئين والمهاجرين إلى دولتهم الأم يجب أن يتم وفقا لتغليب منطق العودة الطوعية وليست الجبرية والتنسيق بين الدولة الأم والدولة المستقبلة.

ه- التأكيد على أن كافة الحكومات ملتزمة باستقبال رعاياها العائدة.

و- يحق للدولة المستقبلة ترحيل اللاجئين والمهاجرين لديها إلا أنه من المفضل أن تتم العملية بشكل طوعي وذلك يسير حسب الظروف التي آلت اليها في الدولة الأم وإذا كانت هذه الظروف تتيح لرعاياها بالعودة السليمة وإمكانية العيش.

في دراسة التقرير:

إن الطابع الإنساني الذي يتسم به التقرير، لا يمكن أن يخفي المخاطر السياسية التي قد تنجم عن إقراره، والتي يمكن تلخيصها بالآتي:



١- إن مطالبة كافة الدول، بشكل عام، بإستيعاب اللاجئين والمهاجرين في كل مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وبشكل خاص دول تركيا، لبنان، الأردن، العراق ومصر، قد يؤدي إلى زعزعة إستقرار هذه الدول، نظرا" للعدد الهائل الذي لا قدرة لهذه الدول على تحمل تبعاته الكبيرة، وبالأخص الأمنية.

٢- إن إقرار توصيات هذا التقرير قد تشجع الأنظمة الديكتاتورية على تهجير أقلياتها خارج حدودها، أو إستغلال الدول المضيفة للنازحين إليها، كما جرى في تركيا مؤخرا"، من خلال إعلان الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان إستعداد بلاده لتجنيس النازحين السوريين الراغبين بذلك.

٣- يبقى الخطر الأكبر من إقرار توصيات هذا التقرير، في الإحتمال المؤكد لإستغلاله من قبل إسرائيل لإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

٤- إن ما جاء في التقرير حول إعتبار تجربة الأمم المتحدة في معالجة أزمة النازحين السوريين في المنطقة إنموذجا" ناجحا" يبنى عليه، يشكل مغالطة كبيرة، يتوجب التصدي لها من خلال إبراز الحقيقة المرة، بأن هذه التجربة غير ناجحة.

في الخلاصة والإقتراحات:

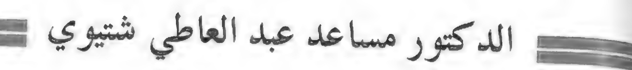
إن تقرير الأمم المتحدة وفي حال إقرار توصياته المقترحة من دون إدخال تعديلات أساسية عليها سيؤدي إلى الآتي:

١- سيشكل ركيزة أساسية تنطلق منها إسرائيل لإلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهذا ما يتوجب مواجهته بخطط مدروسة، تبدأ من إدخال تعديلات على التوصيات التي جاءت في التقرير، وأقلها تثبيت حق العودة للاجئين الفلسطينين، وصولا" إلى تحميل الدول التي تهجر مواطنيها إلى الخارج عقوبات مالية للمساهمة في إغاثتهم في الدول المستقبلة.

٢- أزمة كيانية في لبنان، تتطلب خلق خلية أزمة لمواجهة هذا الخطر، بحيث تقوم بوضع دراسة تقيمية مفصلة لجهود الأمم المتحدة في مساعدة النازحين السوريين إلى لبنان لإظهار عدم نجاحها، بحيث يساعد ذلك في التصدي لإقرار التوصيات المقترحة في التقرير، مما يقوي حجة إدخال التعديلات المناسبة عليها.

٣- أزمة إقليمية من خلال الفرز الطائفي الذي سيؤدي حتما" إلى إقامة دول طائفية متناحرة بإستمرار، مما سيخدم مشروع إسرائيل في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وهذا يتطلب جهدا" عربيا" لوقف الإنزلاق نحو شرذمة العالم العربي.

٤- أقترح على مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، تشكيل فريق عمل متخصص من الباحثين، لمتابعة موضوع مواجهة تقرير الأمم المتحدة وتداعياته، ووضع خطة وطنية لإعتمادها من قبل الدولة اللبنانية.



الدكتور مساعد عبد العاطي شتيوي

النظام القانوني للاجئين الفلسطينين

إن المعاناة التى يتحملها العالم العربي من جراء التدفقات المتواصلة والكبيرة للاجئين والأشخاص النازحين من العالم العربي والمأساة الانسانية التى يواجهها هؤلاء هي معضلة كبيرة.

وذلك في ضوء المبادئ الإنسانية العميقة الجذور في التقاليد والقيم العربية الاسلامية، ويجد اللجوء سنده في مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، وبشكل خاص مبادئ التضامن الاجتماعي وحق اللجوء والتى تنعكس في مبادئ القانون الانساني الدولي المعترف بها عالميا.

ويجب الاعتراف بالحاجة الماسة لنهج انساني لحلّ مشكلات اللاجئين والاشخاص النازحين وبخاصة اللاجئين الفلسطينيين دون المساس بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

وأهمية الحاجة للتنفيذ الفعال للفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١١١) بتاريخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ والذي يؤكد حق العودة أو التعويض للاجئين الفلسطنيين وأنه يجب الوضع في الاعتبار أن الحلّ المطلوب هو التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ورقم ٣٢٣٦ لسنة ١٩٧٣، واللذان يكفلان حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة علي ترابه الوطني.

ومن الثابت أنّ الفلسطنيين لا يلقون الحماية الفعالة سواء من المنظمات الدولية المعنية، أو من السلطات المختصة لبعض البلدان العربية ومن الملاحظ أيضا بأن مشكلات اللاجئين والأشخاص النازحين، يتعيّن معالجتها من جميع جوانبها، وبشكل خاص تلك التى ترتبط بأسبابها ووسائل منعها، والحلول المناسبة لها.

ونجد ان ميثاق الامم المتحدة والمواثيق الدولية لحقوق الانسان تؤكد على مبدأ تمتع الانسان بحقوقه وحرياته الأساسية دون تمييز في أيّ شكل وأنّه يجب أن تأخذ في الاعتبار أن قانون اللجوء واللاجئين يمثل جزءًا لا يتجزأ من قانون حقوق الانسان وانه ينبغي كفالة احترامه بشكل كامل في العالم العربي ويمكن التأكيد على أن اتفاقية الامم المتحدة بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٥١ وبروتوكول ٣١ يناير ١٩٦٧ يشكلان أهم المواثيق الاساسية التى تحكم أوضاع اللاجئين.

ونخلص من هذه الدراسة إلى جملة بأهم النتائج التالية:

١- ان الأحداث التى تمرّ بها بلدان الوطن العربي من نزاعات مسلحة (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن) سوف تلقي بظلالها وتؤثر سلبيًا على حالة اللاجئين الفلسطنيين.

٢- أن التسوية السلمية التى تمت من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشكلها الحالي يمكن أن تنال

من الضمانات القانونية المقررة للاجئين الفلسطنيين والتى كفلتها الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة بحقوق اللاجئين بصفة خاصة .

٣- أن قواعد القانون الدولي ضمنت للاجئين الفلطسنيين حق العودة والتعويض عن الأضرار التى لحقت بهم وذلك بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني والدولي لحقوق الإنسان .

تعتبر ظاهرة اللجوء من الظواهر القديمة في تاريخ البشرية ، وهي نتيجة دائمة وحتمية لأي صراع أو نزاع بين طرفين .

فاللجوء هو ظلّ ملازم لصراعات الحروب ، فأين ما وجد الصراع وجد اللّجوء معه ، لأنّ اللجوء يعني الهروب والانتقال من مكان به خطر يهدد حياة الإنسان إلى مكان آخر أكثر أمنًا .

ويمكن القول أن اللجوء مرّ بتطور على عدة مراحل ، نتيجة لتطور الحياة البشرية فأخذ الوصف الديني في البدايات إذ سمي (اللجوء الديني) ، ثم تطور إلى (اللجوء الإقليمي) ، مع بداية ظهور فكرة الدولة ذات السيادة ونشأة السلطة المدنية .

ثمّ تطور اللّجوء واتخذ صورة (اللجوء الدبلوماسي) ، مع ظهور فكرة العلاقات بين الدول ونشأة البعثات الدبلوماسية الدائمة ، إلى أن جاء القرن العشرون ومع قيام الحربين العالميتين ، ظهر اللجوء بصورة جديدة وهي (التدفق الجماعيٍ) ، فقد كان ضحايا الحروب والصراعات يخرجون بالآلاف هربًا من الحروب إلى مكان آخر حفاظا على حياتهم .

ومن الجدير بالذكر أن فكرة اللجوء ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة حقوق الإنسان ، وآية ذلك أن الشخص الذي يضطر إلى الهرب لايلجأ إليه ، إلاّ إذا كان يتعرض لانتهاكات تمسّ كيانه كانسان ، أو تنال حق من حقوقه[1] .

تعدّ مشكلة اللجوء من التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي منذ أزمان بعيدة وعادة مايكون أسباب اللجوء الكوارث الطبيعية وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات السياسية والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى عمليات النزوح الجماعي ، وزيادة تيارات الهجرة وخاصة من بلدان الجنوب لبلدان الشمال ، كل ذلك انعكس على تحديد مفهوم اللاجئ إذ بدأ يتغير أثر هذه التغيرات فأصبح مفهوما إنسانيا أكثر منه قانوني ، وبجوار اللاجئين في النزاعات المسلحة وهم في تزايد حاليا نتيجة لكثرة الحروب والنزاعات المسلحة ، يوجد اللاجئين السياسيين وهم طائفة من اللاجئين الذين يضطهدون للرأي والفكر أو الدين .

ولقد تطورت الآليات الدولية لحماية اللاجئين بتطوّر الروابط الدولية التي قامت في أعقاب الحرب

---

[1] الباحث أحمد منصور إسماعيل ، "حق اللجوء في ضوء قواعد القانون الدولي مع التطبيق على وضع اللاجئين الفلسطينيين بعد اتفاقات أوسلو ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في القانون الدولي ، جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٦ ص ١ .

العالمية الأولى وبدأت هذه الترتيبات مع إنشاء عصبة الأمم ١٩٢٠ ، والتي نتج عنها إنشاء أول منصب للمفوض السامي لشؤون اللاجئين الروس ، وكان هذا أول شكل لبداية تنظيم دولي لحماية اللاجئين والدفاع عن حقوقهم وقد تطوّر هذا التنظيم مع قيام منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية التي خلفت وراءها العديد من القتلى والجرحى والنازحين والمشردين .

وجاءت فكرة إنشاء منظمة جديدة تعنى باللاجئين حينما تبين أن المنظمة الدولية للاجئين التي أنشأت في ظلّ عصبة الأمم لم تتمكن من إعادة توطين ماتبقى من لاجئي الحرب العالمية الثانية التي بلغ عددهم ٤٠٠٠ قبل يونيو سنة ١٩٥٠ ، وهو الموعد المحدد لنهاية ولايتها ، الأمر الذي دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لفترة ثلاث سنوات في الأول من يناير سنة ١٩٥٠ باعتبارها أحد أهم الأجهزة التابعة للأمم المتحدة وفقا للمادة ٢٢ من الميثاق ، وأنشأت بقصد ادارة شؤون اللاجئين ومعالجة أمورهم .

والمفوضية تقوم بعمل إنساني واجتماعي يعالج شؤون ومشكلات اللاجئين أيًا كان دينهم وعرقهم واتجاههم السياسي وذلك بكل تجرّد ومن أجل ذلك تتمتع المفوضية باستقلالية في مواجهة الحكومات[1] .

تكشف مشكلة اللاجئين نموذجا كاشفا لحالة الخلل الهيكلي في النظام الدولي . والذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية .

فعلى الرغم من اهتمام الأمم المتحدة لمشكلة اللاجئين التي كانت تمثل في ذلك الوقت مشكلة ضاغطة لأنها من بقايا الحرب العالمية الثانية والتي خلفت نصف المليون لاجئ من أوروبا الشرقية بالتحديد ، وعلى الرغم من مسارعة الأمم المتحدة لإنشاء منظمة اللاجئين الدولية (IRO) عام ١٩٤٦ ، ثم حلت محلها المفوضية السامية للأمم المتحدة (UNHCRI) عام ١٩٤٩ .

إلا أن هذه المؤسسات التي أنشأتها الأمم المتحدة كان الهدف منها إدارة شؤون اللاجئين وليس معالجة أزمة اللاجئين وإنهائها أو محاسبة المتسببين فيها أو تحميل من دمر حياة البشر أو خلعهم من أرضهم ، وتركهم يهيمون في الأرض-مسؤولية أفعاله ، تعدّ أزمة اللاجئين هي النموذج لقانون المنتصر الذي يخلق المشكلة ، ويلزم الآخرين بتحملّ تبعاتها[2] .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تحاول الوقوف على المعالجة التفصيلية للأحكام والالتزامات القانونية في ضوء قواعد القانون الدولي الخاصة بحماية اللاجئين في النزاعات المسلحة وذلك

---

[1] رانيا عبد العظيم عبد القادر ، "الحماية الدولية للاجئين في النزاعات الداخلية -دراسة حالة لدور المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في السودان " ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة ٢٠١٣ ، ص٨الى ٩ .

[2] دكتور ناصر محمد عارف ، "مشكلة اللاجئين -ماذا لو اهتم العالم بأسبابها وليس بنتائجها ?مجلة الديمقراطية إحدى إصدارات الأهرام العدد ٦١ يناير ٢٠١٦ ص ٥٤ .

باستعراض بعض المبادئ الأساسية المتواجدة في الصكوك والمواثيق والاتفاقيات الدولية على المستوى العالمي والإقليمي والأحكام التي تعنى بمشكلات اللاجئين في النزاعات المسلحة فضلاً عن تناول دور المؤسسات والهيئات الدولية الحكومية والغير الحكومية في مجال تقديم العون والحماية الدولية للاجئين.

وتأسيسا على ماتقدم فانه نرى لأهمية أن نتعرض في المقدمة التالية أمور ترتبط ارتباطًا وثيقًا بظاهرة اللاجئين ومحاولة الوقوف على مفهوم ونشأة وتعريف اللجوء وتطوّر اللّجوء لغويًا واصطلاحًا وأنواع اللّجوء وخصائصه كما سنتناول الفارق بين اللّجوء والهجرة وتطوّر الحماية الدولية للاجئين في القانون الدولي وذلك توطئة لدخوله، وإلى البدء في الدراسة التي بصدد تحليلها وتأسيسًا على ماتقدّم بالأحرى بنا أن نعرض في مقدمة معالم ظاهرة اللّجوء من خلال الوقوف على الاتفاقيات الإعلانات والاتفاقيات والصكوك الدولية والمراجع المتخصصة.

مفهوم ونشأة وتطور اللجوء

اللّجوء في اللغة مشتّق من لجأ، يقال لجأ الى الشئ أو المكان، ويقال لجأت الى فلان أي استندت اليه واعتضدت به، ولجأت من فلان اذا عدلت عنه الى غيره، كأنه اشارة الى الخروج والانفراد ويقال لجأ من القوم أي انفرد عنهم وخرج من زمرتهم الى غيرهم، فكأنه تحصن منهم، وألجأه الى الشئ أي اضطره اليه[١].

الألفاظ ذات الصلة باللجوء: (الاستجارة، المستأمن، الهجرة، وابن السبيل). مصطلح اللجوء لم يرد صراحة في القرآن الكريم، ولكن يوجد له ما يماثله: كالاستجارة، والاستئمان، والهجرة، وابن السبيل، لذلك فقد رأيت أن أتعرض لهذه المصطلحات بشيء من التفصيل:

الاستجارة: وهي من استجار: أي طلب الأمن، قال تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون)[٢].

الجار والمجير: هو الذي يمنعك ويجيرك، يقال: استجاره من فلان، أي: أجاره منه، ويقال أيضًا: أجاره الله من العذاب: أي أنقذه[٣].

المستأمن: هو طالب الأمن، وهو من دخل البيت الحرام محتميًا به، وقد عرفت الشريعة الإسلامية هذه الحصانة، وقد دلّ على ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، قال الله تعالى: (وإذ جعلنا البيت مثابة للناس امنا واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى وعهدنا الى ابراهيم

---

[١] لسان العرب ابن منظور(١/ ١٥٢)، دار صادر، بيروت ١٩٩٤.

[٢] سورة التوبة: آية (٦).

[٣] ابن منظور: لسان العرب (١/ ٧٢٣)

وإسماعيل ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود)[١].

الهجرة: أصل الهجرة عند العرب، خروج أهل البادية إلى المدينة، أو الخروج من أرض إلى أرض أخرى.

وتقول الاية الكريمة:

(للفقراء المهاجرين للذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله وأولئك هم الصادقون).

ابن السبيل: هو المسافر الذي انقطع به الطريق، فأراد الرجوع إلى بلده، فلم يجد ما يتبلغ به، فله من الصدقات نصيب[٢].

كما يجب الاشارة الى الفرق بين الهجرة واللجوء. ان حق اللجوء right of asylum_droit d'asile من أشد مصطلحات القانون الدولي غموض وافتقار للوضوح والتحديد، ويرجع ذلك الى ان الفقه لم يعنى بدراسة هذا الموضوع دراسة مستقلة أو في اطار نظرية عامة إلا منذ قيام الحرب العالمية الاولى، أما قبل ذلك فغالبا ماكان الفقهاء يعالجون مسألة حق الملجأ باعتبارها جزءا يدخل ضمن العناوين في مؤلفاتهم كموضوع حقوق الدول وواجباتها، والمركز القانوني للأجانب، تسليم المجرمين ...، فقد جرى المؤلفون على استعمال هذا المصطلح بمعاني مختلفة حتى اصبح الوقوف على المعنى الذي قصده كاتب معين من عبارة "حق الملجأ" متوقف في فهم السياق الذي وردت فيه والوقوف كذلك على موقف الكاتب الذي استعملها في الموضوع، فبالنسبة للغة الفرنسية يمكن فهم مصطلح حق الملجأ droit d'asile بمعنيين:

المعنى الاول يفيد حق الملجأ **l'asile au sens subjectif**: فغالبية المؤلفين تستعمل هذا المصطلح ويقصد به حق الدولة في أن تمنح الملجأ للأجانب او تقوم بالرفض ويستعمله البعض بمعنى حق الفرد في الملجأ في الدولة التي قصدها[٣]، والى جانب هذين الاستعمالين نجد استعمال ثالث لعبارة حق الملجأ وهي مجموعة الحقوق التي يقررها القانون الوطني، في احدى الدول للاجئين droit d'asile des réfugies[٤].

المعنى الثاني يدل على قانون الملجأ **L'asile au sens objectif**: فقد يستعمل هذا المصطلح ويقصد به النظام القانوني للملجأ أي مجموعة القواعد القانونية التي تنظم موضوع الملجأ باعتباره حق من الحقوق droit subjectif وذلك بتحديد من له هذا الحق والمستفيدين منه والمركز القانوني

---

[١] سورة البقرة: آية (١٢٥).

[٢] القرضاوي يوسف، فقه الزكاة (١/ ٦٧(مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٧٣.

[٣] Stockholm 1980. p.2..Grahl-Madsen A.. Territorial asulum

[٤] Raestad A.Le droit d'asile.R.D.I.L.C. Vol.65. 1938. p.116

للاجئين وقد يستعمل مصطلح " حق الملجأ " ويقصد به مجموعة المبادئ التي تتبعها احدى الدول بالنسبة لمنح الملجأ وكيفية معاملة اللاجئين فيقال قانون الملجأ وتتبعه اسم الدولة مثلا قانون الملجأ السويسري . . . . [1]

مفهوم اللاجئين في مواثيق الأمم المتحدة: هناك العديد من الوثائق الدولية التي تحدد من هم اللاجئون كما تحدد المستويات الأساسية لمعاملة اللاجئين ومن أهمها :

وقد عرفت اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين تقدم اتفاقية ١٩٥١ في مادتها الأولى تحديدًا لمصطلح اللاجئ " Refugee" ، حيث تقرر أنّه ينطبق على "أي شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير سنة ١٩٥١ وبسبب تخوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاده لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج دولة جنسيته وغير قادر أو لا يريد بسبب ذلك التخوّف أن يستظل بحماية دولته ، أو كلّ شخص لا يتمتع بجنسية ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف ولا يستطيع أو غير راغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة"، وتضع الاتفاقية الحد الأدنى لمعاملة اللاجئين، بما في ذلك الحقوق الأساسية التي يستحقونها، كما تحدد كذلك المركز القانوني لهم، وتنطوي على أحكام بشأن حقوقهم في الحصول على عمل، وعلى رعاية فيما يتعلق بحصولهم على بطاقات هوية شخصية ووثائق سفر، وأن تكون لهم معاملاتهم وحقهم في تحويل أموالهم إلى الدولة الأخرى التي قبلتهم لأغراض إعادة استقرارهم [2].

كما أن تعريف اللاجئ قد مر بمرحلتين على النحو التالي :

أ- مرحلة التحرر من قيد المكان و الزمان: بعد أن أحاطت اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئين بالقيود السابقة، ترتب على ذلك وجود تفرقة تعسفية بين نوعين من اللاجئين، أحدهما : اللاجئون قبل ١ يناير ١٩٥١ و في نطاق أوروبا وثانيهما : اللاجئون بعد ١ يناير١٩٥١ داخل أو خارج نطاق أوروبا، وهم موجودون في نفس ظروف النوع الأول و ربما أشدّ.

ومن خلال هذا ظهرت الضرورة لإلغاء قيد الزمان والمكان، فحرصت الأمم المتحدة على التوصل إلى وثيقة أخرى تعالج هذا الوضع، وكان ذلك ممثلًا في البروتوكول الخاص باللاجئين لعام ١٩٦٧ ، وتم فيه بالفعل هذين القيدين، وباعتماد هذا البروتوكول، يكون القانون الدولي للاجئين قد سجل تقدمًا ملحوظًا في تعريف اللاجئين، وبذلك يكون البروتوكول قد اعتمد التعريف الوارد في اتفاقية ١٩٥١

[1] برهان أمر الله "حق اللجوء السياسي" دراسة نظرية حق الملجأ في القانون الدولي دار النهضة العربية ١٩٩٨ ، ص ١٤

[2] حازم حسن جمعة، "مفهوم اللاجئين في المعاهدات الدولية والإقليمية"، الحماية الدولية للاجئين، (القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية : ١٩٩٧)، ص ٢٠



متحررًا من القيد المكاني، حيث لم يربط هؤلاء اللاجئين بأوروبا أو غيرها، وكذلك من القيد الزماني أيضًا، حيث ركز على حذف عبارة "نتيجة أحداث وقعت قبل أول يناير ١٩٥١".

ب- مرحلة التوسع في سبب اللجوء: ان بروتوكول عام ١٩٦٧ أجهز صراحة على القيد الزماني و المكاني في تعريف اللاجئين، إلاّ أنّه أبقى على السبب الوحيد للجوء وهو الاضطهاد بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك، لكن الممارسة العملية التي تقوم بها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد أشارت إلى ضرورة توسيع مفهوم اللاجئين، و تمديد الحماية الدولية لبعض الأشخاص الذين تتوافر لهم أسباب للجوء مشابهة لسبب الاضطهاد من أجل الدين أو الجنس أو غير ذلك. وبناء على بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة التنفيذية للمفوضية العليا، قررت تمديد الحماية إلى :"الأشخاص المجبرين على البحث عن الملجأ خارج بلادهم الأصلية، أو بلد الجنسية، بسبب العدوان الخارجي، أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التي تضع النظام العام في خطر، في كل أو بعض هذه البلاد [1].

كما عرف بروتوكول ١٩٦٧ بمقتضى المادة (١) أن اللاجئ، "أي شخص يدخل ضمن تعريف اللاجئ في المادة (١) من اتفاقية الأمم المتحدة ١٩٥١ بعد حذف عبارة بعد حذف عبارة نتيجة لأحداث وقعت قبل أول من يناير ١٩٥١ "، ممّا يعني الغاء القيد الزمني والقيد الجغرافي الوارد في تعريف اللاجئ في الاتفاقية، سواء كانت هذه الأحداث قد وقعت قبل ١/١/١٩٥١ أم بعده، وسواء كانت الأحداث، قد وقعت في أوروبا أو في أي مكان اخر من العالم [2].

وتم تعريف اللاجئ في النظام الأساسي لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين حسب المادة (٦) فقرة (١) على أنه "أي شخص يكون، نتيجة لأحداث وقعت قبل ١ يناير ١٩٥١ ، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو ارائه السياسية، موجودًا خارج البلد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لايريد بسبب ذلك الخوف أو لأسباب أخرى غير شخصية أن يضع نفسه تحت حماية هذا البلد، أو أن يكون موجودًا خارج بلد اقامته المعتادة ولا يستطيع أو لايريد بسبب ذلك الخوف أو لأسباب أخرى غير شخصية أن يعود الى البلد المذكور.

مفهوم اللاجئين في المواثيق الدولية الإقليمية عند تنبه المجتمع الدولي لمشكلة اللاجئين، أخذت الدول فيما بينها على المستوى الإقليمي في ابرام اتفاقيات تتعلّق بتنظيم حقّ اللّجوء ومعاملة اللاجئين، بحسب وضعها واحتياجاتها وخصوصيتها ومن أهم هذه الوثائق :

[1] محمود السيد حسن حسن، "حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة"، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١١

[2] برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي، دراسة في قواعد النظرية العامة والأحكام، القاهرة، دار النهضة العربية. ١٩٨٢، ص ٩٢

اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ في تعريفها لمصطلح اللاجئ تنقسم لشقان: (تعريف لفظ لاجئ).

الأول هو الذي ورد في المادة (١) الفقرة الاولى:

ونصت على أن ينطبق مصطلح اللاجئ على "كل شخص يجد نفسه خارج البلد التي يحمل جنسيتها، نتيجة لوجود خوف له مايبرر لديه من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو بسبب أرائه السياسية ولا يستطيع أو لا يرغب في جراء هذا الخوف في الاستفادة من حماية تلك البلد، أو كلّ شخص لايتمتع بجنسية ويجد نفسه خارج البلد محل اقامته السابقة المعتادة بسبب مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو يرغب بسبب ذلك الخوف في أن يعود اليه.

الثاني هو الذي ورد في الفقرة الثانية من ذات المادة (١):

والتي تنصّ على اضافة طوائف أخرى من اللاجئين، ضمن اللاجئين الواردين في الفقرة الأولى، ينطبق مصطلح لاجئ كذلك على كل شخص، يجد نفسه مضطرًا، بسبب عدوان أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من البلد الأصل أو في أراضيه كلّها، أو البلد الذي يحمل جنسيته، إلى أن يترك محل إقامته العادية ليبحث عن ملاذ له في مكان أخر خارج بلده الأصل أو البلد الذي يحمل جنسيته.

كما جاء مفهوم اللاجئ على الصعيد العربي وبالخصوص الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين ١٩٩٤ والتي وافق مجلس جامعة الدول العربية في الدول العربية، إلا انّه لاتزال هذه الاتفاقية غير نافذة لعدم التصديق عليها من العدد اللازم للدول الأعضاء في الجامعة.

فقد عرفت هذه الاتفاقية اللاجئ على نحو مشابه الاتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ مع اضافة الكوارث الطبيعية وقد اعترضت المغرب على اضافة هذا العنصر ضمن التحفظات وكان النّص كالتالي:

يؤكد وفد المملكة المغربية :

١ - أن تعريف اللاجئ وفق أحكام المادة الأولى من مشروع الاتفاقية أوسع من التعريف الوارد في اتفاقية جنيف ويشمل أيضا اللاجئين بسبب الكوارث الطبيعية، ولعلّ التوسع في مفهوم اللاجئ سيضاعف من النزوح الجماعي ليكرّس من مبدأ اللجوء بحكم الواقع بدل مبدأ اللّجوء بحكم القانون.

تطور نظام الحماية الدولية للاجئين:

ان ظاهرة اللّجوء تعتبر قديمة قدم المجتمع البشري، فقد حفل التاريخ الإنساني عبر عصوره بصور مختلفة للجوء، وقد فرضت قضية اللاجئين نفسها كواحدة من أبرز قضايا القانون الدولي المعاصر، وفي هذا الصدد نجد أن هناك إجماعًا دوليًا بأن من ارتكب جريمة مخلّة بالأمن أو جريمة غير سياسية



مهما بلغت جسامتها فإنّه لا يعتبر لاجئًا، كذلك فإن صفة اللّجوء لا تنطبق على من ارتكب جريمة حرب أو أية جريمة تتنافى ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

والواقع أن مشكلة اللّجوء قد ظلّت لفترات طويلة مجرّد قضية إقليمية لا تشغل المجتمع الدولي حتى تمّ تأسيس عصبة الأمم التي بذلت جهد كبير من أجل وضع أسس وقواعد قانونية للتعامل مع المشكلة، ووضع الترتيبات الضرورية لمواجهة حالات اللجوء التي خلقتها الحرب العالمية الأولى وكذلك تأسيس مكتب المندوب السامي لشؤون اللاجئين حيث تمّ التوصل من خلاله إلى وضع اتفاقيات دولية تتناول مجموعات محددة من اللاجئين.

فالظرف التاريخي لعب دورًا، كاشفًا عن تلك القضية فقد أدّت الحرب العالمية الثانية إلى وجود سيل من اللاجئين والنازحين وبالتالي طغت الحاجة إلى ضرورة وجود حلّ دولي لمعالجة قضية اللاجئين، حيث أنّ الموقف الذي ساد أوروبا على وجه الخصوص خلال الحربين العالميتين وما نشأ عنهما من تحركات واسعة للسكان من أوطانهم أدّى إلى قبول عام بأنّ أوضاع ومعاملة اللاجئين باتت مسؤولية دولية، وقد توجت الجهود الدولية في تلك المرحلة بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع اللاجئين عام ١٩٥١ ثم ألحق بها فيما بعد بروتوكول عام ١٩٦٧.

ان إنشاء المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة من أجل توفير الحماية الدولية للاجئين، والوصول إلى حلول حاسمة لمعاناتهم. وفى بعض الأحوال، يكون من المتوقع أيضًا أن تقوم المفوضية بحماية ومساعدة من هم في وضع اللاجئين، بمن في ذلك الذين فقدوا المأوى داخل أوطانهم، وطالبوا اللّجوء السياسي، والعائدون (والمقصود بهم اللاجئون العائدون إلى أوطانهم).

وتعدّ الاتفاقية التي تمّ إبرامها عام ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين والبروتوكول الخاص بها الصادر عام ١٩٦٧ هما الأساس الشرعي، الذي يحدد، حتى يومنا هذا معايير التعامل مع اللاجئين. وتمثل الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها الآلية الشاملة على الإطلاق دوليًا لحماية الحقوق الأساسية للاجئين، وتنظيم أوضاعهم داخل الدول التي يستوطنونها [١].

مبادئ بانكوك ١٩٦٦ حول وضع ومعاملة اللاجئين:

توصلت اللجنة القانونية الاستشارية لدول اسيا وإفريقيا في دورتها الثّامنة في بانكوك (٨-١٨-١٩٦٦) الى اقرار عدد من المبادئ الخاصة بمعاملة اللاجئين تعرف باسم " مبادئ بانكوك".

---

[١] مقال، محمد بوبوش، دور المغرب في الحماية الدولية اللاجئين، المجلة الالكترونية هسبريس، السبت عشرين يونيو ٢٠٠٩ ٥٦:٢٢

http://www.hespress.com/opinions/13675.html

عرفت المادة الاولى من هذه المبادئ، بان " اللاجئ " هو شخص بسبب الاضطهاد أو خوف مبني على أسباب معقولة من التعرض له، لأسباب ترجع الى العنصر، اللون، الدين، العقيدة السياسية أو الانتماء الى فئة اجتماعية معينة:

أ- يغادر الدولة التي هو من رعاياها أو يتمتع بجنسيتها، أو دولة أو بلد اقامته المعتادة، أو

ب- وهو خارج تلك الدولة أو البلد، لا يستطيع أو لا يرغب في العودة اليها أو التمتع بحمايتها[١].

انواع اللجوء: هناك نوعين من اللّجوء، اللّجوء السياسي من أهمّ اشكاله اضطهاد ديني، فكري وصاحب رأي أو متهم بالترويج ضدّ نظام الحكم، جنسي.

واللجوء الانساني خطر موت نتيجة أخطار، حروب، نزاعات، زلازل...

اللجوء السياسي: ظاهرة اللجوء السياسي الذي هو حق مكفول لكل شخص ينتابه خوف أكيد من تعرضه للإضطهاد أو الدكتاتورية أو الحرب أو البطالة أو الفقر أو الجوع فيلجأ إلي بلد يستشعر فيه الأمان وفقا لآليات حقوق الإنسان الدولية. وقد يتعرض هذا الحق إلى نفي اولئك اللاجئين إلى بلدان قد يواجهون فيها خطر التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو العقاب المهين. وفي ذلك يوضح المستشار أحمد عاشور رمضان بهيئة قضايا الدولة بقنا أن حق اللجوء هو مفهوم قضائي قديم يقضي بإعطائه للشخص الذي يتعرض للإضطهاد بسبب آرائه السياسية أو المعتقدات الدينية في بلده، وهو حق يختص بإهتمامات الأفراد ويخضع لقانون اللاجئين الذي هو فرع من فروع القانون الدولي المعني بحماية حقوق الإنسان[٢]. وأوضح أن مبادئ العرف القانوني نظّمت ذلك الحق من خلال اتفاقية الأمم المتّحدة المعروفة بإتفاقية جنيف الموقعة عام١٩٥١ من أكثر من مائة وثلاثين دولة والمعدلة عام١٩٦٧ بالبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين الذي وقّعت عليه كل دولة منفردة، حيث تنصّ بالمادة(٣٣) على:

" لا يجوز لأيّة دولة متعاقدة أن تطرد لاجئًا أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

على أنّه لا يسمح بالاحتجاج بهذا الحق لأيّ لاجئ تتوفر دواع معقولة لاعتباره خطرًا على أمن البلد الذي يوجد فيه أو لاعتباره يمثّل، نظرًا لسبق صدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرمًا استثنائي الخطورة خطرًا على مجتمع ذلك البلد".

---

(١) برهان أمر الله "حق اللجوء السياسي" ــــ دراسة نظرية حق الملجأ في القانون الدولي ــــ دار النهضة العربية ١٩٩٨، ص ٩٦

(٢) مقال صادر عن جريدة الاهرام، حق اللجوء السياسي، شروطه ودواعيه...، العدد ٤٦٣٥٨، الجمعة ٤ من محرم ١٤٣٥ هـ ـ ٨ نوفمبر ٢٠١٣. http://www.ahram.org.eg/NewsQ/241437.aspx

اللاجئين الذين يدخلون إقليمها أو يتواجدون فيه دون إذن، قادمين مباشرة من إقليم كانت فيه حياتهم أو حريتهم مهددة بالمعنى المقصود في المادة ١، شريطة أن يقدموا أنفسهم إلى السلطات دون إبطاء وأن يبرهنوا على وجاهة أسباب دخولهم أو وجودهم الغير القانوني.

تمتنع الدول المتعاقدة عن فرض غير الضروري من القيود على تنقلات هؤلاء اللاجئين ولا تطبق هذه القيود إلاّ ريثما يسوى وضعهم في بلد الملاذ أو ريثما يقبلون في بلد آخر، وعلى الدول المتعاقدة أن تمنح اللاجئين المذكورين مهلة معقولة، وكذلك كلّ التسهيلات الضرورية ليحصلوا على قبول بلد آخر بدخولهم إليه".

اللجوء الانساني: هو اللّجوء إلى دولة أخرى بسبب الحروب والنزاعات أو التفرقة العنصرية باختلاف أنواعها. وينتهي هذا اللجوء بانتهاء السبب الذي بدأ به. وقد أخذ هذا النوع من اللّجوء أهمية بالغة في العصر الحديث؛ نظرًا لما تشهده بعض المناطق في العالم من حروب وتفرقات عنصرية، تدفع الأقليّة المضطهدة إلى الهرب من أوطانها بحثًا عن الأمان في أقرب دولة لا تخوض نزاعات مثل التي خاضوها في بلدهم الاصلي[١].

ان أهمية الموضوع تكمن في الأهمية القانونية والأهمية الراهنية:

الأهمية القانونية تكمن في تتبع تطور القانون الدولي في مجال حماية حقوق الانسان والبحث عن التطور الحاصل في القوانين التي تحكم المجتمع.

ومن حيث الأهمية الراهنية مشكلة اللاجئين لازالت مطروحة لذلك تعتبر من مواضيع الساعة لانّها تمسّ الساحة الدولية خصوصاً في الفترة الراهنة وذلك على ضوء المتغيرات الجديدة التي مسّت المجتمع الدولي.

ومن هنا تنبع الاشكالية من هذه الدراسة في كيفية إحداث أو إعمال موازنة الدول بين حقها في حماية أمنها القومي بمستوياته المختلفة (الاقتصادي والأمني والثقافي) وبين الالتزامات الدولية المترتبة عليها في مجال حماية وإيواء اللاجئين.

الأمر الذي يدعونا إلى طرح التساؤلات التالية:

- سلطة الدولة في الإعلاء والمفاضلة بين حقها في حماية أمنها بموجب مبدأ سيادة الدول وبين تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حماية اللاجئين؟
- إلى أي حدّ استطاعت المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحماية اللاجئين للنهوض بدورها في المجال في مجال تزايد اللاجئين نتيجة لنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية؟

---

(١) مقال، احمد محمد، ماهو اللجوء الانساني، من موقع موضوع، ١شتنبر ٢٠١٤ ما هو اللجوء الانساني http://mawdoo3.com

- إلى أي حد يمكن القول أن الاتفاقيات الدولية في مجال حماية اللاجئين أضحت كافية لبسط عباءة وغطاء الحماية القانونية للاجئين؟

وللاجابة على هذه الأسئلة تستدعي اختبار فرضيتين:

الفرضية الأولى: تطوّر اتفاقية ١٩٥١الخاصة باللاجئين كانت خطوة كبيرة في قانون اللّجوء حيث شعر خبراء القانون في الأمم المتحدة بعجز هذه الاتفاقية عن تحقيق مرادها بسبب التحديد الزمني، لهذا تمّ تجاوز هذا الشرط في البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٧، ليصبح لفظ لاجئ ينطبق على كلّ من تتوفر فيه الشروط الأخرى دون تحديد للفترة الزمنية، ولكن التعريف لم تجر عليه أيّة تعديلات. هذه الاتفاقية تعاملت مع الأفراد وليس الجماعات، حيث نصت على الاضطهاد الواقع على الشخص بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لفئة معينة أو آرائه السياسية، وهذا يدلّ على مدى انطباقها على حالات اللّجوء السياسي للأفراد الذين يتعرضون للاضطهاد من قبل حكوماتهم أو أفراد في دولتهم أو أي شخص يريد أن يضطهد أو يسلب حرية أو حياة شخص كيف ما كان وبناء على بعض القرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي واللجنة التنفيذية للمفوضية العليا، قررت تمديد إلى الأشخاص المجبرين على البحث عن ملجأ خارج بلدهم الأصلي، أو بلد الجنسية بسبب العدوان الخارجي أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التي تضع النظام العام في خطر في كل أو بعض البلاد [1].

الفرضية الثانية: تعاون المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الخاصة بمساعدة اللاجئين ببسط الحماية القانونية عليهم والاهتمام بامورهم.

سوف نعتمد في مقاربة هذا الموضوع المناهج التالية المنهج التاريخي، بغية الوقوف على أغلبية القواعد المنظمة لعلاقات المجتمع الدولي من أعراف ومعاهدات واتفاقيات وتطوّر للقوانين، ومن هنا تبرز لنا أهمية هذه الدراسة التاريخية، والمنهج القانوني التحليلي والذي يقوم على تحليل مبادئ القانون الدولي وكيف يتمّ تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حماية اللاجئين.

وعلى أساس هذا الطرح سيتمّ تقسيم هذا البحث إلى قسمين:

سيتمّ استعراض في (القسم الأول) التأصيل القانوني لحماية اللاجئين في النزاعات المسلحة ودور الهيئات الدولية في حمايتهم. وفي (الفصل الاول) تحديد وضمان أمن وحياة اللاجئ

---

[1] احمد الرشيدي محررا، الحماية الدولية للاجئين، أعمال ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالقاهرة نونبر ١٩٩٧ ص ٢٠



على المستوى الإقليمي والعالمي ثم (الفصل الثاني) توضيح دور الهيئات الدولية في حماية اللاجئين في النزاعات المسلحة.

أمّا(القسم الأول) سوف يتناول سلطة الدول في قبول ورفض اللاجئين أثناء النزاعات المسلحة والعلاقة بين التزامات مكافحة الإرهاب وحماية اللاجئين. وفي (الفصل الاول) المعايير الدولية لاستقبال ورفض اللاجئين في النزاعات المسلحة، ثمّ (الفصل الثاني)كيفية موازنة الدول بين حماية اللاجئين والالتزامات الخاصة بالارهاب.